المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة جازان

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

أثر الأصول النحوية في ترجيحات الشاوي(ت ١٠٩٦)

في كتابه المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في اللغة العربية قسم الدراسات اللغوية والنحوية

إعداد

الطالب/ محمد بن جابر بن محمد الخالدي

الرقم الجامعي/ ٢٠١٥١٣٢٠٧

إشراف

الدكتور/ حسن بن إبراهيم قابور

الأستاذ المشارك بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة جازان

شعبان – ١٤٣٩هـ

أبريل– ٢٠١٨ م

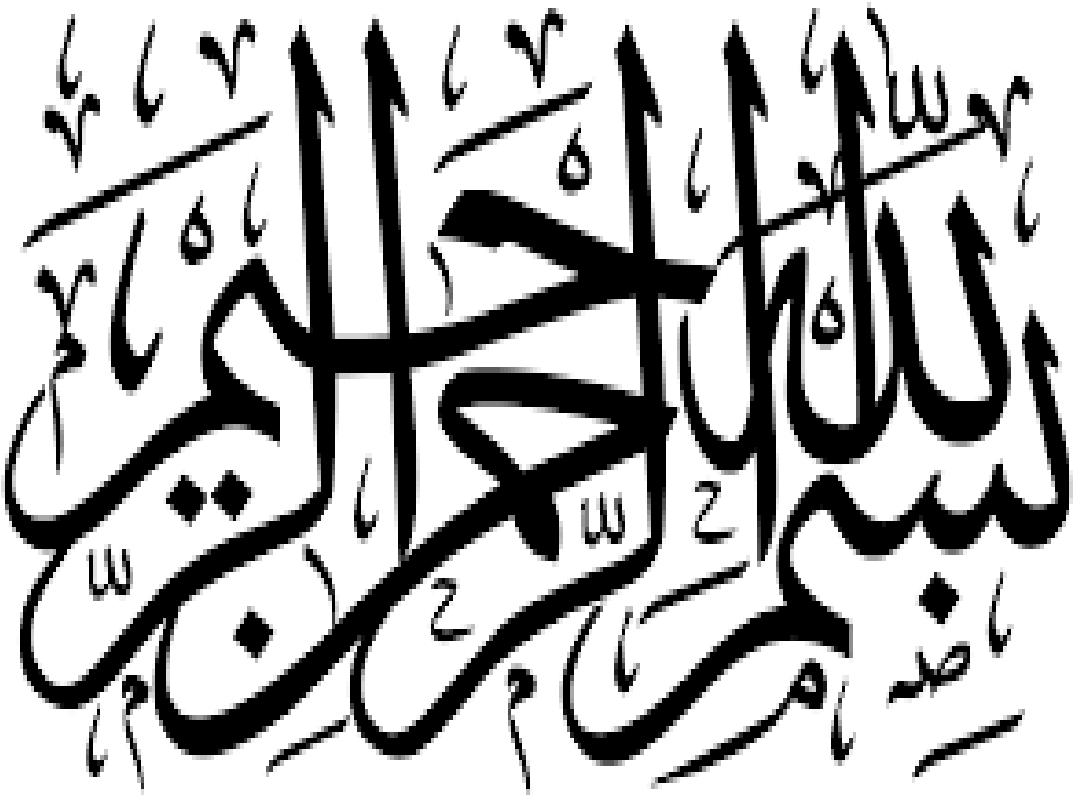
بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة جازان

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

أثر الأصول النحوية في ترجيحات الشاوي(ت١٠٩٦)

في كتابه المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري

محمد بن جابر بن محمد الخالدي

قررت لجنة المناقشة قبول هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية

تقرير لجنة المناقشة والحكم

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص الدقيق	التوقيع
المشرف الرئيس				
المناقش الأول				
المناقش الثاني				

شعبان – ١٤٣٩هـ

أبريل- ٢٠١٨م

إهداء

إلى **شيخي المقرئ:** يحيى بن إسماعيل الذي ما انفك لسانه سؤالًا عن سير البحث،

وإلى **أمي:** التي ما فتئت تسأل عن إنجازي،

وإلى **زوجتي:** التي صبرت عليَّ جسدًا، وعقلي بين أوراقي،

وإلى **ابني وابنتَيَّ:** الذِينَ شُغِلت عنهم، واشتاقوا إليَّ،

وإلى **الأصدقاء والزملاء، والإخوة والأخوات؛**

أهدي هذا العمل...

وإلى أبي الحبيب، وصديقي العزيز سلطان –رَحِمَهُمَاٱللَّهُ– اللذَينِ كانا وقتَ الغرس، وشاء الله أن لا يريا الثمرة.

أهدي الدعاء بعدد حروف الرسالة رحمةً ومغفرةً...

شكر وتقدير

أقدم شكري أوفرَه، وتقديري أعطرَه، لكل من كان سببًا في وصولي إلى هذه المرحلة.

وأخص أسماءً بالذكر عرفانًا وذكرًا لأفضالهم، وهم:

- جامعة جازان: من رحَّبت بي طالبًا في دفعتها الأولى من الدراسات العليا، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، في قسم اللغة العربية.
- مشرفي السابق: الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن أحمد يجيوي؛ من كان ناصحًا وموجهًا في مراحل البحث الأولى تعديلًا للخطة وعرضًا واعتمادًا؛ إذ كان مشرفي، واقتضى سفرُه إلى بلده المغرب وانقضاءُ مدة تدريسه في جامعة جازان أن ينتقل الإشراف عليَّ إلى الدكتور حسن بنِ إبراهيم قابور الذي منحني توجيهاتِه وصبرَه، وأهداني تصويباتِه ونصحَه، وقد كان أخًا في تعامله، سخيًّا بعلمه ووقته في سبيل الارتقاء بالبحث وتجويده، وكان خيرَ معينٍ – بعد الله – في سدِّ خللها، وتقويم عوجها، وله عليَّ أفضال من قبل الإشراف ومن بعد، أسأل الله أن يشكرها له.
- من فرّغ من وقته جُلَّه لقراءة رسالتي، وتنقيحها، وتوجيهها، وتجويدها؛ أستاذاي الفاضلان عضوا لجنة المناقشة؛ الدكتور عبد الله بن عيسى الجعفري، والدكتور أحمد بن علي سعد الله.
- الأستاذ الدكتور محمد بن علي العمري أستاذ أصول النحو بجامعة الملك خالد بأبها، صاحبُ اللَّبِنة الأولى في البحث بتفضله باقتراح العنوان، وتقريبِه، وإكرامي بعلمه ووقته.

وإلى كل من نصحَ ووجَّه، وسأل ونبَّه، ممن لا يسع هذا الموضع لذكرهم وتَعدادهم.

ملخص الرسالة باللغة العربية

أثر الأصول النحوية في ترجيحات الشاوي في كتابه المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر الأصول النحوية في ترجيحات الشاوي، والوصول إلى المنهج الذي سار عليه فيها، ودراسة ترجيحاته للوقوف عليها، وعلى أصولها، والوصول إلى معالم ترجيحاته وأثرها في شخصيته النحوية، واستوت الدراسة في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة كما يأتي:

المقدمة: بيَّنتُ فيها التعريف بالموضوع، وأهمية البحث، وأسباب اختياره، ومنهج البحث وتقسيمه.

التمهيد: وهو مبحثان: المبحث الأول للحديث عن الشاوي (عصره- حياته- شيوخه- تلاميذه- آثاره)، والمبحث الثاني عن كتاب المحاكمات (اسمه ونسبته- مصادره – منهجه- قيمته العلمية).

الفصل الأول: السماع في ترجيحات الشاوي، وهو ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الاستشهاد بالقرآن وقراءاته عند الشاوي، والمبحث الثاني: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند الشاوي، والمبحث الثالث: الاستشهاد بكلام العرب عند الشاوي.

الفصل الثاني: القياس والعلة في ترجيحات الشاوي، وهو مبحثان:

المبحث الأول: القياس في ترجيحات الشاوي، والمبحث الثاني: العلة في ترجيحات الشاوي.

الفصل الثالث: استصحاب الحال والإجماع في ترجيحات الشاوي، وهو مبحثان:

المبحث الأول: استصحاب الحال في ترجيحات الشاوي، والمبحث الثاني: الإجماع في ترجيحات الشاوي.

الخاتمة: وفيها خلاصة البحث، وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث، والتوصيات والمقترحات.

ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية

Summary of the Research in Arabic

The Influence of Grammar Origins in Al-Shawi Ratings in his book (The Trials) between Abu Hayyan, IbnAttiyah and Al-Zamakhshari

The study aims at identifying the effect of grammatical origins on the ratings of Al-Shawi, finding out the approach he used, studyinghis ratings to know them and their origins and toidentify the characteristics of his ratings and their impact on his grammatical character. The study includes introduction, preface, three chapters and conclusion as follows:

Introduction: I explain the definition of the subject, the importance of the research, the reasons for its selection, and the methodology of the research and its divisions.

Preface: Two sections: the first is about Al-Shawi his (age - life –sheikhs - students - impacts), and the second part is about his book (The Trials) (name and lineage - sources - method - scientific value)

Chapter 1: Hearing in the ratings of Al-Shawi, which is three questions:

The first topic: the martyrdom of the Koran and its readings at Al-Shawi, and the second topic: the martyrdom of the Prophet's speech at Al-Shawi, and the third topic: the martyrdom of the Arab speech at Al-Shawi.

Chapter Two: Modeling and the problem in the ratings of Al-Shawi, which is:

The first topic: Modeling in the ratings of Al-Shawi, and the second topic: The problem in the ratings of Al-Shawi.

Chapter III: Including the situation and consensus in the ratings of Al-Shawi, which is:

The first topic: Including the situation in the ratings of Al-Shawi, and the second topic: The consensus in the ratings of Al-Shawi.

Conclusion: The summary of the research, the most important findings of the researcher, recommendations and suggestions.

المقدمة

الحمد لله على أن يسّر لنا سُبُل العلم وهيَّأ، ومنَّ علينا إذ جعلنا في ظلال لغة القرآن الكريم نتفيَّأ، والصلاة والسلام على من أعطاه ربُّه من الكلِم الجوامع، فكان أكرمَ من السُّحب الهوامع، أما بعد؛ فإن البحث في أصول النحو خاصةً يفتح للعقل مجالاتٍ متعددةً للوصول إلى خفايا القواعد، واستنتاج أسرار الترجيح؛ ففيه ترسيخ لها، ودربة عليها، وإفادة منها؛ فمن خلالها يفضُل ترجيحٌ ترجيحًا، ويُردُّ قولٌ لم يكُ صريحًا، فهي التمحيص وقت الخلاف، وهي الفَصْلُ حين الاختلاف.

ومن هنا كان البدء في هذه الرسالة الموسومة بِـ **(أثر الأصول النحوية في ترجيحات الشاوي (ت ١٠٩٦) في كتابه المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري)**.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع الرسالة في كونها تربط بين أعلام ثلاثة عاشوا في قرون متوالية، أولهم الزمخشري (ز)[1] (ت ٥٣٨) صاحب الكشاف، وثانيهم ابن عطية (ع) (ت ٥٤٢) صاحب المحرر الوجيز، وثالثهم أبو حيان (ح) (ت ٧٤٥) الذي جاء من بعدهما بأكثر من قرن، فأكثر من الردِّ عليهما في البحر المحيط، وجاء الشاوي (ت ١٠٩٦) بعد أبي حيان بقرون، فحكمَ بين الغائبِين، واجتهد في محاكماته، فأمضى أحكامًا، ونقض أخرى، وأصلح بين المتخاصمين تأليفًا وتقريبًا.

ولذا كان جديرًا بدارس النحو الحقِّ أن يحطَّ الرحال بين صفحات هذا الكتاب، الذي جمع بين علومٍ شتى، فيركز نظره في نحوه ولغته، ولن يُعْدَم فوائد أخرى.

وإن الشاوي – على ما نبغ فيه من علوم- لَيغيب عن كثيرٍ من أهل اللغة والتفسير؛ فإبرازه – ولو على استحياءٍ- خيرٌ، ولعلَّ دارسًا أعلى همةً، وأقوى عزيمةً يقوى على استدراك ما ضاق المكان منه، وانقضى الزمان عنه.

---

(١) استعمل الشاوي في كتابه (ز) رمزًا للزمخشري، و(ع) لابن عطية، و(ح) لأبي حيان، وحيثما وردت في ثنايا الرسالة فهي كذلك.

أسباب اختيار الموضوع:

لاختيار هذا الموضوع أسباب داعية كثيرة يمكن جمعُها في الآتي:

أولًا: الكتاب مليء بالمسائل النحوية التي اختلف فيها المعربون، فالاطلاع عليها يثري العقل، ويوسّع المعرفة.

ثانيًا: المؤلف يكثر من ذكر الأصول النحوية في ترجيحاته؛ مما يكسب المطّلع عليه ملكة في الترجيح.

ثالثًا: وجود دراسات لهذا الكتاب، لكنها لم تتطرق إلى الأصول النحوية فيه.

رابعًا: الوصول إلى شخصية الشاوي النحوية من خلال أصول النحو في ترجيحاته.

أهداف الرسالة:

للأسباب السابقة، وبعد الاطلاع على كتاب المحاكمات، أرجو أن تتحقق الأهداف الآتية:

أولًا: معرفة الأصول النحوية التي ترجع إليها ترجيحات الشاوي في كتابه المحاكمات.

ثانيًا: الوصول إلى المنهج الذي سار عليه الشاوي في ترجيحاته في كتابه المحاكمات.

ثالثًا: معرفة أثر الأصول النحوية في ترجيحات الشاوي، وفي منهجه.

الدراسات السابقة:

حاولت الاطلاع على بعض ما كتب في كتاب المحاكمات، فوجدت رسائل قد أعدت في جامعات الجزائر، وقد اجتهدت للحصول عليها فلم أستطع، ولم أجد منها سوى عنواناتها.

ثم وجدت دراستين اثنتين:

الدراسة الأولى:(المحاكمة بين أبي حيان والزمخشري وابن عطية للشيخ الشاوي: دراسة في المنهج وقضايا النحو)؛ لعصام سيد أحمد عامرية[(١)].

هدفت إلى دراسة منهج الشاوي وقضايا النحو في كتاب المحاكمات، وتوصلت إلى نتائج أهمها:

---

(١) المحاكمة بين أبي حيان والزمخشري وابن عطية للشيخ الشاوي: دراسة في المنهج وقضايا النحو، عصام سيد أحمد عامرية، دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م.

- استطاع الشاوي في كتابه الجمع بين فكر النحاة وفكر المفسرين؛ حيث جمع القضايا الخلافية بين ثلاثة من كبار العلماء كانت ميولهم بين علم النحو وعلم التفسير.
- ساعدت تنقلات الشاوي الكثيرة بين البلدان على نبوغه في كثير من فروع العلوم العربية والإسلامية.
- الكتاب مليء بقضايا الخلاف بين العلماء الثلاثة، وتخير منها الباحث ثلاثًا وعشرين ومائة مسألة نحوية.
- كان الشاوي مولعًا بابن عطية وبآرائه، وكان ينتصر له كثيرًا في قضاياه، ويسميه التاج.
- الشاوي صحح أقوال الزمخشري في كثير من القضايا النحوية، ووقف ضده مع أبي حيان في القضايا العقدية.
- يرى الباحث أن من أهم أسباب اعتراض أبي حيان لابن عطية عدمَ اقتناعه به نحويًا.
- يظهر للباحث أن من أهم أسباب اعتراضات أبي حيان للزمخشري: شدة تعصب أبي حيان لآراء سيبويه، وكونه أكثر قبولًا للآراء البصرية، على عكس الزمخشري الذي كان أكثر قبولًا للآراء الكوفية.

الدراسة الثانية: (المحاكمة بين المفسرين أبي حيان وابن عطية ومحمود الزمخشري لأبي زكريا يحيى بن محمد الشاوي من أول الكتاب إلى نهاية سورة يوسف: تحقيق ودراسة)؛ لناجي عبد الجليل [1].

تهدف الدراسة إلى تحقيق الكتاب، وجمع مسائل اعتراض أبي حيان على الزمخشري وابن عطية في تفسيره البحر المحيط، ودراستها. وكانت أهم نتائجها ما يلي:

---

(١) المحاكمة بين المفسرين أبي حيان وابن عطية ومحمود الزمخشري لأبي زكريا يحيى بن محمد الشاوي من أول الكتاب إلى نهاية سورة يوسف: تحقيق ودراسة، ناجي عبد الجليل، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٠هـ.

- في الكتاب كثير من مسائل العربية المهمة، بل من دقائقها الغامضة التي قلّما توجد في كثير من كتب النحو.
- حاول الشاوي تمحيص الأقوال ونقدها ليصل إلى معرفة الحكم الصحيح الراجح في المسألة فيرد غيره، أو يبيّن صواب الوجهين.
- في الكتاب كثير من القراءات القرآنية المتواترة والشاذة، والشواهد الشعرية.
- جاء في الكتاب بعض المسائل البلاغية، وبعض المسائل العقدية والفقهية.
- معظم مادة الكتاب من البحر المحيط.
- يرى الباحث أن الشاوي لم يعتنِ بكتابه هذا؛ من حيث التعليق والمراجعة.
- يرى الباحث أن جامع الاعتراضات هو ابن مكتوم، وليس الشاوي.
- ذكر الشاوي مسائل كثيرة ليس فيها اعتراض على أحد.
- خرج الشاوي عن منهجه بذكره مسائل اعترض فيها أبو حيان على غير ابن عطية والزمخشري.

وتتفق الدراسة الحالية مع الدراستين السابقتين في حدود البحث (كتاب المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري لأبي زكريا الشاوي)، إلا أنها تختلف عنهما من حيث خطة البحث وتعلقها بأهم الأصول النحوية التي بنى عليها الشاوي ترجيحاته في المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري.

منهج الرسالة وحدودها وإجراءاتها:

المنهج المتوافق مع عنوان الرسالة هو المنهج الوصفي التحليلي، حيث جمعت المسائل النحوية التي رجح فيها الشاوي رأيًا بناءً على الأصول النحوية، وبعد حصر المسائل، وتقسيمها حسب الأصل المنتمية إليه، وجمع النظير إلى النظير، رأيت أن أبرز شيئًا منها محاولًا الاختصار وعدم التكرار، مع الإحالة إلى بعضٍ منها في الحاشية، وتوظيف بعضٍ منها في مواطن أخرى غير الدراسة التحليلية.

ثم ناقشتها وفقًا للآتي:

أولًا: صياغة عنوان مناسب للمسألة.

ثانيًا: استهلال المسألة بمقدمة توضيحية.

ثالثًا: كتابة نص الشاوي كما ورد في كتاب المحاكمات.

ثالثًا: مناقشة رأي الشاوي من خلال الأصل النحوي الذي اعتمده في ترجيحه.

رابعًا: الرجوع إلى مؤلفات العلماء الثلاثة؛ فقد يكون في المسألة أكثر من رأي.

خامسًا: توثيق الآيات والقراءات القرآنية.

سادسًا: تخريج الأحاديث النبوية الشريفة.

سابعًا: عزو الأبيات لقائليها، ونسبتها إلى بحورها.

ثامنًا: تحقيق الأمثال الواردة.

خطة الرسالة:

استوت الرسالة– بعد جمع مادتها- في تمهيد، وثلاثة فصول، سبقتها مقدمة، وقفتها خاتمة، وفهارس.

أولًا/ المقدمة: اشتملت على: موضوع الرسالة، وأهميته، وأسباب اختيار الموضوع، وأهدافها، والدراسات السابقة، والمنهج المتَّبَع، والمشكلة، والحدود، والإجراءات، والخطة.

ثانيًا/ التمهيد: ويحوي مبحثين:

المبحث الأول: الشاوي (عصره- حياته- شيوخه- تلاميذه- آثاره)

المبحث الثاني: كتاب المحاكمات (اسمه ونسبته- مصادره – منهجه- قيمته العلمية)

ثالثًا/ فصول الرسالة:

الفصل الأول: السماع في ترجيحات الشاوي

المبحث الأول: استشهاد الشاوي بالقرآن الكريم والقراءات

المبحث الثاني: استشهاد الشاوي بالحديث النبوي الشريف

المبحث الثالث: استشهاد الشاوي بكلام العرب

الفصل الثاني: القياس والتعليل في ترجيحات الشاوي

المبحث الأول: القياس في ترجيحات الشاوي

المبحث الثاني: التعليل في ترجيحات الشاوي

الفصل الثالث: استصحاب الحال والإجماع في ترجيحات الشاوي

المبحث الأول: استصحاب الحال في ترجيحات الشاوي

المبحث الثاني: الإجماع في ترجيحات الشاوي

رابعًا: الخاتمة: مشتملة أهم النتائج التي وصل إليها الباحث.

خامسًا: الفهارس: وشملت:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث النبوية.

٣- فهرس الأشعار.

٤- فهرس الشواهد النثرية.

٥- فهرس المصادر والمراجع.

٦- فهرس محتويات البحث.

الصعوبات:

بعد حصولي على كتاب المحاكمات؛ اطلعت على بعض صفحاته، فوجدت به أخطاءً كثيرة فكان أمامي خياران لا ثالث لهما؛ إما البحث عن مخطوط لتصويب الأخطاء، أو البحث عن موضوع آخر؛ فهما أمران أحلاهما مر.

ثم اخترت الأول، وبدأت مرحلة التحقيق؛ فكانت رسالتين في رسالة، واضطررت إلى تصويب الأخطاء في أقوال الشاوي، ثم كتابتها، وطباعتها.

ولكن الثمرة وقت الحصاد إذا بدا ينعها تنسي الكد والتعب. والحمد لله أولًا وآخرًا.

وفي الختام: شكري أعطره، ودعائي أوفره، أقدمه لكل من سهَّل لي العودة إلى مقاعد الدراسة ناهلًا من بحر لغتي الزاخر، غير راوٍ ولا مكتفٍ؛ بل من عَلَلٍ إلى عَلَل.

وعلى رأسهم جامعة جازان، وعمادة الدراسات العليا، ثم فريق المقابلة الشخصية، وأخصُّ كل أساتذتي الفضلاء الكرماء الأوفياء.

ومن الوفاء نسبة الفضل لأهله؛ فمشرفي أرشد، وسدّد، ووجّه، ونوّه، وقبل ذلك سهّل، وأعان، ولولا الله ثم هو؛ لما كان ما كان، فله الشكر الأجزل والوفاء الأعطر.

التمهيد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الشاوي (عصره- حياته- شيوخه- تلاميذه- آثاره)

المبحث الثاني: كتاب المحاكمات (اسمه ونسبته- مصادره – منهجه- قيمته العلمية)

المبحث الأول: الشاوي (عصره- حياته- شيوخه- تلاميذه- آثاره)

أولًا: عصره[١]

اتفق المؤرخون على أن وفاة السلطان العثماني سليمان القانوني عام ٩٤٧هـ كانت نهاية عظمة الدولة العثمانية بعد أن بدأ ضعفها في أثناء حياته. وفي عام ١٠٣١هـ اتفقت الإنكشارية على عزل السلطان عثمان الثاني حين علموا أنه يعد العدة والجيوش للتخلص منهم، ونجحوا في عزله، ثم قتله، وأعادوا السلطان مصطفى مكانه؛ ليتحكموا في الحكم كما يريدون، ثم عزلوه، وولوا مرادًا الرابع الأمر من بعده، وحاول الإصلاح الداخلي وقاد عدة حروب ناجحة مدة حكمه التي زادت عن ستة عشر عامًا، واستطاع تحسين الأوضاع مستحقًا لقب المؤسس الثاني للدولة، ثم تولى الحكم بعده أخوه السلطان إبراهيم بن أحمد آخر نسل آل عثمان – حينئذٍ- بعد موت السلطان مراد، وبعد ثماني سنين قرروا عزله وقتله وتولية ابنه محمد الرابع الحكم وهو ابن سبعٍ، وكان ذلك عام ١٠٥٨هـ، ورأت أوربا أن هذا الوقت المناسب للنيل من الدولة العثمانية، فكونت حلفًا، وبدأ الهجوم الصليبي، فقيض الله (آل كوبريلي) فأسهموا في صد الهجوم وتقوية الدولة، وحين توفي الصدر الأعظم أحمد كوبريلي عام ١٠٨٧هـ خلفه في الصدارة زوج أخته قرة مصطفى ولم يكن مثلَه خبرةً وقدرةً، فآثر مصلحته؛ فتكاتف الصليبيون على جيشه المحاصِر لِـ (فينا) وهزموه، فهرب تاركًا الأسلحة والمدافع والمؤَن، فأمر السلطان محمد الرابع بقتله وكان ذلك عام ١٠٩٥هـ، وكانت هذه الهزيمة بداية ضعف الدولة العثمانية وتقهقرها أمام القوى الصليبية، وتذكر كتب التاريخ أن العلماء ورجال الدولة اتفقوا على عزل السلطان محمد الرابع، فعزل عام ١٠٩٩هـ.

وفي الجزائر؛ هاجر بعض العلماء – ومنهم الشاوي- إلى المشرق هربًا من المشاكل السياسية المحلية. وكان مجال التحرك العقلي لدى العلماء محدودًا لظروف العصر، فمستوى التعليم متدنٍّ، وجهل

---

(١) ينظر: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط: ٢٧٦، و٣٠٤-٣٠٨، و تاريخ الجزائر الثقافي: ٤٢٩/١، و٤٤٩/١-٥٤٠، والدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث: ١٠٨-١١٤

الحكام فاشٍ، وباب الاجتهاد مغلق، ومع ذلك؛ فمن وقت لآخر تظهر محاولات لكسر هذا الأمر؛ فهذا يحيى الشاوي - كان كما قيل عنه-: كثير الانتقاد لأهل عصره وغيرهم، وإذا اعتُرض عليه في ذلك كان يقول إنه بانتقاده مثاب؛ لأن عليه أن يبين الحق.

ثانيًا: حياته[١]

هو الشيخ الإمام العمدة الرحلة المفسر المحدث النحوي صاحب التصانيف شارِح خَلِيل، أبو زكريا، يحيى بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي البركات الجزائري الشاوي المغربي، من فقهاء المالكية، أصله من مليانة. قيل عنه: "ختمت بعصره أعصر الأعلام، وأصبحت عوارفه كالأطواق في أجياد الليالي والأيام، المقرر براهين التطبيق بتوحيده فلا تمانع فيه إلا من معاند علم مرجعه عن الحق ومحيده، آية الله تعالى الباهرة في التفسير، والمعجزة الظاهرة في التقرير والتحرير، من روى حديث الفخار مرسلًا، ونقل خبر الفخار مرتلًا، وهو في الفقه إمامه، ومن فمه تؤخذ أحكامه، وأما الأصول فهو فرع من علومه، والمنطق مقدمة من مقدمات مفهومه، وإن أردت النحو فلا كلام فيه لأحدٍ سواه، وإن اقترحت المعاني والبيان فهما أنموذج مزاياه، إذا استخدم القلم أبدى سحر العقول، وإن جرت الحروف على وفق لسانه وفق بين المعقول والمنقول، وإذا ناظر عطل من مجاريه مجاري الأنفاس، واستنبط من بيان منطقه علم الجدل والقياس، وبالجملة فتقصر همم الأفكار عن بلوغ أدنى فضائله، وتعجز سوابق البيان عن الوصول إلى أوائل فواضله".

ولد بمدينة الجزائر، قرأ بمسقط رأسه (مليانة) في الكتاتيب، ولم تكن تعرف مليانة عندئذٍ بحياة علمية مزدهرة، أو بعلماء بارزين عدا زاوية البهلول المجاجي قرب تنس، فقد كانت مشهورة بعلمائها وطلابها، فكان أهل تلك النواحي - ومنهم أهل مليانة - يقصدونها للقراءة الثانوية قبل أن ينتشروا في الأرض بحثًا عن المزيد من العلوم، وقد قضى الشاوي مدة في تلك الزاوية – التي اشتهرت

(١) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: ٢/١٣٨، ٤/٤٨٦-٤٨٧،ومعجم أعلام الجزائر: ١٨٦، وفهرس الفهارس: ٢/٢١٣٢

بالتفسير والحديث -، ثم توجه إلى تلمسان، فأخذ بها العلم على بعض شيوخها، وقضى مدة بمدينة الجزائر تلميذًا ومدرسًا، فتتلمذ فيها على شيخيها البارزين عندئذٍ، علي الأنصاري، وسعيد قدورة، وهذا يعني أن الشاوي كان بمدينة الجزائر قبل ١٠٥٧، ثم تتلمذ على عيسى الثعالبي قبل مغادرته الجزائر سنة ١٠٦١، وأخذ عنه - على الأقل - علم المنطق.

تلقى الشاوي في الجزائر العلوم المدروسة عندئذ وهي التفسير والتوحيد والحديث والفقه والنحو والمنطق، وقد تحدثَت مصادر الشاوي أنه تصدر للتدريس في الجزائر قبل أن يتوجه إلى المشرق.

كان الشاوي قوي الحفظ والذكاء، ولعله كان صاحب طموح كبير أيضًا؛ فلم يجد في الجزائر ما يشبع نهمه العلمي وطموحه الشخصي، فاختار الهجرة.

وتعكس حياة الشاوي في المشرق هذه الشخصية اللامعة ذات الطموح البعيد؛ فبعد أداء فريضة الحج عاد إلى مصر سنة ١٠٧٤، واستقر بها مدة، وأخذ العلم على عدد من المشايخ كالبابلي والمزاحي والشرابلي وأجازوه، كما أنه تولى إفتاء المالكية، وجلس للتدريس في الأزهر، فأقرأ الفقه على خليل، وشرح المرادي على ألفية ابن مالك، وشرح عقائد السنوسي، كما أقرأ شرح الجمل للخونجي في المنطق، وتولى التدريس في المدارس المعروفة بالأشرطية والسليمانية والصرغتمية، وقد تتلمذ عليه عدد من العلماء وأجازهم أيضًا؛ كعبد الله بن سالم البصري وعلي بن إبراهيم الأبريجي.

وفي دمشق كان للشاوي مجلس علمي مهاب في الجامع الأموي يحضره علماء دمشق. وقد شهدوا له ومدحه شعراؤها، وطلب منه علماؤها الإجازة.

وفي إسطانبول حضر الدرس الذي كان يحضره السلطان وشارك في المباحث التي كانت تجري فيه فلفت إليه الأنظار واشتهر بالعلم بين الناس حتى قربه المفتي والوزير الأول هناك. وتكررت زيارته لإسطانبول فكان يحظى في كل مرة بالتقدير من أصحاب السلطة. وفي إسطانبول أيضا جلس

لتدريس التفسير والنحو والتوحيد. وقد أجاز بهذه العلوم بعض علماء الشام، ومنهم المحبي صاحب (خلاصة الأثر) وهكذا كانت للشاوي حياة علمية خصبة في ميدان التدريس والتأليف.

ثالثًا: شيوخه[١]

١. علي بن عبد الواحد الأنصاري السجلماسي أو الفيلالي من بين العلماء المسلمين الذين استوطنوا الجزائر خلال الأربعينات من القرن الحادي عشر، توفي سنة ١٠٥٧.
٢. سعيد قدورة: هو أبو عثمان سعيد بن إبراهيم الجزائري، اشتهر بـ(قدورة) (..- ١١١٨).
٣. أبو محمد عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن قاسم بن يحيى الفكون التميمي: (٩٨٨- ١٠٧٣).
٤. أبو مهدي عيسى بن محمد بن أحمد بن عامر بن عياد الثعالبي الجعفري: توفي بمكة عام ١٠٨٠.
٥. أبو عبد الله محمد بن محمد البهلول الزواوي السعدي.
٦. سلطان بن أحمد سلامة المزاحي: (٩٨٥- ١٠٧٥).
٧. أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علاء الدين البابلي المصري الشافعي: (١٠٠٠– ١٠٧٧).
٨. أبو الضياء نور الدين علي بن علي الشبراملسي (٩٩٧-١٠٨٧).

رابعًا: تلاميذه[٢]

١. البوني: أحمد بن قاسم بن محمد بن ساسي التميمي البوني، أبو العباس(١٠٦٣ - ١١٣٩).
٢. أبو الحسن علي بن سالم بن محمد بن أحمد النوري السفاقسي (١٠٥٣- ١١١٨)
٣. عبد العزيز بن محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن محمد الشهير بالفراتي (١٠٥١- ١١٣١)

(١) ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي: ٣٦٤/١، ٣٧٠/١- ٣٧٣، ٤٤/٢، ٥٥/٢، ومعجم أعلام الجزائر: ٩٧، و٢٥٩، والأعلام: ١٠٨/٣.
(٢) ينظر: معجم أعلام الجزائر: ٤٩، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: ٢٢/١، و٥١/١، و٦٧/١، و١٧٢/١، و١٢٠/٢.

٤. أبو العباس أحمد بن مصطفى بن محمد بن مصطفى الحنفي التونسي تركي الأصل الشهير بـ برناز (١٠٧٤- ١١٣٨)

٥. أبو الحسن علي بن موسى الأزهري الأندلسي الأصل (١٠٥٨- ..)

٦. أحمد الريغي: (١٠٤٨- ..)

٧. أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن علي المكي الشافعي الشهير بالشهاب النخلي (١٠٤٠- ١١٣٠).

٨. عبد الله بن سالم بن محمد بن سالم بن عيسى الشافعي البصري أصلا المكي مولدا ودفنا (..- ١١٣٤).

٩. زين الدين بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن زكريا بن خليل الشافعي الدمشقي البصروي (١٠٣٩- ١١٠٢).

١٠. أبو الإسعاد بن أيوب الخلوتي الدمشقي الحنفي (١٠٥٣- ١١٠٦).

١١. محمد أمين بن فضل الله بن محب الله بن محب الدين بن أبي بكر تقي الدين بن داود المحبي الحموي الأصل الدمشقي المولد والنشأة والوفاة. (١٠٦١-١١١١)

١٢. عثمان بن محمود بن حسن خطاب الكفرسوسي الشافعي الشهير بالقطان (١٠٤١- ١١١٥).

١٣. إبراهيم بن محمد كمال الدين بن محمد بن حسين بن محمد بن حمزة الحنفي الحراني الأصل الدمشقي (١٠٥٤- ١٠٩٣)

١٤. أبو المواهب الحنبلي (..- ١١٢١).

١٥. محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الحنفي الدمشقي المعروف بالعمادي (١٠٧٥- ١١٣٥)

١٦. عبد الرحمن بن محيي الدين بن سليمان الحنفي السليمي الدمشقي المعروف بالمجلد (١٠٣٠- ١١٤٠).

١٧. عبد الباقي بن عبد الرحمن بن محمد الشافعي الدمشقي المعروف بابن مغيزل (١٠٦٠-..).

١٨. إلياس بن إبراهيم الكردي (١٠٤٧- ..).

خامسًا: آثاره[١]

ألف يحيى الشاوي معظم أعماله في الخارج، ولولا الرحلة في طلب العلم والحج لما نشطت همته وغيره من العلماء للتأليف وتغذية المكتبات بإنتاجهم.

ذكر صاحب تاريخ الجزائر الثقافي أن الشاوي وضع أجوبة على اعتراضات أبي حيان على ابن عطية والزمخشري، وأنه لم يطلع عليه، ولكنه يؤكد أن يحيى الشاوي كان من أبرز علماء عصره تجربة وثقافة ونقدًا، وأنه قد ألف في علوم أخرى كالتوحيد والفقه، وأنه كان كثير النقد لعلماء عصره وغيرهم، وأنه يرى ذلك - رغم ما فيه من تعرض للأخطار- مصدرَ ثواب؛ وأن المتصوَّر أن أجوبته على تفاسير غيره ستكون مشبعة بالآراء المستقلة التي كانت تهدف إلى فهم القرآن في ضوء مصالح المسلمين في وقته.

وقد تلقى إجازتين من محمد السعدي بن محمد بهلول، الأولى إجازة بقراءته عليه موطأ الإمام مالك وبعض صحيح البخاري وبعض صحيح مسلم ورواية الكتب الثلاثة المذكورة بسنده عن شيوخه فيها، والثانية ما يسمونه بالمصافحة. فقد أجاز محمد السعدي للشاوي مصافحة الفقيه محمد العربي يوسف الفاسي له بزاوية محمد بن أبي بكر الدلائي، وقد قيل إن يحيى الشاوي قد اضطر إلى أن يسافر مع شيخه عيسى الثعالبي مسافة (ثماني مراحل) إلى أن درس عليه علم المنطق، وقد أجاز يحيى الشاوي عددًا من علماء المشرق منهم المحبي صاحب (خلاصة الأثر) بعد أن درس عليه هو وجماعة

(١) ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي: ١/١٩٤-١٩٦، و٢/١٧، و٢/٤٢-٤٨، ومعجم أعلام الجزائر: ١٨٦، و٣٧٤-٣٨٥، وديوان الإسلام: ٤/٣٩٣- ٤١٢، المحاكمة بين المفسرين: ٦٠-٦٧.

من الشاميين تفسير سورة الفاتحة من البيضاوي، والألفية والعقائد ونحوها. وكانت الإجازة نظمًا ذكره المحبي. وممن أجازهم الشاوي أيضًا محمد بن زيد الدين الكفيري، وذلك بأسانيده ومروياته عن مشايخه في كتب الموطأ وصحيح البخاري وغيرها. كما أجاز تقي الدين الحسني بالإجازة التي منحه إياها شيخه محمد السعدي البهلول.

ألف الشاوي عدة تآليف في النحو والتوحيد وغيرهما. منها:

١. إثبات حياة الخضر (منظومة مكونة من ٣٦ بيتا).

٢. ارتقاء السيادة لحضرة شاه زادة (في أصول النحو).

٣. الترجيح في بيان ما للبخاري من التصحيح.

٤. توكيد العقد فيما أخذه الله علينا من العهد (وهو الحاشية على شرح أم البراهين للسنوسي في العقيدة).

٥. التحف الربانية في جواب الأسئلة اللمدانية، في العقائد.

٦. حاشية على شرح المرادي للخلاصة.

٧. حاشية على شرح التسهيل لابن مالك.

٨. حاشية على شرح السنوسية.

٩. حاشية على شرح الدماميني للتسهيل.

١٠. حاشية على شرح الشريف للآجرومية.

١١. حاشية على شرح عصام لكافية ابن الحاجب.

١٢. حاشية على شرح عصام للاستعارات.

١٣. حاشية على شرح التتائي الكبير في الفقه.

١٤. حاشية على شرح الأجهوري لشرح الناصر اللقاني لخطبة مختصر خليل في الفقه.

١٥. الحاوي الجامع بين التوحيد والتصوف والفتاوى.

١٦. الدر النضيد في إعراب كلمة التوحيد.

١٧. شرح التسبيح وبر الصلوات.

١٨. شرح التسهيل لابن مالك في النحو.

١٩. شرح الدر النضيد في إعراب كلمة التوحيد.

٢٠. شرح مقامات الحريري.

٢١. الغيث الهتان المتلاطم في أحكام القرآن.

٢٢. فتح المنان في الأجوبة الثمان.

٢٣. فهرس جمع فيه مرويات شيخه البابلي.

٢٤. قرة العين في جمع البين.

٢٥. المحاكمة بين المفسرين أبي حيان وابن عطية ومحمود الزمخشري.

٢٦. النبل الرقيق في حلقوم الساب الزنديق.

٢٧. إلحاق العي بفهم معاني (أي).

٢٨. كتاب ناقش فيه بعض شراح العقائد النسفية.

سادسًا: وفاته[١]

ذهب الشاوي عدة مرات مع قافلة الحجيج إلى مكة. وفي إحداها حضره أجله، وهو في سفينة سنة ١٠٩٦، في بحر القلزم (البحر الأحمر) ودفن برأس أبي محمد، ثم جاء به ولده عيسى إلى مصر، ودفنه في مقبرة المالكية.

(١) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: ٣٩/٤، وفهرس الفهارس: ٢١٣٢/٢

المبحث الثاني: الكتاب

أولًا: اسم الكتاب ونسبته:

ذكر الباحث ناجي عبد الجليل – في تحقيقه الكتاب عام ١٤٢٠ هـ – أسماءً وردت لهذا المؤلَّف هي:

١. المحاكمة بين أبي حيان المفسر والزمخشري وابن عطية في التفسير.

٢. المحاكمة حاشية على التفسير.

٣. المحاكمات بين أبي حيان والزمخشري.

٤. أجوبة على اعتراضات أبي حيان على ابن عطية والزمخشري في التفسير.

٥. المحاكمة بين المفسرين.

٦. المحاكمة بين المفسرين أبي حيان وابن عطية ومحمود الزمخشري.

ورجح أن اسم الكتاب هو المحاكمة بين المفسرين أبي حيان وابن عطية ومحمود الزمخشري، وأكَّد أن الشاوي جعل اسمه ولقبه (يحيى الشاوي) تاريخًا لانتهائه من الكتاب؛ مما يؤكد نسبته إليه[(١)].

ولكنني اعتمدت اسم الكتاب المدوَّن على النسخة المطبوعة المتوفرة لديَّ – على الرغم من عدم ذكره في الأسماء السابقة– وهو: المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري.

ثانيًا: مصادر الشاوي[(٢)]:

١. كتب ابن مالك: الألفية والكافية الشافية.

٢. توضيح المقاصد والمسالك للمرادي.

٣. التذييل والتكميل لأبي حيان.

٤. كتاب سيبويه.

---

(١) يتناقض الباحث ناجي عبد الجليل في تأكيد نسبة الكتاب إلى الشاوي، ووصوله إلى أن جامع الاعتراضات هو ابن مكتوم لا الشاوي؛ ينظر: المحاكمة بين المفسرين: ٧٩، ١١١

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٨٠-٨٣.

٥. كتب الزمخشري (الكشاف والمفصل).

٦. كتب ابن أبي الربيع.

٧. الأنوار المنبلجة في بسط أسرار المنفرجة لابن عمران النقاوسي.

٨. حدود ابن عرفة.

٩. شرح البردة لعلي بن ثابت.

١٠. شرح مختصر ابن الحاجب لخليل.

١١. شرح الكافية للرضي.

١٢. كتب ابن هشام.

١٣. حاشية السعد على الكشاف.

١٤. شرح التسهيل للدماميني.

١٥. حاشية المؤلف على شرح الدماميني للتسهيل.

ثالثًا: منهجه:

ذكر الشاوي في مقدمة الكتاب القصد من تأليفه فقال: "فالكتاب قصدت فيه جمع اعتراضات الإمام ذي البيان المشتهر بأبي حيان على ابن عطية ومحمود الزمخشري والتكلم معه بما يظهر للقريب والبعيد وأسأل الله في ذلك التسديد، وأشير بالعين والزاي والحاء لابن عطية والزمخشري وأبي حيان، وبالتاء المثناة من فوق بما يظهر لي".

وهو يذكر المسائل بدءًا بالآية موضعِ المسألة تبعًا لترتيب السور، وقد يقدم ويؤخر على منهج البحر المحيط، ثم يذكر قول الزمخشري (ز) أو ابن عطية (ع) ثم اعتراض أبي حيان (ح) عليه، ثم يذكر تعليقه (ت) على الاعتراض.

رابعًا: قيمته العلمية:

تأتي قيمة هذا الكتاب من حيث كونه كتابًا في إعراب القرآن الكريم، ومعظم مادته مستقاة من البحر المحيط الذي كان وما زال مصدرًا للمعربين لكتاب الله العظيم.

يجمع بين ثلاثة من كبار العلماء النحويين المفسرين: الزمخشري (٤٦٧-٥٣٨)، وابن عطية (٤٨١-٥٤١)، وأبي حيان (٦٥٤- ٧٤٥) اختلفت أقوالهم وآراؤهم في مسائله، فحاول الشاوي (١٠٣٠-١٠٩٦) تمحيصها ونقدها مرجحًا ما يراه صوابًا؛ فزاد مواضع الخلاف بينهم ثراءً.

يستطيع القارئ لصفحاته، المدقق في عباراته، أن يخرج من بينها بفوائد جليلة، وفرائد عزيزة، في علوم عدة؛ فهو مليء بالمسائل المختلفة نحوًا، ولغة، وصرفًا، وبلاغة، وتفسيرًا، وفقهًا، وعقيدة، وغيرها.

الفصل الأول

السماع في ترجيحات الشاوي

المبحث الأول: استشهاد الشاوي بالقرآن الكريم والقراءات

المبحث الثاني: استشهاد الشاوي بالحديث النبوي الشريف

المبحث الثالث: استشهاد الشاوي بكلام العرب

السماع لغةً: مصدر سَمِعَ، يقال: سمِعَ سمعًا وسماعًا[١]، و"السين والميم والعين أصل واحد، وهو إيناس الشيء بالأذن"[٢]، أما في اصطلاح النحويين؛ فقد سمَّاه الأنباري النقل، وعرّفه بِـ: "الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[٣]، ولعله فضّل مصطلح (النقل)؛ لأن عصره عصر رواية عن الأعراب لا سماع منهم، والمنقول شاملٌ المسموعَ مباشرة منهم، والمرويَّ أيضًا عنهم[٤]، أو ليشير إلى أن المصادر النحوية نقلية وعقلية[٥].

والسماع هو الأصل الأول من الأصول النحوية، تفتقر إليه بقية الأصول فلا تقوم إلا عليه؛ لأن الإجماع والقياس مستندان إليه[٦]، فلا يقدَّم عليه قياس، "فإن انضاف إلى القياس السماع فما لا نهاية وراءه"[٧]، وإن تعارض السماع والقياس فإنه ينطق بما سُمع على ما سُمع ولا يقاس عليه[٨]، وإن قيس ثم وجد المسموع فإنه يعدل إليه، قال ابن جني: "واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"[٩] في تصريح واضح منه لتقديم السماع على القياس وإن كان القياس صحيحًا.

وإذا عُدم السماع انهدّ ركن القياس[١٠]؛ فالقياس آتٍ من ورائه[١١]؛ لذا يرى سيبويه الوقوف حيث وقفوا، ثم التفسير[١٢]؛ فالسماع قوي غالب وسماعٌ واحد قد يغلبُ قياسين اثنين[١٣].

---

(١) ينظر: الصحاح: ١٢٣٢/٣-١٢٣٣ "سمع".
(٢) ينظر: مقاييس اللغة: ١٠٢/٣ "سمع".
(٣) لمع الأدلة: ٨١
(٤) ينظر: أصول النحو؛ دراسة في فكر الأنباري: ١٥٢
(٥) ينظر: الأصول لمحمود نحلة: ١٣
(٦) ينظر: الاقتراح: ٢٦
(٧) المنصف: ١٣٦
(٨) ينظر: الخصائص: ١١٩/١
(٩) المصدر السابق: ١٢٦/١
(١٠) المقاصد الشافية: ٧/٣
(١١) المصدر السابق: ٣٠٩/٥
(١٢) ينظر: الكتاب: ٢٦٦/١
(١٣) ينظر: الخصائص: ٤٨/٢

فالأنباري يشترط في المسموع العربي ثلاثة شروط: الفصاحة، وصحة النقل، والكثرة؛ فأما الكثرة فتعني التواترَ للسند الاطرادَ للمتن[١]، وأما صحة النقل فقد بيّن الأنباري أن المنقول قسمان؛ تواتر وآحاد؛ فالتواتر: لغةُ القرآن، ومتواترُ السنّةِ وكلامِ العرب. والآحاد: "ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة، ولم يوجد فيه شرط التواتر، وهو دليل مأخوذ به"[٢]، وشرط التواتر عنده بلوغ عدد النقلة إلى حدٍّ لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب، وأما الفصاحة فقد بيّنها السيوطي عند تعريفه السماع بقوله: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر"[٣]؛ فمن هذا النص نجد تفصيلَه الموثوقَ بفصاحتهم، وتحديد زمان مَن يؤخذ عنهم، غير مشترطٍ حدَّ الكثرة في المنقول، بل اعتدَّ بكل ما ثبت نقله سواء أكان مطردًا أم شاذًا، كثيرًا أم قليلًا.

ومصادر السماع هي: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرًا، وأقوالهم نثرًا. وسر الكثرة الواقعة في كتب النحويين من أشعار العرب، وقلة ما فيها من آي القرآن الكريم، وندرة الاحتجاج في عصور النشأة بالحديث النبوي أنّ الشعر مأخوذ من الرواة أو البدو الفصحاء، أما القرآن فلا يؤخذ إلا من أفواه المقرئين، ولم يكونوا من أهل البادية، لكنهم من الثقات الثابت نقلهم عن رسول الله ﷺ، وأما الحديث فلم تكن السبيل متيسرة إلى قراءته على أهله إلا في قليل من الأحاديث[٤].

---

(١) ينظر: أصول النحو عند ابن مالك: ١٩

(٢) ينظر: لمع الأدلة: ٨٣-٨٤

(٣) الاقتراح: ٦٧، وقد أشار الأنباري من قبلُ في لمع الأدلة إلى شيء من هذا.

(٤) ينظر: أصول النحو العربي: ٣١

المبحث الأول: استشهاد الشاوي بالقرآن الكريم وقراءاته

القرآن الكريم: "هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز"[١].

والقراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف، وكيفيتها؛ من تخفيف، وتثقيل، وغيرهما، وهما حقيقتان متغايرتان[٢]، "وهي وجوه مختلفة في الأداء من النواحي الصوتية، أو التصريفية، أو النحوية. واختلافها اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض؛ لأن التناقض والتضارب يتنزه عنهما الكتاب العزيز"[٣]؛ فالقرآن الأصل، والقراءات طرق أداء ذلك الأصل[٤].

"ولا خلاف بين العلماء في حجية النص القرآني، فهم مجمعون على أنه أفصح مما نطقت به العرب، وأصح منه نقلًا، وأبعد منه عن تحريف، مع أنه نزل بلسان عربي مبين"[٥].

وقد اتخذ النحويون – قبل عصر الشاوي بقرون – آياتِ القرآن الكريم شواهد في خلافاتهم النحوية واللغوية؛ فاستشهدوا بها على تقرير قواعدهم، وأكثروا من الاحتجاج بها؛ فالقرآن أفصح مسموع، نزل به الروح الأمين على قلب الصادق الأمين؛ لينذر بلسان عربي مبين، وهو الحق، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، الهادي للتي هي أقوم، النور المبين المُنَزَل، المحفوظ من الله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[الحجر: ٩].

والقرآن الكريم هو النص الأول، وهو المصدر الأعلى من مصادر السماع، فهو حجة في الترجيح والتقعيد؛ لأن كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية متواترًا كان أم آحادًا أم شاذًا[٦].

وقد استقر الأمر على الاحتجاج بالقراءات القرآنية بعد جمعها وتصنيفها ومعرفة متواترها وشاذها، والقرآن نزل على سبعة أحرف- ومعلومٌ أنها ليست القراءات السبع- فكانوا يحتجون

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ٣١٨/١

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٣١٨/١

(٣) مدخل في علوم القراءات: ٢٧

(٤) ينظر: ابن الأنباري وجهوده في النحو: ٣١٥، ٣١٦

(٥) أصول النحو لمحمود نحلة: ٣٣

(٦) ينظر: الاقتراح: ٦٧

بالقراءة القرآنية التي كانوا عليها، وبالقراءة التي كان عليها غيرهم؛ فالخليل وسيبويه[١] كانا يحتجان بقراءة أهل البصرة، وبقراءة ابن مسعود وغيره، وكذا الفراء الكوفي[٢] يحتج بقراءة شيخه الكسائي، وقراءة حمزة، وقراءة ابن مسعود، ولم يصدَّ عن قراءات الأمصار الأخرى[٣].

ولقد سار الشاوي على نهج سابقيه من النحويين في تقديم القرآن الكريم على غيره من المصادر؛ فهو أفصح كلام وأبيَنُه؛ ويصرح بوجوب قبول السماع، وأنه لا سماع أعلى من القرآن[٤]، ولا يمتنع أن يقع فيه غيرُ مقيس؛ لأنه من أعلى ما يفيد المسموع، ويوقف عنده[٥]، والمسموع فيه يكفي مع تعذر وجه القياس[٦].

وقد اعتدّ الشاوي بآي القرآن الكريم وقراءاته، فأكثر من الاستشهاد بها في تعليقاته على أبي حيان في اعتراضاته على ابن عطية والزمخشري في مسائل متعددة، **سأحاول إظهار ذلك في الآتي من المسائل المدروسة، وما يتبعها من مظاهر.**

---

(١) ينظر: قراءة أبي عمرو في: الكتاب: ٤٣/٢، ٢١٠، وقراءة ابن مسعود في: العين: ٣٧٦/٣، والكتاب: ٨١/٤-٨٢، وقراءة حميد الأعرج في: العين: ٣٦١/٥، وقراءة عاصم في: العين: ٧٠/٤، وقراءة أبي في: الكتاب: ٩٤/١-٩٥، وقراءة أهل مكة في: الكتاب: ١٩٦/٤

(٢) ينظر: معاني القرآن: ٢٠٠/١: قراءة حمزة وابن مسعود والكسائي وابن عباس، و٣٤٠/١: قراءة يعقوب، و١١٨/٢: أبو عمرو، و٣٣٧/١: أبو بكر وخلف ابن كثير وابن عامر وحفص، و١١٨/٢: أبو جعفر، و٤٣٧/١: زيد والحسن.

(٣) ينظر: أصول النحو العربي للحلواني: ٣٣

(٤) المحاكمات: ١٢٥/٢

(٥) المصدر السابق: ٢٣٤/٢

(٦) المصدر السابق: ٢٠٤/٢

المسألة الأولى: (بل) بين الإبطال والانتقال في القرآن الكريم

رأى الزمخشري عدم صحة تقدير (فبما نقضهم ميثاقهم طبع الله على قلوبهم، بل طبع الله عليها بكفرهم) في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٥٥﴾﴾ [النساء:١٥٥]؛ لأنّ قوله: (بل طبع الله عليها بكفرهم) ردٌّ وإنكارٌ لقولهم (قلوبنا غلف) فكان متعلقاً به[١]، فاعترض عليه أبو حيان بأن (بل) في كلام الله لا تكون إلا للانتقال، والقاعدة في الانتقال استفادة شيء بعدها لم يستفد قبلها، فلو تعلق بِـ(طبع)لكان المفاد واحدًا، وذلك لا يجوز[٢].

فقال الشاوي: **"تكون [أي: بل] في القرآن للإبطال؛ نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون:٧٠]، و﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الطور:٣٣]، وهي لا تكون لإبطال الخبر الصادق المدلول، أما الصادق من وجهٍ فلا، فإن إخبار الله عنهم بمقالتهم حق، ومقالتهم كذب، فيصح الإضراب باعتبار المقالة والانتقالُ باعتبار الحكاية، فكلام الشيخ (ح) ليس على إطلاقه. ثم إن قوله: "لا يكون مفاد الجملتين واحدا" صحيح، وتعليق (فبما نقضهم) بِـ(طبع) مقدَّرًا مدلولًا عليه بما بعد (بل) لا يوجب اتحاد المنتقَل إليه والمنتقَل منه؛ لأن المنتقل عنه المبطل قولهم (قلوبنا غلف) وليس (فبما نقضهم)، والدليل يكفي ولو في جملة أخرى ومتعلقاتها، فلا يقدح ذلك في جعله دليلا كما زعمه الزمخشري، ولا اتحاد في الجملتين كما قاله الشيخ (ح) فتأمله"**[٣].

محل الاعتراض: مجيء (بل) في القرآن الكريم للإضراب الإبطالي.

الأصل النحوي: السماع، والشاهدان من القرآن الكريم؛ هما: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾، و﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾﴾.

---

(١) ينظر: الكشاف: ٥٨٦/١

(٢) ينظر: البحر المحيط: ١٢٤/٤

(٣) المحاكمات: ٢١١/١

استهلَّ الشاوي كلامه بالتأكيد على مجيء (بل) في القرآن الكريم للإبطال، مؤيدًا الزمخشريَّ، ومستشهدًا بشاهدين من القرآن الكريم على مجيء (بل) فيه للإبطال.

و(بل): حرف استدراك وإضراب يدخل على المفردات، ويدخل على الجمل أيضًا؛ **فبدخوله على المفردات**: يكون عاطفًا ومعناه الإضراب؛ فإن كان بعد نفي أو نهي فهو لتقرير الحكم – أي النفي أو النهي- للأول، وإثبات ضده لما بعده، وإن كان بعد إيجاب أو أمر؛ فكأن ما قبله غير موجود، والحكم واقع على ما بعده، **وبدخوله على الجمل:** يكون للإضراب عن الجملة السابقة له انتقالًا أو إبطالًا[١]؛ فالإضراب نوعان: انتقالي وإبطالي؛ فالأول: للانتقال من غرض إلى آخر على سبيل الترك لا الإبطال، والآخر: لإبطال الجملة التالية الجملةَ السابقة.[٢]

أقوال المعربين: للمعربين في مجيء (بل) للإبطال في القرآن الكريم مذهبان:

المذهب الأول: القائلون بمجيء (بل) للإبطال في القرآن؛ ومنهم: ابن يعيش[٣]، والمرادي[٤]، وابن هشام[٥]، وناظر الجيش[٦]، وغيرهم[٧].

قال ابن يعيش: "واعلم أن الإضراب له معنيان؛ أحدهما: إبطالُ الأول والرجوع عنه، إما لغلطٍ أو نِسْيانٍ، والآخر: إبطالُه لانتهاءِ مدّةِ ذلك الحكم، وعلى ذلك يأتي في الكتاب العزيز نحوَ قوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٥﴾﴾ [الشعراء:١٦٥]، ثم قال: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴿١٦٦﴾﴾

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١٥٢

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٢٣٥-٢٣٦، وتمهيد القواعد: ٣٤٨٦/٧

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٢٧/٥

(٤) ينظر: الجنى الداني: ٢٣٥

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ١٥٢

(٦) ينظر: تمهيد القواعد: ٧/ ٣٤٨٦

(٧) ينظر: شرح الأشموني: ٣٩٠/٢، وحاشية الصبان: ١٦٧/٣، و شرح الأزهرية: ٣٦، وجامع الدروس العربية: ٢٤٨/٣، والتحرير والتنوير: ٢٨٩/٣٠، وحدائق الروح والريحان: ١٤١/١٩، ومعاني النحو: ٢٤٩/٣

[الشعراء:١٦٦] كأنّه انتهتْ هذه القصةُ الأوُلى، فأخذ في قصة أُخرى، ولم يُرِد أن الأول لم يكن، وكذلك قوله: ﴿بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرٗاۖ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ﴾[يوسف:١٨، ٨٣]، وهو كثير في القرآن والشعر"(١).

وذكر ابن هشام أن الجملة إن تَلَتْ (بل) كان إبطالًا، ومثَّل للجملة الاسمية بقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ٢٦﴾ [الأنبياء:٢٦] أَي: بل هم عباد، وللجملة الفعلية بقوله تعالى: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةُۢۚ بَلۡ جَآءَهُم بِٱلۡحَقِّ﴾ [المؤمنون:٧٠](٢)، وتبع الأشموني(٣)، والصبان(٤) ابنَ هشام فيما ذهب إليه.

ونقل السمين عن أبي البقاء أن مجيء (بل) للإضراب الإبطالي في القرآن قد جاء في موضعين هما: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [البقرة: ١٧٠]، وقوله تعالى: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ بَلۡ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾ [السجدة: ٣]، فهو يرى كلا القِسمين محتملًا في الموضعين، وأن كل إضراب في القرآن هو انتقال إلا هاتين الآيتين(٥).

وعلى قول أبي البقاء فإن في القرآن موضعًا ثالثًا هو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآ﴾[لقمان: ٢١]. وهناك مواضع أخرى ذكرها المفسرون؛ منها: قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ١١٦﴾ [البقرة:١١٦]؛ إذ يرى ابن عرفة أن الإضراب إضرابُ انتقال إن رجع إلى قوله ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ﴾، وإن رجع إلى قوله: ﴿ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗا﴾ فهو إضراب إبطال(٦)، وقوله تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيۡكُمۡ﴾ [الحجرات:١٧]؛ "إن كان للإضراب عن قولهم فهو إبطال، وإن كان حق مقول للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم

(١) ينظر: شرح المفصل: ٢٧/٥

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ١٥١-١٥٢

(٣) ينظر: شرح الأشموني: ٣٩٠/٢

(٤) ينظر: حاشية الصبان: ١٦٧/٣

(٥) الدر المصون: ٢٢٦/٢، والتبيان: ١٣٩/١

(٦) ينظر: تفسير ابن عرفة: ٤٠٣/١

فهو انتقال"[١]، وقوله تعالى: ﴿بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرٗا﴾ [يوسف:٨٣]: "إضرابُ إبطال عن سماع قولهم، وفَوَّضَ الأمر إلى اللَّه تعالى، أو انتقال؛ انتقل عن سماع قولهم إلى تذكيرهم بتفريطهم في يوسف"[٢]، وقوله تعالى: ﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِٱلسَّاعَةِۖ وَأَعۡتَدۡنَا لِمَن كَذَّبَ بِٱلسَّاعَةِ سَعِيرًا ١١﴾ [الفرقان:١١]؛ يجوز أن يكون إضراب انتقال على تأويل الجمهور قولَه: ﴿إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيۡرٗا مِّن ذَٰلِكَ﴾ [الفرقان:١٠]، ويجوز أن يكون إضراب إبطال على تأويل ابن عطية[٣].

المذهب الآخر: المانعون مجيءَ (بل) للإبطال في القرآن؛ ومنهم: المبرد[٤]، وابن برهان[٥]، وابن مالك[٦]، وأبو حيان[٧].

قال المبرد: "(بل) لا تأتي في الواجب في كلام واحد إلا للإضراب بعد غلط أو نسيان، وهذا منفيٌّ عن الله عز وجل"[٨].

وقال ابن برهان: "الإضراب في كلام الله تعالى لا يكون إبطالًا لما تقدمه؛ بل لأن الغرض المتقدم انتهى، ثم استأنف ما بعد؛ كما قال: ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ١ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي عِزَّةٖ وَشِقَاقٖ ٢﴾ [ص:١،٢]، والمعنى: أفأمنوا هذه الضروب كلها من معاقبتهم والأخذ لهم، فجاء هذا ليبصروا ضلالتهم"[٩].

---

(١) ينظر: تفسير ابن عرفة: ٥١/٤

(٢) نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد: ٢٦٥/٢

(٣) ينظر: التحرير والتنوير: ٣٣١/١٨-٣٣٢، والجمهور على أن القصور والجنات التي في الدنيا، وابن عطية لا يراها التي في الدنيا بل التي في الجنة.

(٤) ينظر: المقتضب: ٣٠٥/٣

(٥) ينظر: شرح اللمع: ٢٤٩/١

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ١٥٢، وشرح الأشموني: ٣٩١/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٢٣٣/٣

(٧) المحاكمات: ٢١١/١، والبحر المحيط:

(٨) ينظر: المقتضب: ٣٠٥/٣

(٩) شرح اللمع: ٢٤٩/١

وقال أبو حيان عند قوله تعالى: ﴿بَلۡ بَدَا لَهُم مَّا كَانُواْ يُخۡفُونَ مِن قَبۡلُۖ﴾ [الأنعام: ٢٨]: "بل هنا للإضراب والانتقال من شيء إلى شيء من غير إبطال لما سبق، وهكذا يجيء في كتاب الله تعالى إذا كان ما بعدها من إخبار الله تعالى لا على سبيل الحكاية عن قوم، تكون بل فيه للإضراب"(١).

أما ابن مالك فبيَّن أنه بمجيء ما بعد (بل) جملة فهو تنبيه على استئناف غرض غير ما قبلها، وأنها لا تكون في القرآن على هذا الوجه.(٢).

ووهَّمه ابن هشام في منعه مجيء (بل) للإبطال في القرآن الكريم فقال: "ووهم ابن مالك إذ زعم في شرح كافيته أنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه"(٣)، وذهب الأشموني مذهب ابن هشام في الاعتراض على ابن مالك فقال- بعد أن بيّن أنها تجيء في القرآن للإبطال-: "وادعى الناظم في شرح الكافية أنها لا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه والصواب ما تقدم"(٤).

ويرى الباحث صحة ما ذهب إليه الشاوي – في تعليقه على اعتراض أبي حيان- من أن (بل) تأتي في القرآن الكريم للإضراب الإبطاليِّ كثيرًا، كما أنها تأتي للإضراب الانتقالي، وإن كان الثاني أكثر فإنه لا يمنع وجود الأول، وليس في الإضراب الإبطاليِّ انتقاص من كلام الله تعالى؛ لأن الإبطال لمعنى الجملة السابقة لحرف الإضراب، لا لإبطال تحقق قولها؛ فإن ما في القرآن جميعًا متحقق القول، متواتر النقل، لا سبيل إلى ردّ حرفه، ولا مناص من قبول حكمه.

---

(١) البحر المحيط: ٤٧٧/٤

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٢٣٣/٣

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١٥٢

(٤) ينظر: شرح الأشموني: ٣٩١/٢

المسألة الثانية: تقدير المحذوف من جملة جواب الشرط الظاهر تصدُّرُها بمجرور

قدّر الزمخشري جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٠٤]: (فمن أبصر الحق وآمن فلنفسه أبصر وإياها نفع، ومن عمي عنه فعلى نفسه عمي)[١]، وقدّره أبو حيان: (فمن أبصر فالإبصار لنفسه، ومن عمي فالعمى عليها)؛ فالمحذوف مفرد، والمجرور خبرُه، أما تقدير الزمخشري؛ ففيه المجرور فضلة، والمحذوف جملة فعلها ماضٍ؛ فلا تدخل الفاء[٢].

فقال الشاوي: **"ما فيه آخرًا من التحتم هو الذي نص عليه في الألفية، فيه وفي نحوه مما لا يصلح للشرط، فإن صلح للشرط لم تجب الفاء، وليس المراد أنها تُمنع، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف، ٢٦]، قال المرادي في باب الشرط ما نصُّه: إن كان الماضي مستقبلا ولم يُقصد به وعدٌ أو وعيدٌ منعت الفاء، وإن كان ماضيا وَجَبت نحو "فصدقت"، وإن كان مستقبلا وقُصد وعد أو وعيد جازت الفاء وجاز حذفها، وهذا مثْلُ ما لأبي حيان، والله الموفق".**[٣]

محل الاعتراض: تقدير جواب الشرط في الآية موضع النزاع.

الأصل النحوي: السماع، والشاهد من القرآن؛ هو: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾.

استهل الشاوي كلامه – مؤيدًا اعتراض أبي حيان على تقدير الزمخشري- بالإشارة إلى بيتٍ لابن مالك في ألفيته [٤]، هو:

واقرن بفا حتمًا جوابًا لو جُعِلْ شرطًا لإنْ أو غيرها لم ينجعلْ

أي: إن كان جواب الشرط لا يصلح كونه شرطًا وجب اقترانه بالفاء، وإن كان يصلح أن يكون شرطًا لم يجب[٥].

---

(١) ينظر: الكشاف: ٢/٥٥

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٤/٦٠٧

(٣) المحاكمات: ١/٣٠٨

(٤) توضيح المقاصد والمسالك: ٣/١٢٨١

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ٤/٣٨

واستشهد الشاوي بقوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف، ٢٦] تأييدًا لأبي حيان. وإن افترقا في تقدير الجواب؛ إلا أنهما اشتركا في تحتم اقترانهما بالفاء؛ لأن التقدير (فقد صدقت). "ودليل كونه [أي: جواب الشرط] على تقدير (قد) أنه ماضٍ في المعنى؛ لأن الصدق ليس مسببًا عن كون القميص قُدَّ من قُبل، فكأنه قال: إن كان قميصه قُدَّ من قُبل فقد صدقت، أي: فقد كان قولها صادقًا"(١)، قال أبو حيان: "ولو كان فعلًا جامدًا أو دعاءً لم يحتج إلى تقدير (قد)"(٢).

أقوال المعربين: اختلف تقدير المعربين للمحذوف من جواب الشرط في الآية محل النزاع على قولين:

الأول: تقدير المحذوف جملة؛ قال به الكلبي(٣)، والماتريدي(٤)، والزمخشري(٥)، وغيرهم(٦).

قال الكلبي(٧): (فلنفسه عمل ... فعلى نفسه جنى)، وقدَّره الماتريدي(٨): (فلنفسه عمل ... فعليها ترك)، وقال الزمخشري(٩) نحوه فقدّر: (فلنفسه أبصر... فعليها عمي)، وقال ابن عاشور(١٠): "ويتعلق قوله (فلنفسه) بمحذوف دل عليه فعل الشرط، وتقديره: (فمن أبصر فلنفسه أبصر). واقترن الجواب بالفاء نظرًا لصدره إذ كان اسمًا مجرورًا وهو غير صالح لأن يلي أداة الشرط".

الآخر: تقدير المحذوف مفردًا؛ قال به الزجاج(١١)، وأبو حيان(١٢)، والسمرقندي(١٣)، وغيرهم(١٤).

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ١٤٤/٦

(٢) البحر المحيط: ٢٦١/٦

(٣) ينظر: الدر المصون: ٩٣/٥، وروح المعاني: ٢٣٤/٤

(٤) ينظر: تفسير الماتريدي: ٢٠٢/٤

(٥) ينظر: الكشاف: ٥٥/٢، والبحر المحيط: ٦٠٧/٤، والدر المصون: ٩٢/٥، والمحاكمات: ٣٠٨/١

(٦) ينظر: الواحدي في التفسير الوسيط: ٣٠٨/٢، والبغوي في تفسيره: ١٧٥/٣، والنسفي في مدارك التنزيل: ٥٢٨/١، والتحرير والتنوير: ٤٢٠/٧

(٧) ينظر: الدر المصون: ٩٣/٥

(٨) ينظر: تفسير الماتريدي: ٢٠٢/٤

(٩) ينظر: الكشاف: ٥٥/٢، والبحر المحيط: ٦٠٧/٤، والدر المصون: ٩٢/٥

(١٠) التحرير والتنوير: ٤٢٠/٧

(١١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٧٩/٢

(١٢) ينظر: البحر المحيط: ٦٠٧/٤

(١٣) ينظر: بحر العلوم: ٤٧٣/١

(١٤) ينظر: الجوزي في زاد المسير: ٦٣/٢، والشوكاني في فتح القدير: ١٧٠/٢

قدّر الزجاج: (فلنفسه نفعُ ذلك ... فعلى نفسه ضررُ ذلك)[١]، وقدّره السمرقندي بنحوه فقال: "فثوابه لنفسه ..."[٢]، وقال أبو حيان نحو هذا فقدّر: (فالإبصار لنفسه ... فالعمى عليها)[٣].

ويتلخص مما مضى:

أن التقدير الأول يصيِّر جواب الشرط جملة اسمية، وهو تقدير أبي حيان (فالإبصار لنفسه)، واقتران جواب الشرط بالفاء مع الجملة الاسمية ثابت كما قال ناظمُ المواضع الواجب اقتران جواب الشرط فيها بالفاء:

اسْمِيَّةٌ طَلَبِيَّةٌ وَبِجَامِدٍ وَبِمَا وَلَنْ وَبِقَدْ وَبِالتَّنْفِيسِ[٤]

كما أن هذا الموضع في هذه الآية من المواضع التي يكثر فيها حذف المبتدأ[٥]، وأبو حيان قدَّر المحذوف مبتدأ.

أما التقدير الآخر؛ فإنه يصيِّر الجواب جملة فعلية، وهو تقدير الزمخشري (فلنفسه أبصر)، وتقدم فيها الجار والمجرور على الفعل الماضي، والمجرور لا يصلح شرطًا، ولذا فإنه يقترن بالفاء، وهو متعلق بمحذوف دلَّ عليه فعل الشرط – وهو (أَبْصَرَ).كما ذكر ابن عاشور سابقًا-.

ويرى الباحث أن تقدير الزمخشري أقوى؛ لأن هذا أقرب إلى معنى الآية، فمن أبصر الحق واتبعه وعمل صالحًا واهتدى فلنفسه، لا لغيره، لأن تقدم الجار والمجرور يفيد الحصر.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٢٧٩/٢

(٢) ينظر: بحر العلوم: ٤٧٣/١

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٦٠٧/٤

(٤) ينظر: الموجز: ٩٣

(٥) ينظر: شرح السيرافي للكتاب: ٢٦٤/٣، أمالي ابن الحاجب: ١/ ٤٠٩، مغني اللبيب: ٨٢٢، وشرح التسهيل: ٢٨٧/١، وهمع الهوامع: ٣٩٠/١

المسألة الثالثة: تسكين ما حقه التحريك

جعل الزمخشري ﴿وَيُدْخِلكُم﴾[١] بسكون اللام في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ [التحريم:٨] عطفًا على محل ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ﴾ كأنه قيل: توبوا يوجبْ تكفير سيئاتكم ويدخلْكم[٢]، ورأى أبو حيان أن حذف الحركة للتخفيف، وتشبيهًا لما هو من كلمتين بالكلمة الواحدة[٣].

فقال الشاوي: "**خرّجوا على مثل هذا تسكين أشرب من قول الشاعر:**

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثما من الله ولا واغل[٤]

وقراءة: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾[٥] - بالياء في يتق- [يوسف:٩٠] عن قنبل، وقراءة ﴿تَسْتَكْثِرُ ۝ وَلِرَبِّكَ﴾[٦]- بسكون الراء- [المدثر:٦،٧] على نحت (رَبْغَ) و(بِرْفَ) و(ثِرو) تنزيلًا للمنفصل منزلة المتصل، وقراءة ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَـٰنِ نُقَيِّضْ﴾[٧] [الزخرف:٣٦] بثبوت الواو وسكون (نُقَيِّضْ) على الفصل، وخرجه (ح) على الجزم في جواب الموصول"[٨].

موضع الاعتراض: سكون لام (ويدخلَكم) في الآية محل النزاع.

الأصل النحوي: السماع، والشواهد أحدها شعري، وثلاثة من القراءات القرآنية؛ قراءة ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾، وقراءة ﴿تَسْتَكْثِرْ ۝ وَلِرَبِّكَ﴾، وقراءة ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَـٰنِ نُقَيِّضْ﴾.

---

(١) قراءة ابن أبي عبلة؛ ينظر: الكشاف: ٥٧٠/٤، وتفسير القرطبي: ٢٠٠/١٨، والدر المصون: ٣٧٢/١٠

(٢) ينظر: الكشاف: ٥٧٠/٤

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٢١٤/١٠

(٤) البيت من السريع؛ لامرئ القيس، ديوانه: ١٣٨، والكتاب:٢٠٤/٤، والأصمعيات:١٣، وإصلاح المنطق: ٢٢٩/١، والصاحبي:٢١، وشرح المفصل: ١٤٨/١

(٥) قراءة ابن كثير؛ ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٤٤٧/٤، وحجة القراءات: ٣٦٤، والعنوان في القراءات السبع: ١١٢، وإبراز المعاني: ٥٤٠

(٦) قراءة الحسن البصري؛ ينظر: تفسير القرآن العزيز: ٥٥/٥، والكشاف: ٦٤٦/٤، والمحرر الوجيز: ٣٩٣/٥، وتفسير النسفي: ٥٦٢/٣

(٧) قراءة زيد بن علي؛ ينظر: البحر المحيط: ٣٧٣/٩، وروح المعاني: ٨١/١٣

(٨) المحاكمات:٢٩١/٢

استهل الشاوي كلامه مستشهدًا بشواهد من القراءات القرآنية وبيت من الشعر على تسكين ما حقه التحريك تنزيلًا للمنفصل منزلة المتصل، أو على الفصل، وذكر أن أبا حيان قد خرج التسكين على الجزم في جواب الموصول.

أولًا: قراءة ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾ بالياء في (يتق) وفيها أقوال:

الأول: الياء قدرت متحركة، وجعل الجزم في حذف الحركة، وأجري المعتل مجرى الصحيح؛ كقوله:

أَلَمْ يِأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ(١)

ويقويه قراءة حمزة ﴿فلا تَخَف دَرَكًا وَلَا تَخۡشَىٰ﴾(٢) [طه: ٧٧]، ولم يقل: تخشَ، ورده أبو علي بأنه يجيء في الشعر لا في الكلام.

الثاني: التخفيف؛ فالمراد (يصبرُ)، وسكِّن الراء تخفيفًا كما في حركة البناء. ومما يقوّيه قراءة (ويتقْه) [النور:٥٢](٣)، وقيل: لتوالي الحركات الباء والراء والفاء والهمزة، وهم يكرهون توالي أربع متحركات(٤)، وقيل: على أنه وصل بنية الوقف كقراءة الحسن البصري: ﴿وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ﴾ [المدثر: ٦] بتسكين (تستكثر)، مع أنه مرفوع بإجماع السبعة، وقيل: تنزيلًا للكلمتين أو الثلاث منزلة الكلمة الواحدة، أو تنزيل (بِرُفَ) مِن (يصبِرُ فَإن) منزلة بناء على (فِعُل)، فسكن لأنه بناء مهمل، وقد خُفِّف مضمومُ العين المستعمل، فالمهمل أولى، وكذلك أجري المنفصل مجرى المتصل(٥).

الثالث: أن (مَن) بمعنى (الذي)، و(يتقي) فعل مرفوع، و(يصبر) عطف على المعنى لأن في (مَن) معنى الشرط الجازم ويصلح دخول الفاء في جوابه، وهو جائز عند البصريين.

---

(١) البيت من الوافر، لقيس بن زهير، ينظر: الأغاني: ١٣١/١٧، وخزانة الأدب:٣٥٩/٨

(٢) قراءة حمزة؛ ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١٠٢/٢، وحجة القراءات: ٣٦٤

(٣) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٧٧/٣، وحجة القراءات: ٣٦٥، ومدخل إلى علم القراءات: ٢٩٤، والحجة للقراء السبعة: ٤٤٨/٤

(٤) ينظر: أوضح المسالك: ٩٥/١-٩٦، وشرح التصريح: ٨٨/١-٨٩

(٥) ينظر: شرح التصريح: ٨٨/١-٨٩

الرابع: التوهم؛ أنَّ من أثبت ياء (يتقي) وجزم (يصبر)، توهم أن (من) شرطية لا موصولة، فجزم عطفًا على التوهم[١].

الخامس: أنَّ (من) شرطية، وثبوت الياء لإشباع الكسرة؛ كقوله[٢]:

ما أنس لا أنساه آخر عيشتي .....

بإثبات الألف في "لا أنساه" مع أنه جواب الشرط وهو ما. وكقوله[٣]:

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق"[٤].

ثانيًا: قراءة الحسن وابن أبي عبلة: ﴿تَسْتَكْثِرْ﴾ بالسكون، وفيها أقوال:

الأول: أنه جواب للنهي[٥].

الثاني: أنه بدل من ﴿تمنن﴾ أي: لا تستكثر؛ كقوله: ﴿يضاعفْ له العذاب﴾ في قراءة من جزم، بدلا من ﴿يلقَ﴾. ويكون من المن؛ لأن من شأن المانِّ أن يستكثر ما يعطي أن تراه كثيرًا ويعتد به[٦].

الثالث: سكنت تخفيفًا تشبيهًا لـ (ثِرْوَ) من (تستكثِرْ وَلربك) بـ (عضد)[٧].

الرابع: إجراء الوصل مُجرى الوقف[٨].

وقد اعتُرض على هذه القراءة عمومًا، وعلى الوجهين الأولين خصوصًا؛ لأن قوله ﴿تستكثر﴾ لا يصح أن يكون بدلًا من ﴿تمنن﴾؛ لأن المنَّ غيرُ الاستكثار، ولا يصح أن يكون جوابًا للنهي[٩].

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٥٢٥/١٠

(٢) من الكامل؛ للحصين بن قعقاع، في شرح شواهد الشافية: ٤١٣/٤، وعجزه: ما لاح بالمعزاء ريع سراب، وبلا نسبة في خزانة الأدب:٢١٦/٣، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:١٩٧/١

(٣) من الرجز المسدس؛ لرؤبة بن العجاج، ديوانه:١٧٩، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:١٥٧/٢

(٤) شرح شافية ابن الحاجب: ٧٤٢/٢-٧٤٣

(٥) ينظر: مدارك التنزيل: ٥٦٢/٣، والبحر المديد: ١٧٣/٧

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٣٢٧/١٠

(٧) ينظر: الكشاف: ٦٤٦/٤، والبحر المحيط: ٣٢٧/١٠، والدر المصون: ٥٣٧/١٠

(٨) ينظر: الكشاف: ٦٤٦/٤، والبحر المحيط: ٣٢٧/١٠

(٩) ينظر: فتح القدير: ٣٩٠/٥

ورد أبو حيان الوجهين الأخيرين بأنه "لا يجوز حمل القرآن عليهما مع وجود ما هو راجح عليهما، وهو البدل"[١].

ثالثًا: قراءة ﴿ومن يعشو عن ذكر الرحمن﴾، وفيها أقوال:

الأول: أن (مَن) موصولة[٢]، قال البيضاوي[٣]: "ويرفع معها (نُقَيِّض)"، وتبعه الرازي[٤].

وقال ابن مرزوق: جَزمَت تشبيهاً بالشرطية، بنص من إمام، وشاهد من كلام العرب؛ فأما النص فقال ابن مالك: وقد يجزم مسبب عن صلة الذي، تشبيهاً بجواب الشرط، وأما الشاهد فقوله:

فلا تَحْفِرَنْ بِئراً تُرِيدُ أخاً بهـــا فإنك فيها أنتَ مِنْ دُونِهِ تَقَــعْ

كَذَاكَ الَّذِي يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا تُصِبْهُ عَلَى رَغْمٍ عَوَاقِبُ مَا صَنَعْ"[٥].

رابعًا: قول امرئ القيس:

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثما من الله ولا واغل

ذكر الأخفش أن مثل هذا التسكين يكون لكثرة الحركة، لا للجزم[٦]، ونقل السمين في البيت أنهم أخذوا من الكلمتين (رَبْغَ) كَ(عضد) ثم سكن[٧] مشيرًا إلى التخفيف وتنزيل المنفصل منزلة المتصل. أما الزجاج فيرى أن ما ذُكر من أن التسكين في البيت من الاضطرار في الشعر، ولا يجوز في القرآن، ويذكر للبيت رواية أخرى هي:

فاليوم فاشربْ غير مستحقب إثما من الله ولا واغل[٨]

---

(١) البحر المحيط: ٣٢٧/١٠

(٢) ينظر: أنوار التنزيل: ٩١/٥، ومفاتيح الغيب: ٦٣٢/٢٧، ومراح لبيد: ٣٨٣/٢

(٣) أنوار التنزيل: ٩١/٥

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب: ٦٣٢/٢٧

(٥) ينظر: البحر المديد: ٢٤٨/٥، والبيتان من الطويل؛ لسابق البربري في أمالي الزجاجي: ١٨٥/١، والدر الفريد وبيت القصيد: ٤٥٠/١٠

(٦) معاني القرآن: ٨٩/١

(٧) ينظر: الدر المصون: ٥٣٧/١٠

(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٧٥/٤، وتنسب الرواية إلى المبرد في المحرر الوجيز: ٤٤٣/٤ وفتوح الغيب: ٦٧١/١٢ وكتاب الأفعال: ٢٣٩/٤،ولم أجدها في كتبه التي وقفت عليها؛ بل وجدت فاليوم أسقى ...؛ في الكامل: ١٩٥/١

ويراها الثعلبي في بعض مواضع القراءات وفي البيت من الاختلاس[١].

أقوال المعربين: اختلف المعربون في هذا التسكين على أقوال:

أولها: العطف على التوهم؛ فقد خرج الخليل وسيبويه الجزم في قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝١٠﴾ [المنافقون:١٠] عطفًا على التوهم[٢]، وجعل الفراء (وَيُدْخِلْكُمْ) مثلَها، وأنه لو قرئ بها لكان وجهًا على نية العطف على موقع الفاء[٣]، وحمله الزجاج على موضع (عسى ربكم أن يكفر)؛ لأن (عسى) من الله واجبة[٤]، وتبعه الزمخشري وقال: "هي قراءة ابن أبي عبلة كأنه قيل: توبوا يوجبْ لكم تكفير سيئاتكم ويدخلْكم"[٥].

ثانيها: التخفيف؛ فقد يسكن الحرف الأصلي من الكلمة؛ أجازه الفراء في الميم الأصلية من قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨]، وأنه مروي عن أبي عمرو، وعلَّلها بعلتين: توالي الحركات، والثقل. ويرى الزجاج أن الفراء لم يضبط ما روي عن أبي عمرو، وأن الذي روي عن سيبويه تخفيف الحركة واختلاسها، وأن جميع النحويين البصريين لا يجيزون إسكان حرف الإعراب إلا في ضرورة الشعر؛ كقول امرئ القيس:

فاليوم أشربْ غير مستحقب .....[٦].

وتبع الزمخشريُّ الزجاجَ، فردَّ عليه أبو حيان بقوله: "والزمخشري على عادته في تجهيل القراء وهم أجلُّ من أن يلتبس عليهم الاختلاس بالسكون، وقد حكى الكسائي والفراء (أنلزمْكموها) بإسكان الميم الأولى تخفيفاً[٧].

---

(١) ينظر: تفسير الثعلبي: ١/ ١٩٨، ومعاني القرآن: ١٩٨/١

(٢) ينظر: الكتاب: ١٠٠/٣-١٠١

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٦٨/٣

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٩٥/٥

(٥) ينظر: الكشاف: ٥٧٠/٤، و تفسير القرطبي: ٢٠٠/١٨

(٦) ينظر: مفاتيح الغيب: ٣٣٨/١٧

(٧) البحر المحيط: ١٤٤/٦

والعجيب توجيه أبي حيان رده للزمخشري وحده، على الرغم من أنه ذكر أنه تابع الزجاج.

ومنع المبردُ التسكينَ مع توالي الحركات ولحَّن قراءة أبي عمرو، وحجته وحجة المنكرين أن ذلك لا يجوز من حيث كان علمًا للإعراب، وذكر النحاس وغيره جواز ذلك عن النحويين القدماء الأئمة، ونُقل عن أبي علي عدم الخلاف في جواز تسكين حركات البناء مع توالي الحركات(١).

ويرى الباحث أن أقرب الأقوال هو التخفيف؛ فهو الأمر الذي يمكن إنزاله على جميع الشواهد المسموعة من القرآن أو الشعر التي لا تحتمل البدل ولا الجزم، وقد قال به أئمة من المعربين كالكسائي، والفراء، والأخفش، وأبي حيان، والسمين الحلبي.

(١) ينظر: تفسير القرطبي: ١/٤٠٢-٤٠٣

مظاهر استشهاد الشاوي بالقرآن الكريم وقراءاته:

الأول: الإكثار من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، ومن ذلك ما يأتي:

أولًا: منع ابن عطية الإفراد بعد الجمع عند قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ [البقرة:٨]، واعترض عليه أبو حيان بأن النحويين نصّوا على جواز الحملين، واستشهد بقوله:

لَسْتُ مِمَّنْ يَكِعُّ أو يَسْتَكِينُو نَ إذا كافَحَتْهُ خَيْلُ الأَعادي[١]

فقال الشاوي مؤكدًا الاعتراض: "ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا ﴿١١﴾﴾ [الطلاق: ١١]"[٢].

ثانيًا: أعرب ابن عطية (قليل) بالرفع على قراءة أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴿٨٣﴾﴾ [البقرة:٨٣] بدلًا من الضمير، فاعترض أبو حيان بأنه لا تفريغ في واجب، فقال الشاوي مؤيدًا ابن عطية: "مراده في سياق يشعر بالنفي من الفعل أو من المقام كالتولي والإعراض والامتناع"، بقوله تعالى: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى﴾ [البقرة:٢٤٩]، وقوله: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٍ مِّنْهُمْ﴾[٣] [البقرة:٢٤٩][٤].

ثالثًا: عند قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا ۖ﴾ [الأنعام:١٣٩] لم ينقل الشاوي غيرَ كلام أبي حيان متضمنًا كلامًا لعلم الدين العراقي ولمكّي، وفيه ذكر قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف:١٢،١٣]، وقول العرب: "هذا الجراد قد ذهب فأراحنا من أنفُسِه"[٥]، فجعلهما أبو حيان مع الآية المتقدمة من

---

(١) البيت من الخفيف بلا عزو؛ في شرح التسهيل لابن مالك:٢١٤/١، والبحر المحيط:٨٩/١، والتذييل والتكميل:١١٦/٣، والدر المصون: ١٢٢/١، واللباب في علوم الكتاب:٣٣٠/١، وتمهيد القواعد:٧٢٥/٢، وروح المعاني:١٤٦/١

(٢) المحاكمات: ١٩/١

(٣) قرأ بالرفع أبيّ، والأعمش؛ ينظر: الكشاف: ٢٩٥/١، والتحرير والتنوير: ١٧٢/١٠، وقال عنها الزجاج: "وهذا عندي ما لا وجه له" ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٢٧/١

(٤) المحاكمات: ٣٢/١

(٥) الأصول في النحو: ٣٤٨/٢

الحمل على اللفظ ثم على المعنى ثم على اللفظ، ولم يَرِد اعتراض على أيٍّ من سابقَيه، فقال الشاوي: "على أن (الأنفس) و(الظهور) من المضاف إلى المتضمن لا يظهر فيه المعنى كقوله ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[التحريم:٤] ..."(١).

رابعًا: جوّز ابن عطية والزمخشري كون (آخرين) في قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِ بِغَاخَرِينَ﴾[النساء:١٣٣] من غير نوع المخاطبين، وردّه أبو حيان بأنه لا يكون إلا من جنسهم بخلاف (غير) فإنه يصدق على المغاير مطلقًا من جنس ما قبله أو غيره، ومثّل بأمثلة ردّها الشاوي بقوله: "كل أمثلته في (آخَر) المصاحب لا البدل، وفي الآية (آخَرين) بدل المخاطبين فلا يلزم، وأيضًا قد يكون ذلك عند الإطلاق لا عند القرينة، والقرينة قوله في آية أخرى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنۢ بَعْدِكُم مَّا يَشَآءُ كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ ﴿١٣٣﴾﴾[الأنعام:١٣٣]، و(ما) عامة تشمل من الجنس ومن غيره، وسرُّ الفرق بين (غير) وبين (آخر) أن (غير) بمعنى (مغاير) فيصدق بأي مغايرة، و(آخر) في قوة صفةٍ مدلولٍ على موصوفها بما قبلها، فصحّ اختصاصه بالجنس ليتحد الدليل والمدلول"(٢). فالشاوي أتى بقرينة من موضع آخر تأكيدًا لما يراه الصحيح في معنى (آخَر). وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴿٦٠﴾﴾[الزخرف:٦٠] أوضح في المغايرة؛ لصراحتها في اختلاف الجنس، وفيها وجهان؛ الأول: جعلُ ملائكةٍ من جنس البشر، والآخر: جعلُ ملائكةٍ بدلا من البشر(٣).

خامسًا: اعترض أبو حيان على الزمخشري في عطفه ﴿طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا﴾ على ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ في آية ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٥٥﴾﴾ [النساء:١٥٥]، وأكد بأن (بل) في كلام الله لا تكون إلا للانتقال لا

(١) المحاكمات: ٣١٥/١، وهذه من المسائل الخارجة عن منهجه.

(٢) المصدر السابق: ٢٠٥/١

(٣) ينظر: تفسير الماتريدي: ١٧٨/٩

للإبطال، فقال الشاوي: "تكون [أي: بل] في القرآن للإبطال؛ نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾[المؤمنون:٧٠]، ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾﴾[الطور: ٣٣]"(١).

سادسًا: اعترض أبو حيان على تقدير الزمخشري جوابَ الشرط في الآية: ﴿فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦۖ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا﴾[الأنعام، ١٠٤]؛ جملة، وقدّره أبو حيان مفردًا، فاستشهد الشاوي بقوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾[يوسف، ٢٦] تأييدًا لاعتراض أبي حيان(٢).

سابعًا: عدّ الزمخشري قوله تعالى: ﴿عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾[الأعراف:١٩٤] استهزاءً بهم، ثم أبطل أن يكونوا عبادًا أمثالكم، وردّه أبو حيان، فقال الشاوي مؤيدًا للزمخشري: "حيث جعله الزمخشري على سبيل الاستهزاء كان الواقع نفيَ المثلية ... والإضراب من مفروض، وليس بواقع إلى واقع، وإبطاله ذلك المفروض بالمحقَّق ليس كذبًا؛ كقوله ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[الأنبياء:٢٢]، وذلك باطل، ولا فرق بين تحقق إبطاله دون ذكرٍ أو مع ذكر، فتأمله"(٣).

ثامنًا: عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴿٣﴾ تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى ﴿٤﴾﴾ [طه:٤]: قال: "... وأما كونه رأس آية فلا يمنع تعلق ما بعده به كقوله: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ﴿٥﴾ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴿٦﴾﴾ [الإنسان:٥،٦] و﴿وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلًا ﴿١٧﴾ عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا ﴿١٨﴾﴾ [الإنسان:١٧، ١٨]"(٤).

تاسعًا: عند قوله تعالى: ﴿فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾[المؤمنون:١٤] قال الزمخشري: "وضع الواحد موضع الجمع لزوال اللبس لأن الإنسان ذو عظام كثيرة"، فاعترض أبو حيان بأنه لا يجوز إلا في الضرورة، وعلق الشاوي بقوله: "فالملخص إرادة الجنس كقوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾﴾[العصر:٢]"(٥).

---

(١) المحاكمات: ٢١١/١

(٢) المصدر السابق: ٣٠٨/١

(٣) المصدر السابق: ٣٥٦/١

(٤) المصدر السابق: ٦٩/٢

(٥) المصدر السابق: ١٠٩/٢

عاشرًا: قال عند قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥﴾ [الواقعة:٧٥]: "... فإن أجوبة القسم مقرونةً بالنون لا تكاد تحصى كثرةً مع تحقق استقباله كقوله: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعۡنَآ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ لَيُخۡرِجَنَّ ٱلۡأَعَزُّ مِنۡهَا ٱلۡأَذَلَّ﴾[المنافقون:٨]"(١).

حادي عشر: قال الشاوي: "وشرط جوازه [أي: إبدال الظاهر من الضمير بدل كلٍّ] عند البصريين الإحاطة؛ لتحصل الفائدة فإن الخطاب يتوجه لمخاطب لا تعلم الإحاطة به، وكذا مسلم فإذا قلت:جئتم صغيركم وكبيركم، فهو كقوله: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤](٢).

ثاني عشر: قال الشاوي عند قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾ [الحج:٤٠] : "وقد قالوا: إن العطف على نية تكرار العامل وأجازوا (ألا يا زيد والضحاكُ) رفعًا(٣)؛ كقراءة ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَ﴾[سبأ:١٠]"(٤) برفع (الطير).

ثالث عشر: اعترض أبو حيان على جعل ابن عطية (أن يصدقوا) في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ﴾ [النساء:٩٢] حالًا من (أهله) أي: إلا متصدقين، فأيَّده الشاوي بقوله: "النص كما قال: لا تصدر جملة الحال بدليل استقبال، لكن قد أجمعوا على جواز (عندي صقر صائدًا به غدًا)، وهو صريح في الاستقبال، فالمنع في الحال المقارِنة للتنافي، أما المنتظرة فلا شك في تأخيرها، كقوله في أصحاب النار ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾[التغابن:١٠] أي: مقدرًا خلودهم، وهو إنما يقع في الآخرة بعد الفصل والدخول"(٥).

رابع عشر: قدَّر ابن عطية (ومِن الذي كنا منزلين) في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِن جُندٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ ۝٢٨﴾[يس:٢٨]، واعترض أبو حيان بأن (مِن) زائدة، ومجرورها نكرة فلا يعطف عليها. وعلق الشاوي – ردًّا على أبي حيان- بأنه: "لا يتحتم كون (مِن) زائدة؛

---

(١) المحاكمات: ٢/٢٧٠

(٢) المصدر السابق: ٢/١٧٢

(٣) البيت من الوافر، في الأضداد بلا نسبة، وهو تامًّا: أَلا يا زيدُ والضَّحَّاكَ سِيرَا فقد جاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّريقِ

(٤) المحاكمات: ٢/٩٩

(٥) المصدر السابق: ١/٢٠١

لاحتمال أنها تبعيضية، وإذا نفي بعض الجند؛ فالكامل أولى. سلمنا فقد اغتفروا في التابع ما لم يغتفروا في المتبوع كقولهم: (رب شاة وسخلتها)[١]، وقوله تعالى: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾[البقرة: ٣٥] مع عدم صحة تسلط العامل على الثاني مباشرة و﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَ﴾[سبأ:١٠] في قراءة الرفع"[٢].

خامس عشر: عند قوله تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ٦٦﴾ [الزمر: ٦٦]، قال الشاوي: "الحامل للزمخشري على تقدير الشرط وجود الفاء، وفي قوله: إن كنت عاقلًا تقول على الله ما لم يقله لنبيه ﷺ سيما لفظ (إن كنت عاقلا) لكن يسهله ما قالوا أن الخطاب له والمراد أمته كقوله قبله: ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[الزمر:٦٥]؛ فهو من باب: (إياك أعني واسمعي يا جارة)، وجعله تقديم المفعول عوضًا إشارة للتحسين بتعمير محل الشرط بجزء من الجواب كما قالوا في نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ٩﴾ [الضحى:٩] وليس عوضًا حقيقة حتى يمنع الجمع بينه وبين الشرط"[٣].

سادس عشر: عند قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾[العنكبوت: ٥٨] قال: "من جهة أن اللام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وكذا المؤكد بالنون أيضًا، ولعله من الحذف للدليل، لا على وجه الاشتغال، كما فعلوا في المرفوع نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ١﴾[الانشقاق: ١][٤].

سابع عشر: عند قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَيُدۡخِلَكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [التحريم:٨] جعل الزمخشري ﴿وَيُدۡخِلَكُمۡ﴾ بالتسكين عطفًا على محل ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُكَفِّرَ﴾، وعدَّ أبو حيان حذفَ الحركة تخفيفًا وتشبيهًا لما هو من كلمتين بالكلمة الواحدة، فقال الشاوي: "خرّجوا على مثله تسكين (أشرب) من قول الشاعر:

فَاليَومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلَا وَاغِلِ

---

(١) أمالي ابن الحاجب: ٧٨٥/٢

(٢) المحاكمات: ١٩٥/٢، وقرأ بالرفع أبو رزين، والسُّلَمي، وأبو العالية، وابن أبي عبلة؛ ينظر: زاد المسير: ٤٩١/٣، وعاصم في غير رواية حفص، والأعرج ويعقوب؛ ذكرها الأزهري في معاني القراءات١٩٠/٢ نقلًا عن تفسير الثعالبي٣٦٤/٤، وهي قراءة الأعمش كما في منار الهدى: ١٧٢/٢.

(٣) المحاكمات: ٢١٥/٢

(٤) المصدر السابق:١١/٢، وهذه من المسائل الخارجة عن منهجه؛ فلم يذكر فيها أيًّا من الثلاثة الذين كانت المحاكمات فيما بينهم.

وقراءة: ﴿إنه من يتقي ويصبر﴾ [يوسف:٩٠] عن قنبل، وقراءة ﴿تستكثرْ ولربك﴾ [المدثر:٧] على نحت (رَبْغَ) و(بِرْفَ) و(ثِرْوَ) تنزيلًا للمنفصل منزلة المتصل وقراءة ﴿ومن يعشو عن ذكر الرحمن نقيض﴾ [الزخرف: ٣٦] بثبوت الواو وسكون (نقيض) على الفصل "(١).

ثامن عشر: رأى الزمخشري أن الضمير في ﴿فَٱقْذِفِيهِ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ﴾ [طه: ٣٩] عائد على موسى، واعترض أبو حيان بأن الضمير إذا كان صالحًا للعود على الأقرب وعلى الأبعد كان عوده على الأقرب راجحًا، وإذا كان أحدهما هو المحدَّث عنه والآخر فضلة كان عوده على المحدث عنه أرجح، واستشهد بقوله تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥] على أنه عائد على لحم لا خنزير، فقال الشاوي: "لا يتجه الرد لعدم التباين بين المتضايفين بل المضاف جزء فيرجح عود الضمير على الثاني لقربه ولأنه الكل شامل فيكون نص على لحمه معللًا له بأن كله رجس والجزء محكوم له بحكم الكل ... والحاصل أن المضاف حيث لم يقصد لذاته أو كان بعضًا فصحَّ عود الضمير على الثاني لأنه والحالة ما ذكر هو المقصود نحو قوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ﴾ [الجمعة: ٥]؛ فإن المقصود الحمار فتأمله "(٢).

تاسع عشر: استشهد بالقرآن دفعًا لظاهر قول ابن عطية: "لا يعطف مبني على معرب" بأنَّ "مراده مبنيٌّ خاص ... وليس (ع) لم يحفظ عطف مبني على معرب؛ لوروده في القرآن من الأفعال -كما ذكر- والأسماءِ نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ﴾ [الحج: ١٧]"(٣).

الثاني: تقديم القرآن الكريم على غيره من المصادر احتجاجًا واستشهادًا، ومن ذلك ما يأتي:

أولًا: تقديم الاستشهاد لصحة القواعد بما ورد في القرآن؛ كزيادة الباء في الفاعل؛ حيث يقول: "وزيادة الباء في الفاعل مسموعة وأفضل مسموع منه القرآن"(٤).

---

(١) المحاكمات: ٢/٢٩١

(٢) المصدر السابق:٢/٧٣

(٣) المصدر السابق: ١/٢٩٧

(٤) المصدر السابق: ٢/٢٦٢

ثانيًا: التأكيد على مجيء القرآن على ما تعامد بين العرب في كلامها؛ يقول: "خطابات القرآن جارية على المتعامد بين العرب، وإلا فكل شيء حاضر عند الله وإن لم يكن المخاطب في محل يشار إليه"(١).

ثالثًا: الاحتجاج بالقرآن لا الاحتجاج له؛ إذ نراه يغضب من الزمخشري، ويقسو عليه في الرد؛ بسبب تمثيله بكلام البشر لإثبات صحة كلام الله فيقول: "والاحتجاجُ على صحة تراكيب القرآن بكلامٍ يبديه جهلٌ؛ لأنه إن كان مثل الآية فلا يسمن ولا يغني من جوع؛ لأن الاحتجاج إنما يكون بالمسلّم الظاهر. أوَكلام مثله حجة على القرآن؟!"(٢).

الثالث: تنزيهُ القرآن وحملُه على أحسن وجه، ومن ذلك:

أولًا: منع حمل القرآن على ما احتاج إلى تأويل بعيد مما جاء في الشعر، ولو جاز في غيره؛ قال: "ما ذكره من وجوده مرفوعًا في الأشعار وإن جوزوه في الكلام فهو أقل من العمل وخارج عن القياس؛ لاحتياجه لتأويل بعيد لا يسوغ حمل القرآن عليه"(٣).

ثانيًا: تنزيه القرآن عن بعض ما يقع في اللغة؛ كما في منعه البدلَ في الآية: ﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ۝١٠ رَّسُولاً يَتْلُواْ﴾ [الطلاق:١٠، ١١]؛ يقول: "لا تصح البدلية فيه؛ للتباين الإبدالي المنزه القرآن عنه"(٤).

ثالثًا: تأكيده على أن القراءة سنة متبعة، ولكن هذا لا يمنع من توجيهها بشيء حسن(٥)، بل تأكيده على حمل القرآن على الوجه الأحسن؛ كقوله: "والقرآن لا ينبغي، بل لا يجوز أن يحمل إلا على أحسن الوجوه التي تأتي في كلام العرب"(٦).

---

(١) المحاكمات: ٣٤١/٢

(٢) المصدر السابق: ٧٢/١

(٣) المصدر السابق: ١٣٣/١، والكلام عن ورود المضارع مرفوعًا في جواب الشرط.

(٤) المصدر السابق: ٢٨٩/٢

(٥) المصدر السابق: ٧١/١

(٦) المصدر السابق: ٣١٢/٢

الرابع: اهتمامه بالقراءات القرآنية، ويظهر ذلك في الآتي:

أولًا: لا يقبل إنكار بعض المعربين لبعض القراءات؛ حيث علق على الزمخشري بقوله: "كلام (ز) جاء على معتاده في جعل القراءة باختيار القراء، ومن ثم قال: "إلا أن يزعم ابن محيصن إلخ ..."[١].

ثانيًا: ذكره للاحتمالات الواردة في قراءة وترجيحه؛ مثل: (حسنى) عند من قرأ بها[٢] في الآية ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا﴾ [البقرة:٨٣] فإنه ذكر قابليتها للوصفية والمصدرية فالقراءة بها مشكلة إلا باعتقاد أنها ليست تفضيلًا، بل مصدر بالأصالة[٣].

ثالثًا: يعلق الشاوي على القراءات التي ذكرها أبو حيان، ويورد قراءات غيرَها مستشهدًا بها؛ كما عند آية ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٞ﴾ [آل عمران:١٤٦]؛ فإنه عرض قراءة ابن كثير ﴿كائن﴾[٤].

رابعًا: توجيه القراءة؛ ففي عطف الزمخشري ﴿أَحلَّ﴾[٥] على ناصب ﴿كتاب﴾ في قوله: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ﴾ [النساء:٢٤]، وعطف ﴿وأُحلّ لكم﴾ - عند من قرأ بها- على ﴿حُرِّمت﴾ اعترض أبو حيان بأن التفريق بين القراءتين غير مختار، وأن انتصاب ﴿كتاب﴾ هو انتصاب المصدر المؤكد لجملة ﴿حرمت﴾، وجملة ﴿أحل﴾ مؤسسة؛ فلا تعطف على مؤكدة[٦]، فقال الشاوي: "قصد الزمخشري مناسبة الأفعال بعضها بعضا"[٧]، أي: أن الفعل المبني للمعلوم يناسبه مثله حال العطف، والمبني للمجهول يناسبه مثله كذلك. وعند قوله تعالى ﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ ١١﴾ [البلد: ١١]؛ قال: "وسكت

---

(١) المحاكمات: ٣٢٥/٢

(٢) قرأ (حسنى) أبيّ وطلحة بن مصرف، ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٢٢٨/١، والبحر المحيط:١ /٤٥٩، ونسبها ابن جني في الخصائص: ٣٠٤/٣، والمحتسب: ٣٦٣/٢ للحسن البصري

(٣) المحاكمات: ٣١/١

(٤) المصدر السابق: ١٦٠/١

(٥) قراءة السبعة ما عدا حمزة والكسائي وحفصًا، ينظر: البحر المحيط: ٥٨٦/٣، ومعاني القراءات للأزهري: ٣٠٠/١-٣٠١

(٦) اعترض أبو حيان هنا؛ مع أنه يرى عدم اشتراط التناسب في عطف الجمل. ينظر: البحر المحيط: ١٧٩/١، ٢٩١، والمحاكمات:٢٥/١

(٧) المحاكمات: ١/ ١٨٦

عن ﴿أطعمَ﴾؛ لأن من قرأ ﴿فكَّ﴾ ماضيًا قرأ ﴿أطعمَ﴾ كذلك؛ فلذا لم ينبه عليه فلا شك في صحة ما قال، وما أراد (ز) سواه من حيث إنه يناسب ﴿فلا اقتحم﴾ إذ هو تفسير له كما قال، فهو فعل مثله"[١].

خامسًا: يعزو الشاوي بعض ما يورد من القراءات؛ كعزوه قراءة: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾ [يوسف:٩٠] بالياء في (يَتَّقِ) إلى قنبل[٢]، وفي حديثه عن قراءة ﴿مَا دُمۡتُ حَيًّا ۝٣١﴾ [مريم:٣١] بكسر الدال قال: "قال ابن مكتوم: حكاه ابن عليون في كتاب تفرق الخاصة في القراءة الشاذة عن يحيى بن وثاب وطلحة، ونص على أنها بكسر الدال فاعلمه"[٣].

سادسًا: التأكيد على قبول القراءات، وأن تخريج قراءتين على وجه واحد غيرُ لازم صناعة ولا معنى[٤]؛ فقد تكون كلمةٌ في قراءة مرفوعة، وفي أخرى منصوبة؛ فيختلف التوجيه وتقبلان معًا، ويؤكد على عدم الفرق بين القراءة الشاذة والمتواترة في صحة الاحتجاج في اللغة[٥]، وأنه لا يلزم تواتر القراءة جريها على المقيس؛ بل على وجه حسن في العربية ولو بتأويل[٦].

---

(١) المحاكمات: ٣٤٢/٢، قرأ نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر (فك وإطعام) مصدرين، وقرأهما الباقون فعلين ماضيين، ينظر: شرح طيبة النشر: ٣٢٩

(٢) المحاكمات: ٢٩١/٢

(٣) المصدر السابق: ٥٨/٢

(٤) المصدر السابق: ١٩٥/١

(٥) المصدر السابق: ٢٠٩/١

(٦) المصدر السابق: ٢٧٤/٢

المبحث الثاني: استشهاد الشاوي بالحديث النبوي:

الحديث لغةً: الجديد، واصطلاحاً: ما أضيف إلى الرسول ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو وصف خُلقي، أو خَلقي، أو ما أضيف إلى النبي ﷺ أو مَن دونه من الصحابي والتابعي كذلك. جمعه (أحاديث) على غير قياس(١).

والنبي ﷺ أفصح ناطقٍ بالعربية، وكان لزامًا على النحويين الأوائل جعل كلامه الأصل الثاني بعد كلام الله تعالى استدلالًا واستشهادًا، وتقديمه على كلام العرب شعره ونثره؛ لكن الحاصل أنهم لم يفعلوا. ويكفي في ذلك ما قام به إماما المدرستين في كتاب الأول ومعاني الآخر؛ فإن سيبويه استشهد به في مواضع سبعة فقط؛ لا احتجاجًا، بل استئناسًا وتقويةً دون إشارة منه أنها أحاديث، وأما الفراء؛ فاستشهد به في ستة عشر حديثًا مناصفة بين الاستشهادين اللغوي والنحوي(٢).

واحتج الأوائل من النحويين بالحديث الشريف، وأوَّلُهم – وإن لم يكثر – أبو عمرو بن العلاء، ثم استمر التوسع في الاحتجاج به حتى كثر في زمن الزمخشري وابن الشجري وابن الأنباري(٣).

وقد انقسم العلماء تجاه الاستشهاد بالحديث النبوي، وتباينت آراؤهم ومواقفهم إلى ثلاثة مذاهب(٤):

الأول: مانعو الاستدلال به مطلقًا: كأبي حيان، وابن الضائع. ومن حججهم جواز نقل الحديث بالمعنى؛ فلا يجزم بأن هذا لفظه ﷺ.

الثاني: مجيزو الاستدلال به مطلقًا: كابن خروف، وابن الصفار، والسيرافي، وابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام، وغيرهم كثير. ومن حججهم أن الاحتمال المسقط للاستدلال بالحديث ثابت في أشعار العرب وكلامهم فيجب أن لا يستدل بها أيضًا.

---

(١) مرعاة المفاتيح: ١/٣٧٩،

(٢) ينظر: أصول النحو في فكر الأنباري: ٢٣٦

(٣) ينظر: موقف النحاة: ٤٢٤-٤٢٧

(٤) ينظر: الاستدلال بالأحاديث النبوية: ٥-١٣

الثالث: المتوسطون: كالشاطبي؛ إذ جوَّز الاستدلال بالأحاديث التي اعتنى رواتها بنقل ألفاظها ككتابه ﷺ لهمدان، أما ما نُقل بالمعنى فلا يحتج به.

والمحدَثون على تأييد الاحتجاج بالحديث النبوي؛ يقول الأستاذ سعيد الأفغاني: "لا أدري لِمَ ترفَّع النحويون عما ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن..."(١)، ورأت الدكتورة خديجة الحديثي صحة الاحتجاج بالحديث النبوي وفق الشروط الموضوعة، وبما ورد في الكتب المدونة في الصدر الأول مما جاء في كتب الأدب والبلاغة وغيرها محتجًا بلفظها(٢)، ويقول الدكتور محمود فجال: "وأذهب مذهب من قال بجواز الاستشهاد بالحديث مطلقًا"(٣).

وقد سأل الدكتور عبدُ المحسن العسكر الشيخَ عبدَ العزيز الطريفي عن الأحاديث الصحيحة المقطوع بأن النبي ﷺ تكلم بها مرةً واحدةً في مقام واحد ومُخرَجُ الحديث واحد، لكن جاء في بعض ألفاظها اختلاف كما في خطبة حجة الوداع وخطبة الكسوف، فكيف للنحوي أن يستشهد بالحديث وللبلاغي أن يحلل تلك الألفاظ؟ فجاء في جوابه(٤):

أولًا: كلام أهل العربية ليس في صحة اللسان النبوي، بل في سلامته من روايته بالمعنى، وهذا هو سبب الخلاف عند علماء العربية.

ثانيًا: التجوّز بالاحتجاج بكل مروي عن النبي ﷺ يؤدي قطعًا إلى إدخال ما ليس من كلامه فيه.

ثالثًا: في عدم التفريق بين مراتب المرويَّات في الاحتجاج للعربية عدم احتياطٍ للسنة قبل أن يكون عدم احتياطٍ للعربية، والحاجة إلى الثانية أقوى من الحاجة إلى الأولى؛ لأن الغاية من علم العربية حفظ اللسان، والغاية من علم السنة حفظ الدين من دخيل المعاني الباطلة، فتأثر الشريعة بالمعاني الباطلة أعظم من تأثرها بالألفاظ الخاطئة، والعكس صحيح في تأثر العربية.

---

(١) ينظر: الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة: ١٥، وفي أصول النحو: ٥٥

(٢) ينظر: الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة: ١٥، وموقف النحاة: ٤٢٧

(٣) ينظر: الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة: ١٥، والحديث النبوي: ١٥

(٤) ينظر: معالم البيان في الحديث النبوي: ٩٢-١٠٣

رابعًا: الواجب الاحتياط في قبول المروي في السنة عند الاحتجاج على حكم لغوي؛ نحوًا أو بلاغة، احتياطًا زائدًا على ما يقصده المحدِّثون من سلامة المعنى إلى سلامة اللفظ وسلامة السياق.

خامسًا: على أهل العربية أخذ شروط المحدِّثين على صحة الحديث بلا استثناء؛ لأنها جميعها تؤثر على سلامة اللفظ والسياق، ويزيدون قرائن واحترازات في الضبط، وذلك يكون في أمور:

الأول: اتحاد مَخرج الحديث من أوله إلى منتهاه: وهذا قرينة على روايته مرة واحدة في كل طبقة. وتعدد مخارجه يزيد في تغيير ألفاظه حتى لو صحت طرقه كلها وكانت رواته من الأئمة الثقات، واتحاد المخرج للحديث الواحد قرينة على قربه من اللفظ النبوي أكثر من غيره.

الثاني: الإسناد العالي أقرب إلى عدم تغير لفظ الحديث النبوي.

الثالث: الرواة العرب أقرب إلى إقامة اللفظ النبوي.

الرابع: وجود ما يعضد الحديث من المرويات الصحيحة الأخرى.

الخامس: النسخ الحديثية التي تُنقل أقرب إلى اللفظ النبوي من المنقولات حفظًا ومشافهة.

السادس: قِصر الحديث المروي عن النبي ﷺ أقرب إلى ضبطه من الطويل.

السابع: ورود اللفظ النبوي في سياق قصة تدفع الأذهان إلى الاجتماع على ضبطها في كل طبقة.

وقد تتحد مخارج الحديث وتتغاير ألفاظه؛ وذلك راجع إلى أمور؛ منها: أن النبي ﷺ ربما كرَّر الحديث في المجلس الواحد، فلا يلزم اتحاد اللفظ في كل حين، ومنها: أن الحادثة التي يشهدها الجمع الغفير من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قرينة على تغير اللفظ؛ وذلك لاستحالة سماعهم كلهم من فم النبي ﷺ وإنما يتناقل بعضهم عن بعضٍ ما سمعوه، فيتحد المعنى وتختلف الألفاظ، واختلاف ألفاظ النبي ﷺ واختلاف ألفاظ أصحابه عنه حجةٌ مهما تغيرت الألفاظ؛ لأن الصحابة عرب فصحاء لا يحيلون اللفظ إلى غير استعمال العرب؛ ولهذا فإن الاحتجاج بأقوال الصحابة فيما صح سنده واتحد مخرجه في النحو والبلاغة أقوى من الاحتجاج بكلام الجاهليين شعرًا ونثرًا؛ لأن الجاهليين العرب

عربٌ فصحاء، والصحابة مثلهم، وزاد الصحابة أن القرآن والسنة بينهم تزيدهم إقامةً لعربيتهم، وفهمًا لألسنة العرب، فالقرآن نزل على سبعة أحرف، وقُرَّاء الصحابة سمعوها، وهي من استعمالات العرب في النطق، وما كل الجاهليين يعرفون نطق بعضهم لبعض الألفاظ، والصحابة شهدوا خطاب النبي ﷺ للوفود، وأدركوا فصاحته في إفهامهم وفق حرفهم، وهذا ما لا يدركه أفراد الجاهليين. ويقدَّم أهل الحجاز على غيرهم من العرب؛ لقربهم من لغة النبي المتوارثة، ولمشاهدتهم للعمل الموروث عنه الذي يقيم اللفظ المروي ويحفظه من أن يصرف على غير مراد النبي ﷺ. وقد فهم عدي بن حاتم – وهو عربي غير حجازي- من لفظ الخيط في قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] أنه الحبل؛ وصوب النبي ﷺ له أنه خيط الليل والنهار، ولو نقل هذا المعنى الذي فهمه عدي لنقل بالمعنى وسمي حبلًا وعقالًا ووثاقًا ورباطًا وجاء في غير سياقه؛ ولهذا جَعل غير واحد من الحفاظ تفسير الصحابة في حكم المرفوع؛ لأن الخطأ منهم في فهم القرآن لا بد أن يزيله النبي ﷺ؛ لأنه مكلف بالبيان ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النحل: ٤٤].

وقد اعتدّ الشاوي بالحديث النبوي، وإن لم يكثر من الاستشهاد به في تعليقاته على أبي حيان في اعتراضاته على ابن عطية والزمخشري، **وسيظهر ذلك في الآتي من المسائل المدروسة، وما يتبعها من مظاهر.**

المسألة الأولى: دلالة العام على بعض أفراده

جعل الزمخشري (ال) في قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿فَلَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ٨٩﴾ [البقرة:٨٩] للعهد، أو للجنس، ويدخل المذكورون أولويًّا[١]، واعترض أبو حيان بأنه أراد بالجنس الاستغراق، وبأن قوله ليس بشيء؛ لأن دلالة العام على كل فرد دلالة متساويةٌ لا أولوية فيها[٢].

فقال الشاوي: **"دلالة العام على بعض أفراده لها صورتان: صورة تشتمل الأفراد كلها دون ذكر شيء منها بحكم يوافق العام، وهذا محط لما قاله (ح)، وصورة تذكر أفرادًا أولًا يحتمل القصر عليها، ويحتمل الزيادة، ولا شك أن في هذه لبعض الأفراد - وَهُم المذكورون أولًا- أولويةً؛ لأنهم مدلول اللفظ على الاحتمالين، وغيرهم محتمل الإرادة، وليس القطعي كالمحتمل؛ مثل إذا قال: " اللّٰهم عليك بالوليد، وعتبة بن ربيعة، وأبي جهل، اللّٰهم عليك بالكافرين"، احتمل إرادتهم فقط، أو وغيرهم، فهي أولى بالحكم بدليل أن العام يقبل الإخراج، ولا يصح إخراج من خصص بالذكر، وهذا كما قالوا في صورة النزول قطعية الدخول"**[٣].

موضع الاعتراض: دلالة العام على بعض أفراده؛ أتكون متساوية أم فيها أولوية؟

الأصل النحوي: السماع، والشاهد من الحديث النبوي الشريف؛ هو: (اللّٰهم عليك بالوليد، وعتبة بن ربيعة، وأبي جهل، اللّٰهم عليك بالكافرين)[٤].

استهل الشاوي الكلام السابق بتفصيل صور دلالة العام على بعض أفراده، وبيّن في تعليقه أن لدلالة العام على الخاص صورتين؛ إحداهما شاملة لجميع الأفراد دون تخصيص، والأخرى تذكر أفرادًا ثم تعمم، وأن للأخرى حالتين؛ أولاهما: القصر على الأفراد المذكورين، وأخراهما: شمول

---

(١) ينظر: الكشاف: ١٦٥/١

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٤٨٨/١

(٣) المحاكمات: ٣٧/١

(٤) لم أجد الحديث بهذا اللفظ، وفي البخاري (٢٤٠) بتقديم العموم: «اللهم عليك بقريش» ... «اللهم عليك بأبي جهل، وعليك بعتبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، والوليد بن عتبة، وأمية بن خلف، وعقبة بن أبي معيط»

الأفراد جميعًا المذكورين وغيرهم، وفي كلتا الحالتين الأولويةُ للأفراد المذكورين، واستشهد بحديث النبي ﷺ: (اللّٰهم عليك بالوليد، وعتبة بن ربيعة، وأبي جهل، اللّٰهم عليك بالكافرين) على أن الدلالة على هؤلاء المذكورين بأسمائهم أولى من عموم الكافرين المذكورين بعدهم.

و(ال) في (الكافرين) من الآية على قولين:

الأول: أنها للعهد؛ عند مقاتل(١)، والطبري(٢)، وابن أبي زمنين(٣)، والواحدي(٤)، وغيرهم(٥).

الآخر: أنها للعهد، أو للجنس ويدخل اليهود دخولًا أوليًّا لأن الكلام فيهم؛ عند البيضاوي(٦)، والنسفي(٧)، والزمخشري(٨)، وغيرهم(٩). وردَّ أبو حيان الأولوية، ورأى أن الدلالة متساوية.

واجتماع العموم والخصوص على نوعين؛ عموم بعد خصوص، وخصوص بعد عموم:

الأول: العموم بعد الخصوص؛ ومنه دعاء النبي ﷺ: "اللّٰهم أنج عياش بن أبي ربيعة، اللّٰهم أنج سلمة بن هشام، اللّٰهم أنج الوليد بن الوليد، اللّٰهم أنج المستضعفين من المؤمنين، اللّٰهم اشدد وطأتك على مضر، اللّٰهم اجعلها كسني يوسف"(١٠)؛ فهو ذكرٌ لأفراد معينين بأسمائهم، ثم عمومٌ في مَن كان قريبًا منهم في الحكم بعد ذلك، فالمخصوصون أولى بالحكم، ومنه قوله ﷺ: (اللّٰهم عليك بقريش) ... (اللّٰهم عليك بأبي جهل، وعليك بعتبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، والوليد بن عتبة، وأمية بن خلف، وعقبة بن أبي معيط)(١١)؛ يقول ابن حجر عن قوله ﷺ (اللّٰهم عليك بقريش):

---

(١) ينظر: تفسير مقاتل: ١٢٢/١

(٢) ينظر: تفسير الطبري: ٣٣٥/٢

(٣) ينظر: تفسير القرآن العزيز: ١٥٨/١

(٤) ينظر: التفسير الوسيط: ١٧٣/١

(٥) ينظر: تفسير السمعاني: ١٠٨/١، وتفسير البغوي: ١٤١/١، وزاد المسير: ٨٧/١

(٦) ينظر: أنوار التنزيل: ٩٣/١

(٧) ينظر: مدارك التنزيل: ١٠٩/١

(٨) ينظر: الكشاف: ١٦٥/١

(٩) ينظر: السراج المنير: ٧٦/١، وإرشاد العقل السليم: ١٢٨/١

(١٠) صحيح البخاري (١٠٠٦): ٢٦/٢

(١١) المصدر السابق (٢٤٠): ٥٧/١

"هو عام أريد به الخصوص"[١]. والآخر: الخصوص بعد العموم؛ كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلۡكَٰفِرِينَ ٩٨﴾ [البقرة:٩٨] فإن جبريل وميكال من الملائكة، ومع هذا خصهم بالذكر بعد العموم.

ويرى الباحث أن ذكر بعض الأفراد مع العام دليل على أولويتهم دون غيرهم؛ فالتخصيص إخراج بعض ما يتناوله الخطاب؛ فإذا كان اللفظ عاماً مستغرقاً لجميع أفراده ظاهرًا، كان التخصيص إخراجًا لبعض ما يقتضيه ظاهر اللفظ من الشمول والاستغراق للجميع فيقصر العام على بعض أفراده[٢]، وقد أحسن الألوسي في جوابه على مَن اعترض على أولوية من ذُكر بأنَّ المراد بالدخول الدخول القصدي؛ "لأن الكلام سيق بالأصالة فيهم؛ ويكون ذلك من الكناية الإيمائية ويصار إليها إذا كان الموصوف مبالغًا في ذلك الوصف ومنهمكًا فيه حتى إذا ذكر خطر ذلك الوصف بالبال ... فاليهود لما بالغوا في الكفر والعناد وكتمان أمر الرسول ﷺ ونعى الله تعالى عليهم ذلك صار الكفر كأنه صفة غير مفارقة لذكرهم وكان هذا الكلام لازمًا لذكرهم ورديفه وأنهم أولى الناس دخولًا فيه؛ لكونهم تسببوا استجلاب هذا القول في غيرهم"[٣].

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري:٤١٨

(٢) ينظر: المعتمد :٢٥١/١، والأحكام:٤٠٧/٢، وجمع الجوامع:٢/٢،والمحصول:٧/٣

(٣) روح المعاني: ٣٢٠/١

المسألة الثانية: الفرق بين (نزَّل) و(أنزل)

ذكر الزمخشري أن (نُزِّل) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ [الفرقان: ٣٢] بمعنى (أنزل) وإلا كان متدافعًا(١)، واعترض عليه أبو حيان بأنه بني على أن أصل نزّل للتفريق، وهو لا يقتضي التفريق(٢).

فقال الشاوي: **"ما قاله (ز) بفرض تسليم أن أصل (نُزِّل) التفريق لا تدافع قوله (جملة واحدة) لوجهين أحدهما: أن التعبير بـ (نُزِّل) باعتبار الواقع من التفريق تنميق في هذا التنزيل الواقع مفرقا أن تكون جملة واحدة، وثانيهما: أن نقول: يفيد التفريق عند الإطلاق لا عند النص فيكون ظاهرا في التفريق، والظاهر يندفع مع النص على خلافه كما قيل في الثناء أنه عام في الخير والشر مع قوله ﷺ: (من أثنيتم عليه بِشَرّ)(٣)"**(٤).

موضع الاعتراض: وقوع (نُزِّل) بمعنى (أُنزل) في الآية موضع النزاع.

الأصل النحوي: السماع، والشاهد من الحديث النبوي الشريف، وهو: "من أثنيتم عليه بشر".

بدأ الشاوي كلامه السابق مبيّنًا عدم التدافع بين (نزَّل) و(جملة واحدة)، وأن (نزَّل) يفيد التفريق عند الإطلاق، لا عند النص، مستشهدًا بقول النبي ﷺ: (من أثنيتم عليه بِشَرّ) على أن الثناء يكون في الشر والخير.

أقوال المعربين: يمكن حصر الأقوال في المسألة في قولين:

أحدهما: التفريق بينهما: ومن القائلين بذلك : الأصفهاني(٥)، والبقاعي(٦)، وابن باديس(٧).

---

(١) ينظر: الكشاف: ٢٧٨/٣

(٢) ينظر: البحر المحيط: ١٠٣/٨

(٣) الحديث ورد في صحيح البخاري (١٣٦٧) بلفظ: "وهذا أثنيتم عليه شرًا"، وفي صحيح مسلم (٩٤٩) وسنن النسائي (١٩٣٢) ومسند أحمد (١٢٩٣٨) بلفظ: "ومن أثنيتم عليه شرا"

(٤) المحاكمات: ١٢٩/٢

(٥) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٧٩٩

(٦) ينظر: نظم الدرر: ٥٠/١

(٧) ينظر: تفسير ابن باديس: ١٥٣

جاء عند الأصفهاني: "والفرق بين الإنزال والتنزيل في وصف القرآن والملائكة أن التنزيل يختص بالموضع الذي يُشير إليه إنزاله مفرقا، ومرة بعد أخرى، والإنزال عام، فمما ذكر فيه التنزيل قوله: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾﴾ [الشعراء: ١٩٣](١).

قال البقاعي: "وما كان منه بتدريج وتقريب للأفهام ففاءت من حال إلى حال، وحكم إلى حكم كان تنزيلاً، وما أهوى به من علو إلى سفل كان إنزالاً، وهو إنزال حيث لا وسائط وتنزيل حيث الوسائط"(٢).

وذكر ابن باديس أن: "نزّل المضاعف أبلغ في المعنى من أنزل، وقد يفيد كثرة النزول كما هنا؛ لأنه نزله مفرقاً على نيف وعشرين سنة. وقد يفيد القوة في نزول واحد كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]؛ لأن تنزيل الجملة أقوى من إنزال التفصيل"(٣).

وقال أبو هلال العسكري عن الفرق بين الإنزال والتنزيل: "قال بعض المفسرين: الإنزال: دفعي، والتنزيل: للتدريج. قلت: ويدلك عليه قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٣﴾﴾ [آل عمران: ٣]؛ حيث خص القرآن بالتنزيل، لنزوله منجما، والكتابين بالإنزال لنزولهما دفقة.

وأما قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١]؛ فالمراد هناك مطلقًا من غير اعتبار التنجيم، وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾﴾. فإن المراد إنزاله إلى سماء الدنيا، ثم تنزيله منجمًا على النبي صلى الله عليه وآله في ثلاث وعشرين كما وردت به الروايات"(٤).

---

(١) المفردات في غريب القرآن: ٧٩٩

(٢) نظم الدرر: ٥٠/١

(٣) تفسير ابن باديس: ١٥٣

(٤) معجم الفروق اللغوية: ٧٩

قال الكفوي: "الإنزال: هو نقل الشيء من أعلى إلى أسفل، وهو إنما يلحق المعاني بتوسط لحوقه الذوات الحاملة لها ويستعمل في الدفعي لأن (أفعلته) يكون لإيقاع الفعل دفعة واحدة. والتنزيل: يستعمل في التدريجي، لأن (فعلته) يكون لإيقاع الفعل شيئا فشيئا"(١).

القول الآخر: عدم التفريق بينهما، ومن القائلين به: ابن سيده(٢)، وأبو الحسن(٣)، وابن كمال(٤).

قال ابن سيده: "وقد استعملوا أَنْزَل ونَزَّل في معنى واحد، وقد يستعمل نزَّل فِي معنى التكثير؛ فَأَما أَنْزَل ونزَّل بمعنًى واحدٍ غير التكثير فقولُه عز وَجل: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡلَا نُزِّلَتۡ سُورَةٞۖ فَإِذَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ مُّحۡكَمَةٞ﴾ [محمد: ٢٠]. وقال عز وجلّ: ﴿وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦۚ قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةٗ﴾ [الأنعام: ٣٧]. فهذا لغير التكثير لأن آية واحدة لا يقع فيها تكثير الإنزال وكان أبو عمرو يختار التَّخْفيف في كل موضع ليس فيه دلالة من الحضِّ على التثقيل إلا في موضعين أحدهما قَوْله عز وجل: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٖ مَّعۡلُومٖ ۝٢١﴾ [الحجر: ٢١] اختار التثقيل في هذا لأنه تنزيل بعد تنزيل فصار من بَاب التكثير، والموضِعُ الآخر: ﴿وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦۚ قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةٗ﴾ فاختار التشديد في يُنَزِّل حتى يشاكل نُزِّل لأن المعنى واحد فالأول الذي في الحِجْر للتكثير وهذا للمطابقة وليس للمطابقة تكثيرٌ"(٥).

وفي قراءة ابن مسعود: ﴿وأنزل الملائكة تنزيلا﴾ [الفرقان: ٢٥](٦)، جاء (أنزل) بدلًا من (نزّل) في هذه القراءة؛ لأن معناهما واحد(٧).

---

(١) الكليات: ١٩٦

(٢) ينظر: المخصص: ٣٠٦/٤-٣٠٧

(٣) ينظر: لسان العرب: ٦٥٦/١١

(٤) ينظر: الكليات: ١٩٦

(٥) المخصص: ٣٠٦/٤-٣٠٧

(٦) ينظر: لسان العرب: ٦٥٦/١١

(٧) ينظر: الكتاب: ٨٢/٤ والأصول في النحو: ١٣٤/٣ وتفسير القرطبي: ٦٩/٤

ونقل الكفوي عن ابن كمال أنَّ: "تضعيف (نزلنا) بمنزلة همزة الفعل، ولا دلالة في (نزَّل) مشددًا على النزول منجمًا في أوقات مختلفة، لأن مبناه على أن يكون التضعيف للتكثير، وذلك في المتعدي نحو: (قطّعت)، ولا يكون في اللازم إلا نادرًا نحو: (مات الإبل) و(موّت) إذا كثر ذلك فيه"(١).

ويرى الباحث أن أنزل ونزّل بمعنى واحد، وأنه يأتي في القرآن الكريم من باب التنويع في كلام الله تعالى ولا فرق بينهما؛ لأن في كتاب الله آياتٍ تدلّ على ذلك، ولا يظهر – والله أعلم- سواه.

منها – على سبيل التمثيل-:

أولًا/ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ﴾[البقرة: ٤]، فيه تسوية بين إنزال القرآن والكتب السابقة.

ثانيًا/ قال الحواريون لعيسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ ﴿هَلۡ يَسۡتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيۡنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المائدة: ١١٢]، فدعا ربّه: ﴿ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلۡ عَلَيۡنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المائدة: ١١٤]، ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيۡكُمۡ﴾[المائدة: ١١٥]. فطلبوا تنزيلًا، وطلب النبيُّ إنزالًا، وأعطى الله جَلَّجَلَالُهُ تنزيلًا.

فلا يتصوَّر أن يكون ما جاء في الآيات إلا من باب التنويع تلذذًا بالقرآن، وإراحةً للقارئ، ولفتًا لانتباه السامع، ودلالة على اتساع اللغة.

ثالثًا/ إذا نظرنا لقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ نَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ كِتَٰبًا فِي قِرۡطَاسٖ﴾ [الأنعام: ٧] على قول من يرى أن التنزيل تدريجي ومفرق، والإنزال دفعة واحدة؛ فلا يتناسب مع معنى هذه الآية؛ فكيف يكون الكتاب في قرطاس، ويكون نزوله تدريجيًّا؟

---

(١) الكليات: ١٩٦

المسألة الثالثة: الاحتياج للعامل

اعترض أبو حيان على الزمخشري في عطفه قوله تعالى: ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ إِذۡ أَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ ٣٨﴾ [الذاريات: ٣٨] على قوله: ﴿وَتَرَكۡنَا فِيهَآ ءَايَةٗ لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ ٣٧﴾ [الذاريات: ٣٨] على معنى: وجعلنا في موسى آية؛ كقوله: علفتها تبنًا وماء باردًا[١] بأنْ "لا حاجة إلى إضمار (وتركنا) لأنه قد أمكن أن يكون العامل في المجرور (وتركنا)"[٢].

فقال الشاوي: **"وجه اعتراض (ح) أن الاحتياج للعامل حيث لا يصح تسلط الأول على المعطوف كالبيت، أما نحو: (جاء زيد وعمرو) فلا يحتاج إلى تقدير (جاء) آخر ... وكأن (ز) لاحظ أن الترك في المهلكين معناه إبقاء الأثر في متروك على سبيل الرسم والاتعاظ بآثار المهلكين من ديارهم وغيرها والترك بهذا المعنى لا يصح في موسى فلا بد من عامل هو الجعل أي: جعلنا في موسى. ولحظ الشيخ (ح) أن الترك يقبل هذا كقوله ﷺ: "تركت فيكم اثنتين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وعترته أهل بيتي"[٣] وإذا كان عاملًا كان عاملًا فيهما ويعمل في كلٍ بما يليق به كما تأولوا: (زججن حَسَّنَّ الحواجب والعيون) وإذا كان تعميم الفعل يصح بالتضمين مع مخالفة الظاهر فالعام بالوضع أولى، وهو أحسن. وكلام (ز) لا بأس به من حيث التنبيه على اختلاف المعنيين وتباعدهما حتى صارا كجنسين فيقدر للثاني عامل آخر هربًا من التباس اتحاد معنى الترك في المتعاطفين"**[٤].

موضع الاعتراض: عطف ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ﴾

الأصل النحوي: السماع، والشاهد من الحديث النبوي الشريف.

علق الشاوي بما سبق على اعتراض أبي حيان على الزمخشري في عطفه قوله تعالى: ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ إِذۡ أَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ ٣٨﴾ [الذاريات: ٣٨] على قوله: ﴿وَتَرَكۡنَا فِيهَآ ءَايَةٗ لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱلۡعَذَابَ

---

(١) ينظر: الكشاف: ٤٨٨/١، والبيت من الرجز، بلا نسبة في: المقتضب:٢٢٣/٤، والخصائص: ٤٣١/٢، وتتمته: .....حتى شتت همّالة عيناها

(٢) البحر المحيط: ٥٥٨/٩

(٣) الحديث في سنن الترمذي (٣٧٨٦) بلفظ:"تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي".

(٤) المحاكمات: ٢٦١/٢

ٱلۡأَلِيمَ ﴿٣٧﴾﴾ [الذاريات: ٣٨] على معنى: وجعلنا في موسى آية كقوله: علفتها تبنًا وماءً باردًا" بأنْ"لا حاجة إلى إضمار (وتركنا) لأنه قد أمكن أن يكون العامل في المجرور (وتركنا)".

أقوال المعربين: ذكر المعربون في هذا الموضع أقوالًا:

الأول: العطف على قوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ لِّلۡمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾﴾: ذكره الفراء(١)، والزجاج(٢)، ومكي(٣)، والبغوي(٤)، والزمخشري(٥)، وابن عطية(٦)، والقرطبي(٧)، وغيرهم(٨).

الثاني: العطف على الآية: ﴿وَتَرَكۡنَا فِيهَآ ءَايَةً﴾: ذكره الزجاج(٩)، والثعلبي(١٠)، والبغوي(١١)، والزمخشري(١٢)، وابن عطية(١٣)، والقرطبي(١٤)، والنسفي(١٥)، وابن هشام(١٦)- واستبعد الوجه السابق- ، والشوكاني"(١٧)، وغيرهم(١٨).

قال الثعلبي: "﴿وَفِي مُوسَىٰٓ﴾ أي وتركنا في إرسال موسى أيضًا عبرة(١٩)، وذكره الكرماني في الغريب(٢٠)، ورآه السمين الظاهرَ؛ لأن المعطوف عليه ضمير مجرور فيتعلق بـ تركنا من حيث المعنى،

---

(١) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ١١٨/٩، وتفسير القرطبي: ٤٩/١٧

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٥٦/٥

(٣) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: ٧٠٩٧/١١

(٤) ينظر: تفسير البغوي: ٢٨٦/٤

(٥) ينظر: الكشاف: ٤٠٣/٤

(٦) ينظر: المحرر الوجيز: ١٧٩/٥

(٧) ينظر: تفسير القرطبي: ٤٩/١٧

(٨) ينظر: أنوار التنزيل: ١٤٩/٥، والبحر المديد: ٤٧٧/٥، ومدارك التنزيل: ٣٧٧/٣، والوجيز: ١٠٣٠، وغرائب التفسير: ١١٤٤/٢

(٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٥٦/٥

(١٠) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ١١٨/٩

(١١) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: ٧٠٩٧/١١

(١٢) ينظر: الكشاف: ٤٠٣/٤

(١٣) ينظر: المحرر الوجيز: ١٧٩/٥

(١٤) ينظر: تفسير القرطبي: ٤٩/١٧

(١٥) ينظر: مدارك التنزيل: ٣٧٧/٣

(١٦) ينظر: مغني اللبيب: ٧١١-٧١٣

(١٧) ينظر: فتح القدير: ١٠٧/٥-١٠٨

(١٨) ينظر: أنوار التنزيل: ١٤٩/٥، والبحر المديد: ٤٧٧/٥، ومدارك التنزيل: ٣٧٧/٣

(١٩) الكشف والبيان: ١١٨/٩

(٢٠) غرائب التفسير: ١١٤٤/٢

ويكون التقدير: وتركنا في قصة موسى آية، قال: والزمخشري إنما أراد الوجه الأول بدليل قوله: ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ﴾ معطوف على ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾ أو على قوله: ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَآ﴾ وإنما قال على معنى من جهة تفسير المعنى لا الإعراب، وإنما أظهر الفعل تنبيهًا على مغايرة الفعلين يعني: أن هذا الترك غير ذاك الترك، ولذلك أبرزه بمادة الجعل دون مادة الترك لتظهر المخالفة[1].

الثالث: العطف على قوله تعالى: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾﴾، قال به السمرقندي[2].

وفصل الرازي فقال: قوله ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ﴾ يحتمل أن يكون معطوفًا على معلوم، ويحتمل أن يكون معطوفًا على مذكور، أما الأول ففيه وجوه:

الأول: أن يكون المراد ذلك في إبراهيم ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ﴾، لأن من ذكر إبراهيم يعلم ذلك.

الثاني: لقومك في لوط وقومه عبرة، ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ﴾ وفرعون.

الثالث: أن يكون هناك معنى: تفكروا في إبراهيم ولوط وقومهما، ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ﴾ وفرعون، والكل قريب بعضه من بعض، وأما الثاني ففيه أيضا وجوه:

أحدها: أنه عطف على قوله ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾﴾، ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ﴾ وهو بعيد لبعده في الذكر، ولعدم المناسبة بينهما.

ثانيها: أنه عطف على قوله ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَآ ءَايَةً﴾، ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ﴾ أي وجعلنا في موسى على طريقة قولهم: علفتها تبنا وماء باردا، وتقلدت سيفا ورمحا، وهو أقرب، ولا يخلو عن تعسف إذا قلنا بما قال به بعض المفسرين إن الضمير في قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَآ﴾ عائد إلى القرية.

ثالثها: أن نقول: (فيها) راجع إلى الحكاية، فيكون التقدير: وتركنا في حكايتهم آية أو في قصتهم، فيكون: وفي قصة موسى آية، وهو قريب من الاحتمال الأول، وهو العطف على المعلوم.

---

(١) الدر المصون: ١٠/٥٣-٥٤

(٢) بحر العلوم: ٣/٣٤٦

رابعها: أن يكون عطفًا على ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ ۝٢٤﴾ [الذاريات: ٢٤] وتقديره: ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ﴾ حديث إذ أرسلناه، "وهو مناسب إذ جمع الله كثيرًا من ذكر إبراهيم وموسى عليهما السلام، كما قال تعالى: ﴿أَمۡ لَمۡ يُنَبَّأۡ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ۝٣٦ وَإِبۡرَٰهِيمَ ٱلَّذِي وَفَّىٰٓ ۝٣٧﴾ [النجم: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿صُحُفِ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ۝١٩﴾ [الأعلى: ١٩] "[(١)].

يتلخص مما سبق أن كل الأقوال متفقة على العطف، والخلاف بينها في المعطوف عليه.

ويرى الباحث أن أقربها العطف على قوله تعالى: ﴿وَتَرَكۡنَا فِيهَآ ءَايَةً﴾؛ لكونه أقرب ذكرًا، والكلام على حذف مضاف أي في قصة موسى، فيكون الترك المقدر في حرف العطف مرادًا به جعل الدلالة باقية فكأنها متروكة في الموضع لا تنقل منه[(٢)].

وقد تكون الواو في قوله تعالى: ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ﴾ وما بعده: ﴿وَفِي عَادٍ﴾، و﴿وَفِي ثَمُودَ﴾ للاستئناف، والوقوف على ما بعد الواو، ثم البدء بما بعدها يجعل السامع يتساءل: ماذا في موسى؟ ماذا في عاد؟ ماذا في ثمود؟ فيتهيأ لسماع القصة، وهو أقوى في الإعراب من العطف الذي يتحصّل منه أن ما يلي مشترك مع ما سبق.

---

(١) مفاتيح الغيب: ١٨٢/٢٨

(٢) التحرير والتنوير: ٩/٢٧

وقد استشهد الشاوي في تعليقاته وترجيحاته بشواهد حديثية؛ معتدًّا بالحديث النبوي الشريف، حيث ورد في كتابه أحاديث نبوية في تعليقات مختلفة ابتداءً منه واستشهادًا، أو تأييدًا للمستشهِد به وارتضاءً، ويمكن الوصول إلى أبرز ملامح اعتداده بالحديث النبوي من خلال الآتي:

أولًا: موافقته المستشهِدَ بالحديث؛ قال في تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[مريم: ٧١]: "حجة (ع) قول النبي ﷺ: (إلا تحلة القسم)[(١)]؛ ففيه إشارة إلى أنه تعالى أقسم في هذه الآية على ورود الخلق النار لا ينجو منها أحد فهو لا يرفع بموت الأولاد فتأمله"[(٢)]؛ فالشاوي – هنا – يؤيد ابنَ عطية في استشهاده بالحديث السابق على أن الله أقسم في هذه الآية، ويردُّ اعتراض أبي حيان.

ثانيًا: الاستشهاد بالحديث لدفع الظاهر: ففي مسألة التفريق بين نزّل وأنزل عند قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢] ذكر الزمخشري أن (نزّل) بمعنى (أنزل) وإلا كان متدافعًا، فاعترض أبو حيان بأنه بنى على أن أصل (نزّل) للتفريق، وهو لا يقتضي التفريق، فقال الشاوي: "ما قاله (ز) بفرض تسليم أن أصل (نزَّل) التفريق لا تدافع قوله (جملة واحدة) لوجهين؛ أحدهما: أن التعبير بـ(نزّل) باعتبار الواقع من التفريق تنميق في هذا التنزيل الواقع مفرقًا أن تكون جملة واحدة، وثانيهما: أن نقول: يفيد التفريق عند الإطلاق لا عند النص فيكون ظاهرًا في التفريق، والظاهر يندفع مع النص على خلافه كما قيل في الثناء أنه عام في الخير والشر مع قوله ﷺ: (من أثنيتم عليه بشر)"[(٣)]؛ فاستشهد بحديث النبي ﷺ(من أثنيتم عليه بشر)[(٤)] على أن الثناء قد يكون في الشر، ولا يقتصر على الخير وحده.

---

(١) الحديث في صحيح البخاري (١٢٥١)، وصحيح مسلم (٢٦٣٢)، وفي غيرهما.

(٢) المحاكمات: ٦٢/٢

(٣) المصدر السابق: ١٢٩/٢

(٤) سبق تخريجه في هذا البحث: ٥٥

ثالثًا: الاستشهاد بالحديث إثباتًا لوجهٍ لغويٍ؛ فحين قدّر الزمخشري العامل في ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ﴾ [الذاريات:٣٨] (جعلنا)، وقدره أبو حيان (تركنا)؛ قال: "... ولحظ الشيخ (ح) أن الترك يقبل هذا كقوله ﷺ: (تركت فيكم اثنتين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وعترتي أهل بيتي)..."(١).

رابعًا: الاستشهاد بالحديث لتقرير المعنى المراد بعيدًا عن اللفظ؛ حيث قال الشاوي معلقًا عند قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣]: "يعني وإن أراد لفظًا فغير صحيح؛ لشمول اللفظ لهما، بدليل قوله ﷺ: (أحلت لنا ميتتان)(٢)، فتأمله، وهو التماس منه حسن لابن عطية، وإلا فظاهره عدم شمول اللفظ له، وليس كذلك. ويحتمل أن يكون (ع) أراد أن المتعارف عدم إطلاق الميتة عليهما لغة، كما نقله بعد عن (ز) حيث قال: فإن قلت: في الميتات ما يحل وهو السمك والجراد، قلت: قصد ما يتفاهمه الناس ويتعارفونه في العادة، ألا ترى إذا قال قائل: أردت أكل ميتة، لم يسبق الوهم إلى السمك، ودمًا لم يسبق إلى الكبد والطحال، ولاعتبار العادة والتعارف قالوا: من حلف لا يأكل لحما فأكل سمكا لا يحنث، وإن أكل لحما في الحقيقة، قال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا۟ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ [النحل:١٤]، وشبهوه بمن حلف لا يركب دابة فركب كافرًا لا يحنث، وإن سماه الله دابة في قوله: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٥٥﴾ [الأنفال:٥٥]، انتهى ... وهذا حقٌ؛ فإن الشرع في التحريم منوط بما يتعارف شرعًا، والميتة شرعًا كل ما لم يذبح، فتأمله فقد نجا من الورطة (ع) ووقع فيها (ح) و(ز)، والله أعلم"(٣).

خامسًا: الاستشهاد بالحديث لإبداء صورة محتملة؛ كتعليقه عند الآية ﴿فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٨٩﴾ [البقرة: ٨٩] بقوله: "... مثل إذا قال: (اللّٰهم عليك بالوليد، وعتبة بن ربيعة، وأبي جهل، اللّٰهم عليك بالكافرين)(٤) احتمل إرادتهم فقط، أو وغيرهم، فهي أولى بالحكم بدليل أن العام يقبل

---

(١) المحاكمات: ٢٦١/٢، والحديث سبق تخريجه في هذا البحث: ٥٩

(٢) المحاكمات: ٥٦/١، والحديث في سنن ابن ماجه (٣٢١٨)، ومسند أحمد (٥٧٢٣).

(٣) المحاكمات: ٥٦/١

(٤) الحديث سبق تخريجه في هذا البحث: ٥٢

الإخراج، ولا يصح إخراج من خصص بالذكر، وهذا كما قالوا في صورة النزول قطعية الدخول"[١].

سادسًا: ردُّ وجه الاستشهاد بالحديث المستشهد به؛ قال: "فقوله (سبقك بها عُكَّاشة)[٢] لو قُدِّر بالهمز لقيل: أَسْبَقَك عكاشةُ المسألةَ، أي: جعلك سابقًا عليها، وليس بمراد؛ لأن المراد أن الفاعل – وهو عكاشة – هو السابق عليه، فلا يصح فيه أن تكون (الباء) للتعدية. والجواب أن ما قرره من المعنى غالب لا لازم، أو أن ذلك في (الباء) الباقية على أصلها، وهذه بمعنى (إلى)، أو أن ذلك في المتمحضة للتعدية، وهذه فيها معنى السببية"[٣].

سابعًا: لا يجعل عدم ثبوت الحديث مبطلًا لحكم بطرق أخرى؛ ففي تعليقه عند قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩] قال: "إن لم يثبت هذا الحديث لا يبطل الإجماع، ولا القياس؛ لثبوته بحجج أخرى[٤].

ثامنًا: تأكيد حكم بحديث؛ كما ذكر في تعليقه عند قوله تعالى: ﴿لِتَبْلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمْ﴾ [الحج:٥] قوله: "وفي الحديث إشارة إلى هذا بقوله (فضلوا وأضلوا)"[٥].

والشاوي في استشهاده بالحديث الشريف واعتماده أصلًا من أصول الترجيح لديه متبعٌ خطى المجيزين ذلك من سابقيه العلماء؛ إمَّا توسطًا، وإمَّا على إطلاقه.

---

(١) المحاكمات: ٣٧/١

(٢) الحديث في صحيح البخاري (٥٧٠٥)، وصحيح مسلم (٢١٦)، وفي غيرهما.

(٣) المحاكمات: ٣٣٠/١

(٤) المصدر السابق: ٢١/١

(٥) المصدر السابق: ٩٣/٢، والحديث ورد في صحيح البخاري (١٠٠)، وصحيح مسلم (٢٦٧٣)، وفي غيرهما.

المبحث الثالث: استشهاد الشاوي بكلام العرب

كلام العرب ثالث مصادر السماع، يأتي من بعد كلام الله جَلَّجَلَالُهُ، وكلامِ رسوله ﷺ، وهو شعرٌ ونثر. **فالشِّعر**: كلام مَوْزونٌ مُقفّى دَالٌّ عَلَى معنىً. ويكون أكثرَ من بيتٍ، وهو ديوان العرب، وبه حُفِظت الأنساب، وعُرِفت المآثر، ومنه تُعلِّمت اللغة، وهو حُجَّةٌ فيما أشْكَلَ من غريب كتاب الله جلّ ثناؤه وغريب حديث رسول الله ﷺ، وحديث صحابته والتابعين(١).

وطبقات الشعراء العرب أربع(٢):

الطبقة الأولى: الجاهليون؛ الذين عاشوا قبل بعثة النبي ﷺ كزهير، والأعشى، وغيرهم.

الطبقة الثانية: المخضرمون؛ الذين عاشوا الجاهلية والإسلام كلبيد، وحسان، وكعب.

الطبقة الثالثة: الإسلاميون؛ وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة: المولدون؛ وهم من بعدهم إلى زماننا، وبدايتهم من العصر العباسي كأبي نواس، وبشار بن برد.

والنثر: الكلامُ المُقَفَّى بالأسْجاع ضدّ النَّظْم(٣)، أو الكلام المرسل غير الموزون ولا المقفى وهو خلاف المنظوم(٤). ونقل السيوطي عن الفارابي قوله: "قريشٌ أجود العرب انتقاءً للأفْصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النُّطق، وأحسنها مسموعًا، وأبينها إبانةً عمّا في النفس؛ والذين عنهم نُقِلت اللغة العربية، وبهم اقْتُدِي، وعنهم أخذ اللسان العربيُّ من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخِذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب، وفي الإعراب والتصّريف؛ ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر

---

(١) الصاحبي: ٢١١-٢١٢

(٢) ينظر: العمدة في محاسن الشعر: ١١٣/١، وإسفار الفصيح: ٢٣٩/١-٢٤٠

(٣) تاج العروس: ١٧٥/١٤

(٤) المعجم الوسيط: ٩٠٠/٢

قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضَريّ قط، ولا عن سكّان البَرَاري ممن كان يسكنُ أطراف بلادهم "[١].

وقد حُدد الضابط المكاني والضابط الزماني لقبول المادة والأخذ عن أهلها؛ فالضابط المكاني: محدد بالقبائل الست، وأما الضابط الزماني: فإنه يمتد للنثر من العصر الجاهلي حتى منتصف القرن الثاني لأهل الأمصار، وحتى نهاية القرن الرابع لأهل البادية، وأما للشعر فإن منتصف القرن الثاني هو نهاية عصر الاحتجاج به[٢].

(١) المزهر: ١٦٧/١

(٢) ينظر: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري: ٢٥٤

المسألة الأولى: الوصف بِـ(مَن) الموصولة

أعرب ابنُ عطية (مَن) في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ ﴿٣٢﴾ مَّنْ خَشِيَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ وَجَآءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ ﴿٣٣﴾﴾ [ق: ٣٢، ٣٣] نعتًا لِـ(أواب)[١]، واعترض عليه أبو حيان[٢].

فقال الشاوي: **"هذا من (ح) و(ز)[٣] غريب لأن المنعوت نكرة فليس المنع لخصوصية (مَن) وأنها لا تنعت، بل كل معرفة كذلك بعد كل نكرة. وما جوزه (ع) من كون (من) نعتًا لـ(أواب حفيظ) مبني على أنها نكرة موصوفة كما قالوا في:**

..... ونعم من هو في سر وإعلان[٤]

أما الرد عليه بأن الموصولة لا ينعت بها فساقط؛ لأن ذلك لو جيء بها بعد معرفتها أما حيث جيء بها بعد نكرة فلا يصح للتخالف بفرض الموصولية فتأمله؛ فإنه عجيب منهما"[٥].

محل الاعتراض: إعراب (مَن) في الآية محل النزاع.

الأصل النحوي: السماع، والشاهد من كلام العرب شعرًا؛ وهو: ..... ونعم من هو في سر وإعلان

استهلَّ الشاوي الكلام السابق مستغربًا منع أبي حيان والزمخشري إعرابَ (مَن) في الآية نعتًا لِـ(أواب)، ومؤيِّدًا ابنَ عطية في إعرابها نعتًا ، ومستبعدًا ما ذكراه، مستشهدًا بالبيت السابق.

أقوال المعربين: في إعراب (من) في الآية السابقة أقوال متباينة بين المعربين هي:

أولها: أنها بدل؛ قال الزمخشري: "بدل من(كُلِّ)، أو بدل عن موصوف (أواب) و(حفيظ)"[٦]، وقال مكي: "بدل من (أواب) أو من (كل)"[٧].

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز: ١٦٦/٥

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٥٣٩/٩

(٣) الزمخشري أيضًا لا يرى إعرابها نعتًا؛ ينظر: الكشاف: ٣٩٠/٤

(٤) المحاكمات: ٢٦٠/٢، والبيت من البسيط، بلا نسبة في الجمهرة:١٠٩٨، وخزانة الأدب:٤١٠/٩، وصدره: ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه

(٥) المحاكمات: ٢٦٠/٢

(٦) الكشاف: ٣٨٩/٤

(٧) الهداية إلى بلوغ النهاية:٧٠٧٥/١١

ثانيها: أنها منادى، قال به الزمخشري في قول آخر[١]، ونقله الرازي وقال عنه: إنه أغرب إعراباتها[٢]، ونقله السمين أيضًا[٣].

ثالثها: أنها مبتدأ، ذكره البيضاوي[٤]، والنسفي[٥]، وابن جزي[٦].

رابعها: أنها خبر لمبتدأ محذوف على القطع للمدح، ذكره السمين[٧].

خامسها: النصب بفعل مضمر على القطع للمدح، ذكره السمين[٨].

سادسها: أن تكون شرطية جوابها محذوف، ذكره السمين[٩].

سابعها: أنها صفة، قاله ابن عطية وأيّده الشاوي[١٠]، ومنع هذا الإعرابَ الزمخشريُّ وأبو حيان؛ قال الزمخشري: "لأنه لا يوصف من بين الموصولات إلا بالذي"[١١]، وقال أبو حيان: "لأن (مَن) لا ينعت بها"[١٢].

وفي إعراب (مَن) في شاهد الشاوي قولان:

الأول: أنها نكرة تامة، وتكون تمييزًا؛ وهو قول أبي علي[١٣].

والثاني: أنها موصولة فاعل بـ (نِعم)، وهو رأي ابن مالك[١٤].

---

(١) ينظر: الكشاف: ٣٩٠/٤

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٤٥/٢٨

(٣) ينظر: الدر المصون: ٣٢/١٠

(٤) ينظر: أنوار التنزيل: ١٤٣/٥

(٥) ينظر: مدارك التنزيل: ٣٦٨/٣

(٦) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل: ٣٠٤/٢

(٧) ينظر: الدر المصون: ٣٢/١٠

(٨) ينظر: المصدر السابق: ٣٢/١٠

(٩) ينظر: المصدر السابق: ٣٢/١٠

(١٠) ينظر: المحاكمات ٢٦٠/٢

(١١) الكشاف: ٣٩٠/٤

(١٢) البحر المحيط: ٥٣٩/٩

(١٣) ينظر: مغني اللبيب: ٤٣٣، ٥٦٩، وشرح الأشموني: ١٣٨/١

(١٤) ينظر: مغني اللبيب: ٥٧١

وأكثرهم على إعرابها موصولًا فاعلًا، وانفرد أبو علي بإعرابها تمييزًا، ولم يرَ ابنُ مالك هذا الإعراب صحيحًا؛ وقصر الأقوال فيها على هذين القولين، ولا ثالث لهما[1].

ويرى الباحث أن الصواب مع أبي حيان حين اعترض على ابن عطية بأن (مَن) لا تقع نعتًا، وأن إعرابها بدلًا من موصوف (أواب) هو الراجح، وهو أحد أقوال الزمخشري، ولأن شاهد الشاوي – كما بيَّنتُ سابقًا- لا يرجح ما ذكر ابن عطية؛ فلم تعرَب (مَن) – فيما وقفت عليه- نعتًا في البيت المستشهد به.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢١٨/١، ١١/٣

المسألة الثانية: إقامة الصفة مُقام الموصوف بعد حذفه

قدَّر الزمخشري (وما منا أحد إلا له مقام معلوم) في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾﴾ [الصافات:١٦٤]، وأنه على حذف الموصوف (أحد) وإقامة الصفة (له مقام) مقامه(١)، واعترض أبو حيان عليه بقوله: "ليس هذا من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لأن (أحد) المحذوف مبتدأ، و(إلَّا له مقام) معلوم خبره..."(٢).

فقال الشاوي: **"ما ذكره (ز) ممكن، وإن كان ما ذكره (ح) أمكن، وعدم انعقاد الكلام من المبتدأ والخبر استقلالا وإنما يكمل بالوصف لا بغير كقولهم: الماء ماء بارد، وكذا في الحال كقوله:**

إنما الميت من يعيش كئيبا ..... "(٣).

موضع الاعتراض: صفة المحذوف من الآية محل النزاع.

الأصل النحوي: السماع، والشاهدان من كلام العرب؛ الماء ماء بارد، وإنما الميت من يعيش كئيبا.

يتضح من التعليق السابق أن الشاوي قَبِل اعتراض أبي حيان، ومع ذلك فإنه لم يرد ما قدره الزمخشري؛ بقوله: "إنه ممكن، وإن كان ما ذكر أبو حيان أمكن".

أقوال المعربين: ذكر النحاس(٤)، وغيره من المعربين(٥) تقديرين في الآية:

أولهما: (وما منا إلا من له مقام معلوم)، وهو مذهب الكوفيين، وحذفوا الموصول (مَن)، وقال النسفي عن هذا الحذف: "فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه"(٦).

والآخر: (وما منا ملك إلا له مقام معلوم)، وهو مذهب البصريين، وحذفوا (ملك).

---

(١) ينظر: الكشاف: ٦٦/٤

(٢) البحر المحيط: ١٣٠/٩

(٣) المحاكمات: ٢٠٣/٢، وهذا صدر بيت لعدي بن الرعلاء الغساني، وعجزه: ..... كاسفًا بالُه قليلَ الرجاءِ والبيت من الخفيف، وهو في: الأصمعيات: ١٥٢، ومعجم الشعراء: ٢٥٢، ومعجم الأدباء:١٤٤٦/٤، ولسان العرب: ٢/ ٩١ "موت"، وسمط اللآلي: ٨/١، وخزانة الأدب: ٩/ ٥٨٣، وتاج العروس: ٥/ ١٠١ "موت"

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٠٠/٣، والأصول لابن السراج ٤١٢/١

(٥) ينظر: القرطبي في تفسيره: ١٣٧/١٥، والنسفي في تفسيره: ٣٠/٤

(٦) ينظر: تفسير النسفي: ٣٠/٤

وقريب منه تقدير الزمخشري السابق إلا أن تقديره (أحد) لا(ملك)، وكذا قدره الزجاج[١]، وابن السراج ونسبه إلى البصريين[٢]، وكذلك قدّره السيوطي[٣]، وقدّره ابن يعيش بـ(إنسان) وقال: "والكوفيون يُضْمِرون موصولًا، وتقديره عندهم: إلا مَن له مقام معلوم. والأول أسهل؛ لأن حذف الموصول أبعد من حذف الموصوف"[٤]، ويقول أبو حيان: "وليس في كتاب سيبويه: إضمار (مَن)، واحتج الكوفيون بقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾﴾، وحمله سيبويه وأصحابه على الصفة أي: وما منا أحد"[٥].

وعدّ الصفاقسي هذا الموضع من المواضع التي يجوز فيها حذف الموصوف[٦]، وقال ابن جزي: "حُذف الموصوف لفهم الكلام"[٧]، وقدّر الجمل المحذوف مبتدأً في كليهما، وقدّر تقديرين لما قام مقام المحذوف من هذه الآية:

التقدير الأول: (إلا له مقام معلوم) صفة للمبتدأ المحذوف، والخبر (له).

الآخر: (منّا) صفة للمبتدأ المحذوف، والخبر (إلا له مقام معلوم)[٨].

فالتقدير الأول مذهب الزمخشري، والتقدير الآخر مذهب أبي حيان.

ويرى الباحث أن رأي الزمخشري هو الراجح، وهو الموافق لقواعد النحو، ولأنه ينعقد من (وما منا أحد) كلام مفيد يناسب المقام، ولأن الوصف بـ(إلا) جائز على مذهب الكوفيين.

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٢٩/٢، وتفسير الرازي: ٤٤٥/٢٤.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٤١٢/١

(٣) ينظر: همع الهوامع: ١٢٣/٣

(٤) شرح المفصل: ٢٥٤/٢-٢٥٥

(٥) ارتشاف الضرب: ١٠٤٦/٢

(٦) ينظر: المجيد: ٣٤٨

(٧) التسهيل: ٣٨٦/٣

(٨) ينظر: حاشية الجمل: ٥٥٧/٣

المسألة الثالثة: الإخبار بالظرف[١]

اعترض أبو حيان على ابن عطية في تجويزه أن يكون الظرف (عند الله) في قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً﴾ [البقرة: ٩٤] خبرَ (كان)[٢] بقوله: "لا يجوز كون الظرف الخبر؛ لعدم استقلال الكلام به وحده"[٣].

فقال الشاوي: **"عدم الإفادة لا تمنع الخبرية؛ لأن الفائدة قد تكون بالضميمة كقوله:**

إنما الميت من يعيش كئيبا .....

فكيف يمنع الإخبار بـ (عند الله)؟ والجواب: إن الظرف والمجرور لضعف الإخبار بهما، لا بد من استقلالهما بخلاف غيرهما"[٤].

موضع الاعتراض: الإخبار بالظرف في الآية محل النزاع.

الأصل النحوي: السماع، والشاهد من كلام العرب شعرًا؛ وهو:

إنما الميت من يعيش كئيبا .....

بدأ الشاوي كلامه السابق بِرَدِّ اعتراض أبي حيان، وعلل ذلك بأن الإفادة ليست شرطًا في الخبر، وأن الفائدة قد تكون بالضميمة، واستشهد على صحة ما ذهب إليه ابن عطية بالبيت:

إنما الميت من يعيش كئيبا .....

وهو يعني: أن (مَن) في البيت هو الخبر مع أن الكلام لا يستقل به وحده؛ فليس ذلك مانعًا لكون الظرف خبرًا.

أقوال المعربين: نقل السمين عن أبي البقاء أقوال المعربين في خبر (كان) في هذه الآية، وهي[٥]:

---

(١) الأصل في الخبر هو الاستقرار المتعلق بالظرف، وربما التعبير هنا بالظرف من باب التجوز.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز: ١٨١/١، والبحر المحيط: ٤٨٨/١

(٣) البحر المحيط: ٤٩٧/١

(٤) المحاكمات: ٣٩/١

(٥) ينظر: التبيان للعكبري: ٩٤/١، والدر المصون: ٧/٢-٨

أحدها: أنه (خالصة) فتكون (عند) ظرفا لخالصة أو للاستقرار الذي في (لكم)، ويجوز أن تكون حالا من (الدار) والعامل فيه (كان) أو الاستقرار.

وأما (لكم) فيتعلق بـ(كان)؛ لأنها تعمل في الظرف وشبهه.

الثاني: أن الخبر (لكم) فيتعلق بمحذوف وينصب (خالصة) حينئذ على الحال، والعامل فيها: إما (كان) أو الاستقرار في (لكم) و(عند) منصوب بالاستقرار أيضا.

الثالث: أن الخبر هو الظرف، و(خالصة) حال أيضا، والعامل فيها: إما (كان) أو الاستقرار، وكذلك (لكم).

وذهب الأنجري إلى القول الأول؛ قال: "قلت: (خالصة) خبر كان، و(عند) متعلق بكان على الأصح"(١). وذهب النسفي إلى القول الثاني فقال: "(عند الله): ظرف، و(لكم): خبر كان، و(خَالِصَةً): حال من الدار الآخرة"(٢)، وكذلك صاحب السراج المنير قال: "(الدار): اسم كان وهي الجنة، والأولى: أن يقدر حذف مضاف، أي: نعيم الدار، لأن الدار الآخرة في الحقيقة هي انقضاء الدنيا وهي للفريقين. خالصة نصبها على الحال من الدار، أو من الضمير في خبر كان العائد إلى الدار"(٣)، وأجاز النحاس القولين الأول والثالث؛ قال: "خالصةً خبر كانت وإن شئت كان حالا وتكون (عِنْدَ اللَّهِ) في موضع الخبر"(٤).

المانعون للوجه الثالث: يرى المانعون لجعل الظرف خبرًا أن سبب ذلك عدم استقلال الكلام بالظرف وحده(٥).

---

(١) ينظر: البحر المديد: ١٣٧/١

(٢) مدارك التنزيل: ١١١/١

(٣) السراج المنير: ٧٨/١

(٤) إعراب القرآن للنحاس٦٩/١

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٤٩٧/١، والدر المصون: ٨/٢، واللباب في علوم الكتاب: ٢٩٥/٢، وروح المعاني: ٣٤٧/١

المجيزون للوجه الثالث: أجاز ابن جني أن يقع الظرف خبرًا؛ قال: " واعلم أن الظرف قد يقع خبرا عن المبتدأ وهو على ضربين ظرف زمان وظرف مكان ... فإذا كان المبتدأ جثة ووقع الظرف خبرا عنه لم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكان تقول زيد خلفك فَ(زيد) مرفوع بالابتداء والظرف بعده خبر عنه والتقدير زيد مستقر خلفك فحذف اسم الفاعل تخفيفا وللعلم به وأقيم الظرف مقامه فانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف وارتفع ذلك الضمير بالظرف كما كان يرتفع باسم الفاعل وموضع الظرف رفع بالمبتدأ"(١)، وأجازه ابن يعيش(٢)، وأبو العباس الشيباني(٣).

وممّن أجاز أن يكون الظرف خبرًا لـ (كان) المهدوي، وابن عطية، وجعله أبو حيان وهمًا منهما(٤)، ورآهما صاحب روح المعاني قد أبعدا بهذا الإعراب(٥)، وقد أجاز أبو البقاء ذلك، قال: "وسوغ أن يكون (عند) خبر كان (لكم)؛ إذ كان فيه تخصيص وتبيين ونظيره قوله: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤]؛ لولا (له) لم يصح أن يكون (كفوا) خبرا"(٦)، وقال أيضًا: "إذا وقع الظرف خبرا عن المبتدأ كان لفظه منصوبا، وموضعه رفع لوقوعه موقعَ الخبر"(٧).

ويرى الباحث جواز الإخبار بالظرف؛ فقد قال به جمع من المعربين كابن جني، وابن يعيش، وابن عطية، وغيرهم. وأنه لا حجة للمانعين مع كثرة الشواهد على أن عدم الإفادة لا تمنع الخبرية.

---

(١) اللمع في العربية: ٢٨

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٢٣١/١

(٣) ينظر: شرح اللمع: ١١٢

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٤٩٧/١

(٥) ينظر: روح المعاني: ٣٢٧/١

(٦) التبيان للعكبري:٩٤/١

(٧) التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٧٦

المسألة الرابعة: الجملة الواقعة نعتًا للمعرّف بأل

اعترض أبو حيان على إعراب الزمخشري الجملةَ (يحمل أسفارًا) من قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥] صفة(١)، وعدّها حالًا(٢).

فقال الشاوي: **"في جعله هنا حالًا هدم لما أسسه النحويون من عدم جواز الحال من المضاف إليه(٣) إلا إن كان في محل نصب أو رفع. وما أجازوه مع كون المضاف جزءًا أو كالجزء تقدم للشيخ (ح) أنه لا يرتضيه وليس هو المعتمد عنده فكيف يختار كونه حالًا وفيه هدم قاعدة. وقاعدة أخرى: وهو أن محط القصد المضاف فإذا قلت: جاء غلام زيد الطويل فالنعت لغلام لا لزيد فيرفع ولا يجر لأن الثاني غير مقصود بالإخبار بل للتقييد فقط ولذا حكي عن الإمام ابن عرفة أن بعض الذاكرين ذكر منع الحال أو الوصف من المضاف إليه. فقال لا يمنع أيها الشخص فإنك لم تحرر المسائل، "كمثل الحمار يحمل أسفارا" فكان مطابقا للحال؛ وعلى هذا يصح النعت والحال أما الحال فإن (مثل) كالجزء لأن ضابطه صحة الحذف مع صحة المعنى، وأما النعت فالمعتبر المعنى لا اللفظ وحيث كان المعرف جنسيًّا صح أن يلاحظ فيه تنكره؛ فينعت بالجملة"**(٤).

موضع الاعتراض: إعراب الجملة (يحمل أسفارًا) من الآية محل النزاع حالًا.

الأصل النحوي: السماع، والشاهد من كلام العرب، وهو: جاء غلام زيد الطويل.

بدأ الشاوي كلامه باستبعاد إعراب أبي حيان، وصحح قول الزمخشري في جواز الإعراب جرًا صفةً، وردّ ما ذهب إليه أبو حيان، مستشهدًا بقولهم: (جاء غلام زيد الطويل).

وفي هذا الشاهد يمتنع أن تكون الصفة (الطويل) لـ (زيد)؛ فتجرّ، لأن المقصود هو (غلام) فالوصف له. بل يجب رفعها صفة لـ (غلام) ولا يجوز الجر على الجوار للّبس؛ قال السمين: "وهذه المسألة عند

---

(١) ينظر: الكشاف: ٥٣٠/٤، وذكر الزمخشري هناك عن محل (يحمل) ما نصه: "النصب على الحال، أو الجر على الوصف".

(٢) ينظر: البحر المحيط: ١٧٢/١٠

(٣) في مجيء الحال من المضاف إليه خلاف بين النحويين، ينظر على سبيل المثال: حاشية الخضري:٣٤٩/١، والنحو الوافي:٤٠٤/٢

(٤) المحاكمات: ٢٨٥/٢

النحويين [أي: الجر على الجوار] لها شرط وهو أن يؤمن اللبس ... بخلاف: (قام غلام زيد العاقل) إذا جعلت (العاقل) نعتا للغلام امتنع جره على الجوار لأجل اللبس"[١].

أقوال المعربين: في إعراب هذه الجملة (يحمل) قولان:

الأول: جواز النصب على الحالية والجر على النعت، وممن قال به الزمخشري؛ قال: "فإن قلت: يَحْمِلُ ما محله؟ قلت: النصب على الحال، أو الجر على الوصف، لأنّ الحمار كاللئيم في قوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ..... "[٢]

وتبعه الرازي في هذا الإعراب[٣]، وقال بهذا غيرهما من المعربين[٤].

الآخر: قصرٌ على الحالية نصبًا، ذهب إليه مكي[٥]، وتبعه الأنباري، ونقل عن الكوفيين أنه صلة موصول محذوف، وأن البصريين لا يجيزون حذف الموصول[٦]، ومنع أبو حيان الصفة وارتضى الحال إعرابًا لهذه الجملة[٧].

ويرى ابن مالك جواز وصف المعرف بأل الجنسية بالجملة[٨]، وتبعه الرضي معللًا ذلك بأنه تعريف لفظي[٩]، وكذا رأى ابن هشام؛ قال: "... فَإِن الْمُعَرّف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة فيصح تقدير (يحمل) حالا أو وصفا"[١٠]، وذهب خالد الأزهري هذا المذهب؛ قال: "فجملة

---

(١) الدر المصون: ٢١٠/٤

(٢) الكشاف:٥٣٠/٤، والبيت من الكامل؛ لشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات: ١٢٦، ولرجل من سلول في الكتاب٢٤/٣، والخصائص٣٣٠/٣، وتمامه: ..... فَمَضَيْتُ عنه وقلتُ لا يعنيني

(٣) ينظر: تفسير الرازي ٥٤٠/٣٠

(٤) ينظر: تفسير البيضاوي: ٢١١/٥، وجامع البيان: ٣١١/٤، وإرشاد العقل السليم: ٢٤٨/٨

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٣٧٧/٢

(٦) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٤٣٧/٢-٤٣٨

(٧) ينظر: البحر المحيط: ١٧٢/١٠، والمحاكمات: ٢٨٥/٢

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٣٠٠/٢

(٩) ينظر: شرح الكافية: ٣٠٨/١

(١٠) مغني اللبيب: ٥٦١

(يحمل أسفارا) يحتمل أن تكون حالا نظرًا إلى لفظ الحمار فإنه معرف بأل الجنسية ويحتمل أن تكون صفة نظرًا إلى يحمل"[١].

ويرى الباحث صحة ما ذهب إليه الزمخشري من كون جملة "يحمل" في محل جر على الصفة لِ(الحمار) لأن (ال) هي الجنسية؛ فالمعرفة هنا في حكم النكرة، وهو قول كثير من النحويين كابن مالك والرضي وابن هشام وغيرهم.

(١) شرح الأزهرية: ٥٦

المسألة الخامسة: إعراب (ما) المتصلة بـ (بئس)

نقل ابن عطية عن سيبويه أن (ما) المتصلة بِـ(بئس) في قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة،٩٠] موصولة بمعنى (الذي)[١]، فاعترض أبو حيان بقوله: "هذا وهم على سيبويه"[٢].

فقال الشاوي: **"نفاه عن سيبويه مع صحته في الصناعة وأثبته بعضهم عنه، وأوّله بعضهم على أنه تفسير معنى[٣] مثل: دققته دقًا نعِمّا، أي: نعم الدق، فلا وهم، وسبب دعوى الوهم أن فاعلها عنده لا يكون إلا بأل، أو مضافًا إلى ما فيه أل، ومن حفظ حجة"[٤].**

موضع الاعتراض: إعراب (ما) المتصلة بـ(بئس) في الآية محل النزاع.

الأصل النحوي: السماع، والشاهد من كلام العرب نثرًا؛ وهو: دققته دقا نعما.

يقف الشاوي هنا مع ابن عطية، ويجيب عن اعتراض أبي حيان عليه بأن بعضهم أثبته عنه، وبعضهم أوّله، ومثّل بقولهم: "دققته دقًا نعما"[٥]. وفي إعراب (ما) في شاهد الشاوي قولان[٦]:

الأول: أنها معرفة: فهي اسم موصول فاعل.

الثاني: أنها نكرة تامة: وعليها فالمخصوص محذوف أي: نعم الدقّ.

قال ابن مالك في الخلاصة: و(ما) مميّز، وقيل: فاعل في نحو: نعم ما يقول الفاضل.

وقال ابن خروف: وتكون "ما" تامة معرفة بغير صلة نحو: "دققته دقا نعما"[٧].

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز: ١٧٨/١

(٢) البحر المحيط: ٤٨٩/١

(٣) تفسير المعنى يختلف عن تفسير الإعراب في أن الثاني لا بد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية، والأول لا يضره مخالفة ذلك؛ ينظر: البرهان للزركشي:٣٠٤/١

(٤) المحاكمات: ٣٨/١

(٥) المقتضب: ١٧٥/٤

(٦) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٢٣٥/٣-٢٣٧

(٧) شرح الكافية الشافية ١١١١/٢

أقوال المعربين: اختُلف في إعراب (ما) في المتصلة بـ(بئس) و(نعم)على أقوال[1]:

الأول: النصب على التمييز؛ واختلف القائلون بهذا الإعراب على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها، والمخصوص محذوف، وهو مذهب الأخفش والزجاجي والفارسي في أحد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين.

الثاني: أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف، أي: شيء.

الثالث: أنها تمييز والمخصوص (ما) أخرى موصولة محذوفة، والفعل صلة لـ(ما) الموصولة المحذوفة، ونقل عن الكسائي.

الثاني: الرفع فاعلًا: واختلفوا على خمسة أقوال:

الأول: أنها اسم معرفة تام أي غير مفتقر إلى صلة، والفعل صفة لمخصوص محذوف، والتقدير: نعم الشيء شيء فعلت، وقال: به قوم منهم ابن خروف، ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي.

الثاني: أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف، ونقل عن الفارسي.

الثالث: أنها موصولة والفعل صلتها وهي فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص، ونقل عن الفراء والكسائي.

الرابع: أنها مصدرية ولا حذف، والتقدير: نعم فعلك.

الخامس: أنها نكرة موصوفة في موضع رفع والمخصوص محذوف.

الثالث: أنها المخصوص: وقالوا: إنها موصولة والفاعل مستتر، و(ما) أخرى محذوفة هي التمييز، والأصل: نعم ما ما صنعت، والتقدير: نعم شيئًا الذي صنعته، هذا قول الفراء.

الرابع: أنها كافة: والقائلون به قالوا: إنها كفت "نعم" كما كفت "قل" و"طال" فتصير تدخل على الجملة الفعلية.

---

(١) ينظر: شرح الأشموني:٢/٢٨٨-٢٨٩

وفي إعرابها في هذه الآية أقوال:

الأول: نقل القرطبي التقدير عند سيبويه في هذه الآية؛ فقال: " والتقدير عند سيبويه: بئس الشيء اشتروا به أنفسهم أن يكفروا. فـ (أن يكفروا) في موضع رفع بالابتداء وخبره فيما قبله، كقولك: بئس الرجل زيد، و(ما) على هذا القول موصولة"(١)، وتعرب فاعلًا.

الثاني: أنها منصوبة على التمييز، نُقل عن الأخفش(٢)، وقال به الفارسي في قول، واختاره الزمخشري(٣).

الثالث: نقَل القرطبي قول الفراء: "(بئسما) بجملته شيء واحد ركّب كـ (حبذا)"، واعترَض عليه بأن الفعل يبقى بلا فاعل(٤)، ورأى أبو حيان أنه لا موضع لها من الإعراب على هذا القول(٥).

الرابع: نقل القرطبي أن (ما) و(اشتروا) بمنزلة اسم واحد قائم بنفسه تقديره: (بئس اشتراؤهم)، وردَّه بأن (نعم) و(بئس) لا يدخلان على اسم معين معرف(٦).

ونُقل عن النحاس قوله: "وأبين الأقوال قول الأخفش وسيبويه"(٧).

ويرى الباحث أن (ما) في الآية تعرب فاعلًا؛ كما نقل ابن عطية عن سيبويه ووافقه الشاوي، وقال به الكسائي، والفراء، والفارسي، وغيرهم. ورآه النحاس من أبين الأقوال.

---

(١) تفسير القرطبي: ٢٨/٢

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٢٨/٢، والبحر المحيط: ٤٨٨/١

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٤٨٨/١، واللباب في علوم الكتاب: ٢٧٩/٢

(٤) ينظر: تفسير القرطبي: ٢٨/٢

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٤٨٨/١

(٦) ينظر: تفسير القرطبي: ٢٨/٢

(٧) المصدر السابق: ٢٨/٢

المسألة السادسة: مجيء الضمير (إيَّا) مضافًا

رأى ابن عطية أن المضمر في قوله تعالى: ﴿بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ﴾[الأنعام: ٤١]أجري مجرى الظاهر في أنه يضاف أبدًا[١]، واعترض أبو حيان بأن هذا مخالف لمذهب سيبويه؛ فالضمير أعرف المعارف وإضافته تستلزم تنكيره[٢].

فقال الشاوي: **"هو وإن خالف مذهب سيبويه فقد وافق غيره محتجًا بقوله: فإياه وإيا الشواب"[٣].**

موضع الاعتراض: إضافة الضمير (إيا) إلى ضمير

الأصل النحوي: السماع، والشاهد من كلام العرب نثرًا، وهو: فإياه وإيا الشواب.

الشاوي هنا يستشهد بما سُمع من قول بعض العرب: فإياه وإيا الشوابِّ، موافقًا ابن عطية في قوله – ما دام وافق قولًا– ويرى أنه لا ضير بمخالفة سيبويه.

لكن سيبويه قال: "وحدَّثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول: إذا بلغ الرجلُ الستين فإيّاه وإيّا الشَّواب"[٤]، ويرى الأنباري أن هذه الرواية عن الخليل شاذة لا يعتد بها[٥]، وضعفها أبو البقاء، وعدّها شاذة لا يحتجّ بها[٦]. وفي قول ابن مالك:

وشذ "إياي" و"إياه" أشذ ... وعن سبيل القصد من قاس انْتَبَذ

قال عنه ابن الناظم: "شذ التحذير بـ(إياي) في قوله: (إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب)[٧] أي: نحني عن حذف الأرنب، ونحوا أنفسكم عن حذف الأرنب، فاكتفى أولًا بذكر المحذر، وثانيًا بذكر المحذر منه.

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٩١/٢

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٥١٢/٤

(٣) المحاكمات: ٢٨٩/١

(٤) الكتاب: ٢٧٩/١

(٥) ينظر: الإنصاف: ٥٧٢/٢

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٨٠/١

(٧) الكتاب: ٢٧٤/١

وإنما كان هذا المثال شاذا لأن مورد الاستعمال أن يكون التحذير للمخاطب، فمجيئه للمتكلم خارج عن ذلك فهو شاذ، وأشذ منه قول بعضهم: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب) لأنه جاء فيه التحذير للغائب، وأضيفت فيه (إيا) إلى الظاهر "[١].

أقوال المعربين: للنحاة والمفسرين مذهبان في (إيا) وما يتركب معه:

الأول: أنه اسم ظاهر مضاف إلى الضمائر بعده، وهو قول الزجاج.

الآخر: أنه ضمير، وهو قول الجمهور، واختلفوا فيه على أربعة أقوال:

أولها: أن (إيا) وما اتصل بها كلاهما ضمير.

ثانيها: أن: (إيا) هو الضمير أضيف إلى الكاف والهاء والياء.

ثالثها: أن (إيا) هو الضمير، وما بعده حروف -لا موضع لها من الإعراب - تبين ما يراد به.

رابعها: أن (إيا) عماد وما بعده هو الضمير[٢].

والقول الأول: رأي الكوفيين غير الفراء[٣]، والقول الثاني: هو رأي الخليل، والأخفش، والمازني[٤].

والثالث: هو رأي سيبويه وجمهور البصريين، وتبعهم الزمخشري، وغيره[٥]، قال الزمخشري: "(إيا) ضمير منفصل للمنصوب، واللواحق التي تلحقه من الكاف والهاء والياء في قولك: إياك، وإياه، وإياي، لبيان الخطاب والغيبة والتكلم، ولا محل لها من الإعراب، كما لا محل للكاف في أرأيتك، وليست بأسماء مضمرة، وهو مذهب الأخفش وعليه المحققون ..."[٦].

والرابع: هو رأي الكوفيين، وإليه ذهب ابن كيسان[٧].

---

(١) شرح ألفية ابن مالك: ٤٣٣

(٢) ينظر: الدر المصون: ٥٥/١، والإنصاف: ٥٧٠/٢

(٣) ينظر: الإنصاف: ٥٧٠/٢، وارتشاف الضرب: ٩٣٠/٢

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٣١٣/٢، وارتشاف الضرب: ٩٣٠/٢

(٥) ينظر: البيضاوي: أنوار التنزيل: ٢٩/١، والنيسابوري: إيجاز البيان: ٦٠/١

(٦) الكشاف: ١٣/١

(٧) ينظر: الإنصاف: ٥٧٠/٢

ويرى الباحث أن رأي أبي حيان هو الراجح، وأن ما ذهب إليه ابن عطية وأيّده الشاوي هو تمسك بكلام شاذ لا يقاس عليه، وقد ردّه الزمخشري، والأنباري، وابن مالك؛ يقول الزمخشري: "وأما ما حكاه الخليل عن بعض العرب: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب» فشيء شاذ لا يعوّل عليه"(١).

(١) الكشاف: ١٣/١

المسألة السابعة: إبدال الاسم الظاهر من الضمير

أعرب ابن عطية (الذين) في قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُل لِّلَّهِۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ١٢﴾ [الأنعام: ١٢]، بدلًا من الضمير في (ليجمعنكم) (١)، واعترض أبو حيان(٢).

فقال الشاوي: **"اعتراضه ساقط ... فإذا قلت: "أكلت الرغيف ثلثه" فالرغيف كلٌّ، والثلث بعضٌ، وعند الضميمة يتعين أنك ما أكلت إلا الثلث، ولم تأكل الرغيف كله، ولو كان الرغيف مأكولًا كله لما كان القيد بالثلث سائغًا، فقول (ع): "إنه بدل بعضٍ" صحيح من حيث إن محط القصد في الكلام البدل، وهذا أمر مذكور في طباع من يتكلم بحيث لا يخفى، فاعتراضه بمثله تحامل، وقوله: "إن بدل البعض يحتاج لضميرٍ" إن سلم فلا يلزم وجوده، وتقديره كافٍ على أنا لا نسلم لزومه، قال في الكبرى:**

وكونُ ذي اشتمالٍ أو بعضٍ صُحِبْ بمضمرٍ أولى ولكنْ لا يَجِبْ (٣)

وقوله: فإن كان بدلَ كلٍّ؛ ففيه خلاف كفى ابنُ عطية مؤنتَه بأنه بدلُ بعض، وبدل البعض لا خلاف في جوازه من الضمير، ولئن سلمنا فالإفادة حاصلة بتقدير أنْ لا يريد كلَّ مخاطب، بل يريد من أول مرة مخاطبة أناس مخصوصين، فنعتهم بالوصف مقيد، وهو أقوى من إفادة الإحاطة نحو: لأولنا وآخرنا، وهو الذي عبر عنه الشيخ (ح) بإفادة التوكيد؛ لأن النص على الإحاطة فيما هو ظاهرٌ فيه إفادة" (٤).

محل الاعتراض: إعراب (الذين) من الآية موضع النزاع.

الأصل النحوي: السماع، والشاهدان أحدهما من القرآن الكريم؛ هو الآية: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾، والآخر من كلام العرب، هو قولهم: (أكلت الرغيفَ ثلثَه) (٥).

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز: ٢/٢٧٢

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٤/٤٤٨

(٣) شرح الكافية الشافية: ٣/١٢٧٤

(٤) المحاكمات: ١/٢٧٤

(٥) من شواهد المرادي في توضيح المقاصد: ٢/١٠٣٩، وابن هشام في أوضح المسالك: ٣/٣٦٥.

يستهلُّ الشاوي كلامه بنفي اعتراض أبي حيان على ابن عطية، واستشهد بقولهم: (أكلتُ الرغيفَ ثلثَه)، وبالآية: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤] تأييدًا لابن عطية في إعرابه، وأكّد كلامه ببيت ابن مالك السابق في كافيته الكبرى على أن وجود الضمير في بدل البعض غير لازم.

وقد عدَّ أبو حيان كلام ابن عطية متناقضًا لجعله تخصيصهم على جهة الوعيد، بأن ذلك يصيّره بدل كلٍّ من كلٍّ فيتناقض مع كلامه السابق بأنه بدل بعضٍ[١]، وأجابه السمينُ بقوله: "ما أبعدَه عن التناقض، لأن بدل البعض من الكل من جملة المخصِّصات؛ كالتخصُّص بالصفة والغاية ..."[٢].

وبالنظر إلى الشاهد الأول؛ فإن (ثلث) بدلُ بعضٍ من (الرغيف)، وهما اسمان ظاهران، وإبدال الظاهر من الظاهر جائز[٣]، وأما الشاهد الآخر؛ فإن (أولنا) بدل كلٍّ من الضمير (نا) في (لنا). والبدل اسم ظاهر، والمبدل منه ضميرُ متكلمٍ، وإبدال الظاهر من ضميرِ غيرِ الغائب جائز بشرط كون الاسم الظاهر بدلَ كلٍّ من كلٍّ يفيد الإحاطة كما في هذه الآية[٤].

وإنما استشهد الشاوي بالشاهد الأول ليؤكد أن ابن عطية جعل (الذين) بدل بعضٍ، وأن التقييد بالوصف فيه أقوى من إفادة الإحاطة كما في الشاهد الآخر.

أقوال المعربين: انقسم المعربون في إعراب (الذين) في الآية موضع النزاع إلى فريقين:

الأول: أعرب (الذين) بدلًا من الضمير في (ليجمعنكم)؛ وهو رأي الكوفيين والأخفش[٥]؛ يقول الأخفش: "كأنه قال: (واللهِ ليجمعنكم)، ثم أبدل فقال: (الذين خسروا أنفسهم)، أي: ليجمعنّ الذين خسروا أنفسهم"[٦]، وتبعهم ابن عطية[٧]، وليس في كلام الأخفش تعيين لنوع البدل؛ ولكنّه

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٤٤٨/٤، والدر المصون: ٥٥٢/٤

(٢) ينظر: الدر المصون: ٥٥٢/٤

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١٠٤٤/٢

(٤) المصدر السابق: ١٠٤٥/٢

(٥) ينظر: معاني القرآن: ٢٩٣/١، ، وشرح المفصل: ٢٦٩/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٢٨٤/٣.

(٦) معاني القرآن: ٢٩٣/١

(٧) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٧٢/٢، والمحاكمات: ٢٧٣/١

والكوفيين يرون جواز البدل من الضمير وإن لم يكن فيه إحاطة وشمول[١]. ويؤيد ما ذهب إليه هذا الفريق قولُ الشاعر:

بِكُمْ قريشٍ كُفِينا كلَّ مُعضلةٍ وأَمَّ نهجَ الهُدى مَن كان ضِلِّيلَا (٢)

ورجح الشاوي قول هذا الفريق[٣].

الفريق الآخر: منع كونه بدلًا من الضمير؛ ومنهم: المبرد[٤]، وأبو البقاء[٥]، وأبو حيان[٦].

واستدلوا بأن مذهب جمهور البصريين منعُ بدلِ كلٍّ من كلٍّ من ضميرِ متكلمٍ أو مخاطب[٧]، وأنَّ سيبويه لم يستحسن قول: بي المسكين وبك المسكين[٨]. **واختلفوا على أقوال**:

الأول: أنه بدل أو صفة من (المكذبين) قبلَها في قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١١﴾﴾ [الأنعام: ١١]، ورد عن القُتَبِيّ[٩]، والسمين[١٠]، واستبعده أبو حيان[١١].

الثاني: أنه منصوب على الذم بفعل محذوف: قال به الزمخشري[١٢]، والبيضاوي[١٣]، ورجحه النسفي[١٤]، وقدّر الزمخشري ذلك الفعلَ بِـ(أريد)، ولم يرَ أبو حيان ذا التقديرَ جيدًا، بل يكون تقديره بِـ(أذم)[١٥].

---

(١) ينظر: شرح الأشموني: ٨/٣

(٢) البيت من البسيط، بلا نسبة؛ في: البحر المحيط: ٤٧٧/٣، و٤٦٦/٨، وشرح التسهيل: ٣٥/٣، وارتشاف الضرب: ١٩٦٥/٤.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٧٢/٢، والمحاكمات: ٢٧٣/١

(٤) ينظر: المحاكمات:٢٧٣/١، والمحرر الوجيز: ٢٧٢/٢، والبحر المحيط: ٤٤٨/٤

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٨٣/١

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٤٤٨/٤، والمحاكمات: ٢٧٣/١

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٤٤٨/٤، وارتشاف الضرب: ١٩٦٥/٤، وشرح الأشموني: ٨/٣

(٨) ينظر: الكتاب: ٧٦/٢

(٩) ينظر: تفسير القرطبي: ٣٩٦/٦

(١٠) ينظر: الدر المصون: ٥٥١/٤

(١١) ينظر: البحر المحيط: ٤٤٨/٤

(١٢) ينظر: الكشاف: ٩/٢

(١٣) ينظر: أنوار التنزيل: ١٥٦/٢

(١٤) ينظر: المصدر السابق: ٤٩٣/١

(١٥) ينظر: البحر المحيط: ٤٤٨/٤

الثالث: أنه مبتدأ: وهذا قول الزجاج[١]، والجرجاني[٢]، ورجحه النحاس[٣]، واستحسنه ابن عطية[٤]، وابن جزي[٥].

الرابع: أنه خبر لمبتدأ محذوف: قال به الزمخشري[٦]، وأبو البقاء[٧]، والبيضاوي[٨].

الخامس: أنه منادى؛ ذكره ابن عطية، ونقل فساده عن القاضي أبي محمد؛ لأن حرف النداء لا يسقط مع المبهمات[٩]، وقال ابن جزي: هو باطل[١٠].

السادس: أنه عطف بيان؛ كذا رأى الطبري إعرابه، قال: "نصبٌ على الرد على(الكاف والميم) على وجه البيان عنها، لأنّ الذين خسروا أنفسهم، هم الذين خوطبوا بقوله: (ليجمعنّكم)"[١١].

وملخص القول أن المسألة تنحصر في جواز إعراب (الذين) في الآية موضع النزاع بدلًا من ضمير المخاطب، وعدمِه.

ويرى الباحث صحة اختيار الشاوي في تعليقه، وهو إعرابها بدلًا من الضمير المتصل المخاطب؛ لكون القائلين به جمعًا من المعربين؛ كالأخفش، والكوفيين، والسمين، ولأن المانعين للبدلية يحتجون بقول البصريين في غير محل النزاع؛ فالبصريون يمنعون أن يأتي اسمٌ ظاهر بدلَ كلٍّ من ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب إن لم يكن فيه معنى الإحاطة، أما هنا فهو على جعله بدل بعضٍ لا كلٍّ؛ وبهذا تكون حجة المانعين منتفية.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٢٣٢/٢، والمحرر الوجيز: ٢٧٢/٢، ومفاتيح الغيب: ٤٩٠/١٢، والبحر المحيط: ٤٤٨/٤

(٢) ينظر: درج الدرر: ٦٠١/١

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٥/٢

(٤) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٧٢/٢

(٥) ينظر: التسهيل: ٢٥٥/١

(٦) ينظر: الكشاف: ٩/٢

(٧) ينظر: التبيان للعكبري: ٤٨٣/١

(٨) ينظر: أنوار التنزيل: ١٥٦/٢

(٩) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٧٢/٢

(١٠) ينظر: التسهيل: ٢٥٥/١

(١١) جامع البيان: ٢٨١/١١

مظاهر اعتداد الشاوي بكلام العرب في ترجيحاته:

الأول: يكثر الشاوي من ذكر الكلام العربي وإن لم يذكر شاهدًا. ومن ذلك:

أولًا: قصر مجيء قضيةٍ ما على الشعر؛ يقول: "ولذلك لم يأت إلا في الشعر"(١).

ثانيًا: التوجيه بأنها لغة الشعراء، لا أنها لغة قوم؛ يقول: "لم يثبت أنها لغة عند كثير، وقد قال بعضهم: إنها لغة الشعراء لاعتيادهم على الصرف للضرورة فجرى ذلك نثرا"(٢)، وذلك في تعليقه على الآية ﴿وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ﴾[نوح:٢٣]، عند من قرأ الاسمين مصروفين.

ثالثًا: اعتراضه على اختراع لفظٍ وجعله عربيًّا؛ كقوله ردًّا للزمخشري: "وما وصف به الناس من اختراع تراكيب لم نره إلا فيه، فمتى أشكل عليه اخترع تركيبًا اختراعًا بقوله: "كما تقول كذا"، وتارة يكون غير مسلّم، وتارة يسلّم، وفي كلٍّ هو اختراع له لا من كلام العرب"(٣).

رابعًا: الاعتداد بما ثبت من كلام العرب وإن عارضه العقل؛ يقول: "... وهو حسن وإلا فالعقل بمجرده يقتضي العكس لولا الوجود من كلام العرب"(٤)، وذلك في تعليقه على مراعاة الضمير العائد على الجمع إذا وقع تمييزًا، وأثر نوع الجمع قلةً أو كثرةً على كون الضمير العائد جمعًا أو مفردًا.

خامسًا: الترجيح بعدم ورودٍ عن العرب؛ كما عند قوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾[الشورى:٩]: "كأنه – أي: الزمخشري- لاحظ محل الفاء؛ فجعل لها موجبًا، وقد تم نزاع أبي حيان ومنعه له وأنه لم يحفظ من كلام العرب"(٥).

سادسًا: الاحتمال لما خالف القاعدة بأنه لغةٌ مثبتِها، والتفريق بين ما وقع وما لم يقع، يقول: "لكن تعليل الحكم بعد الورود يصح بما أمكن، ويمكن أن يبنى على أن منع الصرف في كل منصرف لغـــة

---

(١) المحاكمات: ١٩٩/٢، والكلام عن حمل اسم الفاعل على الفعل.

(٢) المصدر السابق: ٣٠٧/٢

(٣) المصدر السابق: ٥٩/١

(٤) المصدر السابق: ٢٢٩/٢

(٥) المصدر السابق: ٢٣١/٢

عند من أثبتها لا على أنها لغة الشعراء بالجري على ألسنتهم"[١].

سابعًا: الترجيح عند حذف المتماثلين بما ورد نثرًا؛ يقول: "مراد (ع) كما لا يخفى أن حذف نون الرفع لحن في الأصل عند الانفراد إذ لم يثبت في النثر، وحذف نون الوقاية قد ورد من حيث الجملة كثيرًا في حروف وأسماء وأفعال، فعند الداعية إلى حذف أحدهما – أي: نون الرفع ونون الوقاية- بسبب الاجتماع المؤدي للثقل يختار حذف ما كان يحذف قبل الاجتماع"[٢].

الثاني: استشهد الشاوي في تعليقاته بشواهد شعرية ونثرية في مسائل عِدَّة، وأغلب الشواهد من المشهور، وكرر بعضًا منها، وقد يكتفي في أغلب الشواهد الشعرية بأنصاف الأبيات، منها:

أولًا: استشهد على أن عدم الإفادة لا تمنع الخبرية وأن تمامها قد يكون بالضميمة بالبيت:

إِنَّمَا المَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبَا ..... [٣]

ثانيًا: استشهد على جواز الابتداء بالنكرة ببيت حسان:

..... يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ[٤]

ثالثًا: استشهد على أن رائحة الفعل كافية للعمل في شبه الجملة بالبيت:

أَسَدٌ عَلَيَّ وَفِي الحُرُوبِ نَعَامَةٌ ..... [٥]

رابعًا: استشهد على حذف الموصول وإبقاء صلته ببيت حسان:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَنْصُرُهُ وَيَمْدَحُهُ سَوَاءُ[٦]

---

(١) المحاكمات: ٢٢٦/٢

(٢) المصدر السابق: ٢١٥/٢

(٣) المصدر السابق: ٣٩/١، ٢٠٣/١، ٢١٣/٢، ٣٦٣/٢، وسبق تخريج البيت في هذا البحث: ٧١

(٤) المحاكمات: ٣٤/١، وهذا عجز البيت، وصدره: كأن سبيئةً من بيت رأس ..... والبيت من الوافر، وهو في: ديوانه: ٣٨، ومن شواهد سيبويه: ٤٩/١، الصحاح: ٥٥/١، ٩٣٢/٣، والمحكم: ٥٠٩/٧، وشمس العلوم: ٢٧١٥/٤، ولسان العرب: ٩٣/١ "سأسأ"

(٥) المحاكمات: ٨٢/١، والبيت من الكامل؛ وهو في الجمهرة: منسوب لرجل من الخوارج: ٩٢٣/٢، ولعمران بن حطان في الدر الفريد: ٣٥٦/٣، ولأسامة بن سفيان في مجمع الحكم والأمثال: ٢٢/٢ وعجزه: فتخاء تنفر من صفير الصافر

(٦) المحاكمات: ٢١٣/٢، والبيت من الوافر، لحسان بن ثابت، ديوانه: ٨

خامسًا: استشهد على مجيء الاستثناء للتأكيد بالبيتين التاليين:

لَا عَيْبَ فِيهِمْ سِوَى أَنَّ النَّزِيلَ بِهِمْ يَسْلُو عَنِ الأَهْلِ وَالأَوْطَانِ وَالحَشَمِ[١]

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ[٢]

سادسًا: استشهد على تجويز الزمخشري كون (مَن) نعتًا لِـ﴿أَوَّابٍ حَفِيظٍ ﴿٣٢﴾﴾ [ق:٣٢] بأنه مبني على أنها نكرة موصوفة بقول الشاعر:

..... وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ

سابعًا: منع مجيء ما كان بابه الشعرَ نثرًا: يقول: "... لأنه من باب العطف على التوهم. وبابه الشعر كقوله:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سابقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا[٣].

ثامنًا: يقول: "القوم ليس من مدلوله الإناث فلا ذكر لهن بالقول أصلًا وإن كان حكم الرجال لاحق بهن والثاني أنهن يدخلن تغليبا كما يدخلن في المسلمين حيث لم يذكر المسلمات واستدل على المباينة بقول زهير:

..... أَقَومٌ أُلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ[٤]

ويحتمل أن يكون للمقابلة فإن الخاص إذا قوبل بالعام تخصص العام بالمفرد المقابل للخاص وقول الطُّنبي:

يُدْعَى الشَّبَابُ شُيُوخًا ... .[٥]

أي: غلبتم بغير موجب للتغليب"[٦].

---

(١) المحاكمات: ١٩٢/١، والبيت من البسيط، نُسب لصفي الدين الحلي في خزانة الأدب:٣٩٩/٢، وفي جواهر البلاغة: ٣٩٢ بلا نسبة.

(٢) المحاكمات: ١٩٢/١، والبيت من الطويل، للنابغة الذبياني؛ ديوانه:٤٠، خزانة الأدب:٣٩٩/٢، وجواهر البلاغة: ٣٩٢

(٣) المحاكمات: ٣٥٤/٢، والبيت من الطويل؛ لزهير، ديوانه:٢٨٧، وهو من شواهد الكتاب:٢٩/٣

(٤) المحاكمات: ٢٥٧/٢، والبيت من الطويل في ديوانه ٦٥، وصدره: وما أدري وسوف إخال أدري .....

(٥) المحاكمات: ٢٥٧/٢، والبيت من البسيط، وهو تامًّا-كما في البحر المحيط:٥١٨/٩- :...فِي مَجَالِسِهِمْ وَالشَّيْخُ عِنْدَكُمْ يُدْعَى بِتَلْقِيبِ

(٦) المحاكمات: ٢٥٧/٢

تاسعًا: قال عن جعْل أبي حيان ابنَ عطية واهمًا في نقله موصولية (ما) عن سيبويه في الآية: ﴿بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ﴾ [البقرة:٩٠]: "نفاه عن سيبويه مع صحته في الصناعة وأثبته بعضهم عنه، وأوّله بعضهم على أنه تفسير معنى مثل: دققته دقًا نعِمّا، أي: نعم الدق، فلا وهم ..."(١) مستشهدًا بقول من أقوال العرب.

عاشرًا: قال عند الآية: ﴿لَّأُكَفِّرَنَّ﴾ [المائدة:١٢]: "فالأحسن أن (ولقد) جواب قسم محذوف، أي: والله لقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل، ثم فسر الميثاق بقوله: (لئن أقمتم ... لأكفرن)، فهو كقولك: (والله لقد حلف عمرو لئن قام زيد ليكرمنه)"(٢) مستشهدًا على ترجيحه بقول من أقوال العرب.

حادي عشر: يقول – مستشهدًا بقول من أقوال العرب– عند قوله تعالى: ﴿رِجۡسٌ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ﴾ [المائدة:٩٠]: "مجادلة (ز) لأجل إفراد الضمير في قوله (فاجتنبوه)، أي: شأن هذه الأشياء، والإخبار عنها بأنها (رجس) لا يوجب إفرادها، كقولك: (زيد وعمرو وخالد إنسان فأكرمهم)، لا فأكرمه؛ لأن المتحدَّث عنه الأفراد لا النوع"(٣).

ثاني عشر: يقبل الصحيح من الأقوال، ويشير إلى الأصح إن وجد؛ كقوله: "فالقول في نفسه صحيح وإن كان قول ابن عباس أصح"(٤).

ثالث عشر: يقول – مستشهدًا بقول سيبويه– على أن المجرور والظرف والوصف إذا رفع ما بعده كان تابعًا لما قبله : "ففي مثال سيبويه (مررت برجل حسن وجهه) يجر (حسن) نعتًا لما قبله رافعًا لما بعده، ويرفع على أنه خبر"(٥).

رابع عشر: استشهد على إجراء الضمير مجرى الظاهر بقولهم: (فإيَّاه وإيَّا الشواب)(٦).

---

(١) المحاكمات: ٣٨/١

(٢) المصدر السابق: ٢٢٦/١

(٣) المصدر السابق: ٢٤٨/١

(٤) المصدر السابق: ٣٠٠/٢

(٥) المصدر السابق: ٤٣٦/١

(٦) المصدر السابق: ٢٨٩/١

خامس عشر: يقول: "... وهذا كقوله في الخلاصة في تقدير ما حذف عامله وجوبًا:

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَا

نحو: (عَلَيَّ ألفٌ عُرفًا)، والثاني كـ (ابني أنت حقا صرفا)، فهو مؤكد للجملة كما هو مؤكد لعامله وحذف عامله استغناء بالجملة"(١).

سادس عشر: استشهد لمجيء الحال صريحًا في الاستقبال بـ(عندي صقر صائدًا به غدًا)(٢).

سابع عشر: استشهد على أهمية الحديث عن (إذا) بقول من أقوال العرب فقال: "ولا تستغرب التطويل في إذا الفجائية فإن الإمام سيبويه مات بسببها لا في مثل ما نحن فيه، بل في رفع ما بعد خبرها أو نصبه؛ حيث يكون معرفة في مثل قول العرب (كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي) حتمه سيبويه، وأجازه الكسائي وجوز (فإذا هو إياها) والإشكال في ذاتها أقوى من إشكال خبرها بسبب أن ذلك وقع بعد المجتهدين وهذا حدث لمثلي ممن لا يصل إلا للظواهر وهو عن أدنى شيء قاصر والله الموفق"(٣).

ثامن عشر: علق الشاوي عند قوله تعالى: ﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾ [الزخرف:٣٣] بأنه على الاحتمالين: البدلية وعدمها؛ فعلى الثاني: اللامان غير متحدتين؛ بل الأولى للملك والثانية للعلة "كقولك: (وهبت ثوبًا لزيد لقميصه) أي: لأجل أن يجعله قميصًا، وكذا في الآية فهذا مراد (ز) الذي قاله فيه الشيخ (ح) لا أدري ما أراد"(٤).

تاسع عشر: استشهد على من يجيز ذكر نعت بعد منعوتين مدلولًا به على النعت للآخر بقول: (رأيت رجلًا وامرأةً قائمًا وتريد وقائمة وحذفت للدليل)"(٥).

---

(١) المحاكمات: ١٥٣/٢

(٢) المصدر السابق: ٢٠١/١

(٣) المصدر السابق: ٢٣٧/٢

(٤) المصدر السابق: ٢٣٦/٢

(٥) المصدر السابق: ٢٩٩/٢

عشرين: استشهد عند قوله تعالى: ﴿أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرٗاۚ﴾ [البقرة:٢٠٠] على أنه حيث انصب الذكر على الآباء بأنهم أشخاص مذكورون فـ (أشد) كذلك صادق على أشخاص مذكورين، كقولك: (اضرب زيدًا أو أشد قوة منه)، فَ (أشد) صادق على شخص مضروب كزيد"[١].

حادي عشرين: يقول الشاوي عند قوله تعالى ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ﴾ [البقرة:٢٢٩]: "فإن الزمخشري عبر في (كرَّتين) أي:كرَّة بعد كرَّة، فهذه العبارة تصلح للمحصور وغيره، ومثل هذا لا يعدُّ تناقضًا، ولئن سلمنا أنه في المحصور أظهر؛ فحيث غيّر مراده بما بعده لا يوقف مع الظاهر مع وقوع النص. وأما مخالفة نفس الأمر فليست لازمة أيضًا؛ إذ مراد الزمخشري بالتكرير وعدمِ الاقتصار على الاثنين من حيث عموم المكلفين؛ كقولك: (أعط الرجال درهمين)، وتريد لكل واحد، والآية أوضح من المثال؛ لعدم صحة اشتراك الرجال في الطلقتين، بل كل واحد له طلقتان، فهي تثنية بمعنى التكرير باعتبار الموقِع والموقَع عليه، لا باعتبار شخص واحد، حتى لا تصح الزيادة على الثلاث بل هي على قدر الأشخاص قبولا أو حصولا"[٢].

ثاني وعشرين: يقول عند قوله تعالى ﴿وَإِن مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤۡمِنَنَّ بِهِۦ﴾[النساء:١٥٩]: "... ويصح بقاؤه على ظاهره من الوصفية، والمجرورُ وهو (من أهل الكتاب) خبر (أحد)، وتمّم الفائدة بالصفة، وكثير ما يتمّم بها، كقولك: (الماء ماء بارد)"، وفي موضع آخر يقول: "... وعدم انعقاد الكلام من المبتدأ والخبر استقلالًا وإنما يكمل بالوصف لا بغير كقولهم: (الماء ماء بارد) ..."[٣]، ويعني تمامَ الفائدة بالضميمة كالصفة، لا بالخبر.

---

(١) المحاكمات: ٧٤/١

(٢) المصدر السابق: ٨٨/١

(٣) المصدر السابق: ٢٠٣/١، ٢١٣/٢

موقف الشاوي من السماع:

يظهر للمطلع على كتاب المحاكمات اعتمادُ الشاوي على السماع أصلًا في ترجيحاته؛ فهو ماضٍ مع النحويين في الاعتداد به، وتقديمه على غيره، والسماع بارز في كثيرٍ مما يعلق به الشاوي؛ إما تأييدًا لاعتراضٍ، أو ردًا له، أو تأليفًا بين الأقوال.

وقد يصرّح بأهمية السماع، وتوقّف الجواز والمنع عليه، أو يوضِّح أن ذلك الاستعمال موجود عند العرب، أو يمثّل بشاهد مسموع - تأييدًا أو مخالفةً- في المسألة المتنازع فيها.

وقد مرَّ فيما مضى من المباحث إبراز المصادر السماعية في تعليقات الشاوي وترجيحاته بشيءٍ من التفصيل، ومما يؤكد اعتماده على السماع واهتمامه به إجمالًا ما يأتي:

أولًا: استعماله لمصطلحي السماع والنقل معًا؛ فعند قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا﴾ [البقرة: ١٦٤] أكد أن تقدير المتأخر متقدمًا ليعطف عليه بفاء يكتفى بسببها بضمير واحد يتوقف على نقل وسماع من العرب. وقال: "لعله الحاملُ لأبي حيان على منع هذا العطف[١]، وكأن الشاوي يلمح بالجمع بين مصطلحي النقل والسماع إلى قبولهما معًا، ويظهر ذلك في استعماله لهذا تارةً ولذاك تارةً أخرى؛ فهو يمنع الإقدامَ على الجزمِ بأنَّ الظرفَ جازمٌ دون سماع؛ وذلك عند تعليقه على تجويز أبي حيان جعل (أنّى) جازمة عند تشبيهها بالظروف[٢]، وفي إضافة (كل) إلى نكرة؛ قال مؤيدًا أبا حيان: "فيتلخص أن الإفراد أرجح؛ لأنه يأتي من وجهين، وأما المعنى فلا يأتي إلا على وجه واحد يبعد قصده في كثير من الصور، ولذا قال الشيخ (ح) يحتاج في إثبات (كلكم ذاهبون) إلى سماع"[٣]. ويقول: "وقد نُقل أن نافعًا قرأ بالبدل، وأن الكسائي بالحذف، وأن لحاق الكاف مخصوص بالتي بمعنى "أخبرني" وهذه قد لحقتها الكاف -أي: أرأيتكم-"[٤]،

---

(١) المحاكمات: ٥٢/١

(٢) المصدر السابق: ٨٤/١

(٣) المصدر السابق: ٦٦/٢

(٤) المصدر السابق: ٢٨٨/١

واعترض أبو حيان على ابن عطية في ثنايا الحديث عن تقدم جواب الشرط عليه؛ بأنه حصل قلب في القولين بين سيبويه والمبرد؛ فقال: "لعله ثبت لكلٍّ قولان فهما طريقان في النقل فلا اعتراض"(١)، وردَّ اعتراض أبي حيان على ابن عطية في مسألة (الأمر الذي في ضمنه الجزاء)؛ لعدم دعم رأيه بنقل يؤيده؛ فقال: "واعتراض (ح) عليه يُرَدّ بأن المشبه بالشيء لا يقوى قوتَه، فلا يلزم ذلك، ولم يذكره أبو حيان نقضًا بنقلٍ فيقبل، بل بإلزام، وهو غير لازم"(٢).

ثانيًا: الترجيح بكثرة السماع؛ فقد قَبِل لكثرة السماع حذفَ تاء الأبوة والبنوة وما شابههما؛ فقال: "ودعوى حذف التاء منه لكثرة سماعها مقبولة، فلا يدعى في الخالي منها أنه على غير حذفها"(٣).

ثالثًا: قبول الاحتمال في السماع؛ فهو يشدد على ضرورة السماع وأنه محتاج إليه؛ كما في قبول دخول اللام على معمول الخبر المحذوف(٤)؛ لكن قد يكون أقل تشددًا فيحتمل وقوع السماع وإمكانيته بعدم بُعده، وعدم امتناعه؛ ففي (إيّاب) قال: "ونصهم على أن المشدد لا تبدل واوه لا يدفع بابَ سماعه وضرورةَ الحمل عليه"(٥). وفي احتمال ابن عطية أن يكون (المرصاد) اسم فاعل غُيِّر بصيغة المبالغة اعترض أبو حيان وأيده الشاوي فقال: "ما قاله الشيخ (ح) أنه ليس موضعًا لزيادتها صحيح قياسًا ولا يبعد سماعًا"(٦)، وبيَّن أن الظرف -وإن كان مختصًا- فلا مانع من سماعه بلا (في)(٧)، واعتدَّ بحسّه اللغوي في قبول اللفظ عند قول ابن عطية في قوله: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ۝٦﴾[الطارق:٦]؛ بأن "نقْل (ع) له بقوله: (دفَق الوادي: سال) مشعرٌ بأنه عربي لا اختلاق مثال"(٨).

---

(١) المحاكمات: ٣٥٨/١

(٢) المصدر السابق: ٣٧٨/١

(٣) المصدر السابق: ١٦٤/١

(٤) المصدر السابق: ٣٣٣/٢

(٥) المصدر السابق: ٣٣٨/٢

(٦) المصدر السابق: ٣٤٠/٢

(٧) المصدر السابق: ١٩٧/٢

(٨) المصدر السابق: ٣٣٦/٢

رابعًا: الترجيح بالاستعمال؛ حيث أكّد على استعمال (حاشا) في غير الاستثناء بسماعٍ عن العرب؛ يقول: "نعم لها استعمال في غير الاستثناء لإفادة التنزيه فيجرُّ ما بعدها بالإضافة أو اللام؛ نحو: حاشا اللهِ أو حاشا لله"(١).

خامسًا: الحافظ حجة؛ يؤكد على الاعتداد بقول من حفظ؛ لأن (من حفظ حجة على من لم يحفظ)، وكرَّرها في أكثر من موضع إشارةً إلى قبول قول المُثبِت - وإن وجد من ينفي- لأنه قد سمع(٢).

سادسًا: الاكتفاء بالمسموع تمثيلًا؛ يتكرر من الشاوي الاكتفاء بالتمثيل في تعليقاته تأييدًا للقول؛ كما في جواز الابتداء بالنكرة دون مسوغ؛ حيث علق تعليقًا مختصرًا قال فيه: " كقول حسان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ:

..... يكون مزاجَها عسل وماء"(٣)

وربما علل تعليلًا يسيرًا ثم مثّل له؛ كقوله: "عدم الإفادة لا تمنع الخبرية؛ لأن الفائدة قد تكون بالضميمة كقوله:

إنما الميت من يعيش كئيبا ....."(٤)

سابعًا: تأكيده على أن المسموع الشاذ لا يمنع المسموعَ الثابت؛ كقوله: "وجعله (لا أبا لك) من الشذوذ لا يرد ما هو مسموع"؛ مثل: ﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ﴾[الأنبياء:١]، و(أزف للناس رحيلهم)؛ بتقدير مضاف حُذف لدليل(٥).

ثامنًا: العدول إلى ما الأصل فيه السماع بلا سماع؛ كإجراء فعلٍ على التضمين؛ يقول: "نفَخ الروح معناه: خلَقها في الجسد فيتعدى، والأقرب أن يجعل من باب التضمين - وإن كان مسموعا-"(٦)، وفي إجراء (أَمْسِ) على التوهم أو نزعِ الخافض؛ يقول: "جره على التوهم أو على إسقاط الخافض -

---

(١) المحاكمات: ٤١٨/١

(٢) المصدر السابق: ٣٨/١، ١٦٤، ١٧٤، ٢٢٠/٢

(٣) المصدر السابق: ٣٤/١

(٤) المصدر السابق: ٣٩/١

(٥) المصدر السابق: ٨١/٢

(٦) المصدر السابق: ٨٦/٢

وإن كان سماعا – أولى من دعوى البناء بلا موجب"[١]. والتضمين والتوهم وإسقاط الخافض من مواضع السماع لا يقاس عليها؛ لكن الشاوي قاس فيها.

تاسعًا: التأكيد بالسماع على قاعدةٍ ما؛ كقوله: " لم يسمع إعراب "كيف" أو"أين" أو"متى" مبتدأ"[٢].

عاشرًا: السماعي والسماع؛ قد يردان في تعليقاته، وليس مقصوده الأصل الأول من الأصول النحوية؛ بل يعني به المسموع الذي يؤخذ كما سمع ولا يقاس عليه، يقول: " الظرف المشتق شرط اقتياسه نصبه بموافقة صفة، وأن يكون على (مَفْعِل) كما شأن الظرف المشتق نحو: جلست مجلس زيد، وغيره سماعي"[٣].

حادي عشر: الفصاحة؛ قال: "وبقي عليه شرط آخر ظهورُ المحل في الفصيح، فلا يعطف على المجرور بعد فعل قاصر بالنصب، نحو: مررت بزيد ... لأن النصب بالإسقاط ليس فصيحا"[٤]، و"سبب منع مراعاة المحل في (مررت بزيد) أنه محل لا يظهر في الفصيح لأن الفعل قاصر لا يتعدى إلا بحرف الجر فلا يصح مراعاة محل لا يظهر يومًا ما؛ إذ هو في قوة المعدوم، وإنما جاز في الحرف الزائد وشبهه؛ لصحة إسقاطه، وظهور نصب المجرور به"[٥].

ثاني عشر: لا يقبل الاحتجاج بالأمثلة غير المسموعة؛ يقول عن أبي حيان: "وما ذكره من الأمثلة لا ينهض حجة؛ إذ هي من وضعه لا من كلامهم، وعلى هذا الاعتبار يمكنك جعلُ قوله: (كأن لم يلبثوا) أيضًا يقدّر بجملة تنحل لمعرفة أو لمفرد معرفة، أي: الكائن، حيث لم يوقَف مع القوانين وذُهب للاستنباط"[٦].

---

(١) المحاكمات: ١٥٤/٢

(٢) المصدر السابق: ١٩٣/١

(٣) المصدر السابق: ٣٢٤/٢

(٤) المصدر السابق: ٣٠٥/١

(٥) المصدر السابق: ٣٠٥/٢

(٦) المصدر السابق: ٣٩٧/١

ثالث عشر: لا يعتدُّ بالمسموع القليل غير الفاشي الخارج عن القياس، ولو سُمع في شعرٍ أو كلام[١].

رابع عشر: التنبيه على الشاذ؛ حيث يؤكد بأنه ليس كل سماع يقاس عليه؛ فيقول: "وسماع ابن كيسان له عن العرب لا يوجب اقتياسه"[٢]، ويقول في موضع آخر: "وأما قول (ح) إن ابن كيسان أجاز ظهور الفعل مع واو القسم فغير قادح؛ لشذوذه"[٣]، ويذكر أن إغراء الغائب شاذ؛ فالحمل عليه عند إمكان غيره ضعيفٌ[٤].

(١) ينظر: المحاكمات: ١٣٣/١

(٢) المصدر السابق: ٢٧٤/٢

(٣) المصدر السابق: ٣٤٦/٢

(٤) المصدر السابق: ١٧٦/٢

الفصل الثاني

القياس والعلة في ترجيحات الشاوي

المبحث الأول: القياس في ترجيحات الشاوي

المبحث الثاني: العلة في ترجيحات الشاوي

المبحث الأول: القياس في ترجيحات الشاوي

القياس لغةً: من قاس الشيء يقيسه قياسًا وقيسًا، أي: قدَّره. والمقياس: المقدار، قال ابن السكيت: قاس الشيء يقوسه قوسًا لغةٌ في قاسه يقيسه، يقال: قِسته وقُسته، ويقال: قايست بين الشيئين، أي: قادرت بينهما[١]، وهو: تقدير الشيء بالشيء، والمقياس: المقدار: تقول: قايست بين الأمرين مقايسة وقياساً[٢].

واصطلاحًا: حمل فرع على أصل بعلّة، أو هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[٣]. وفي هذا المعنى قال الكسائي[٤]:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ

إشارة إلى أن القياس من أدلة النحو هو معظمها وأكثرها؛ كما قال السيوطي عنه: "والقياس معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه"[٥]، وفي هذا دلالة على مكانة القياس وأهميته في النحو وأصوله؛ فهو الأصل الثاني من الأصول النحوية، يأتي بعد السماع، ويقوم عليه، وهو مع الإجماع مستندان إلى السماع[٦].

قال السيوطي: "القياس في العربية على أربعة أقسام: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد. وينبغي أن يسمى الأول والثالث: قياس المساوي، والثاني: قياس الأولى، والرابع: قياس الأدون"[٧].

والقياس تالٍ للسماع، ونائب عنه إن لم يتيسّر، قال ابن السراج في هذا: "إذا لم يصحّ سماعُ الشـــيءِ

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة: ١٧٩/٩

(٢) ينظر: مجمل اللغة: ٧٣٩، ومقاييس اللغة: ٤٠/٥

(٣) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥-٤٦

(٤) بغية الوعاة: ١٦٤/٢

(٥) الاقتراح: ١٧٥

(٦) ينظر: الاقتراح: ٢٦

(٧) المصدر السابق: ١٩٢

عن العرب لُجِئَ فيه إلى القياس"[١].

ومصطلحُ (القياس) قد تكرَّر على ألسنة السابقين من أهل المدرستين البصرية والكوفية؛ فقد قيل: إن عبد الله بن أبي إسحاق هو أوَّلُ من بعَجَ النحو ومدَّ القياس وشرح العلل[٢]، وقد سأله يونس بن حبيب عن السويق هل من العرب من يقولها بالصاد، فأجابه، ثم وجهه إلى أهم من ذلك، وهو القياس؛ فقال له: "عليك ببابٍ من النحو يطَّردُ وينقاسُ"[٣]، وفي الكتاب مثلًا: "وأما ثلثُمائةٍ إلى تسعِمائةٍ فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مِئاتٍ، ولكنَّهم شبّهوه بعشرينَ وأَحَدَ عَشَرَ، حيث جعلوا ما يبيَّنُ به العددُ واحداً، لأنَّه اسمٌ لعددٍ كما أَنّ عشرينَ اسمٌ لعددٍ"[٤]، وما بيت الكسائي السابق إلا أوضح دليلٍ على نشأة القياس مع نشأة النحو.

وقد تحدث ابن جني عن القياس، وأنه لا يمكن أن يقصر الكلام على كل ما قالت العرب الأوائل؛ بل يقاس عليه، فقال في باب ما قيس على كلام العرب: "هذا موضع شريف، وأكثر الناس يضعف عن احتماله لغموضه ولطفه... وقد نص أبو عثمان عليه فقال: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[٥]؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره. فإذا سمعت "قام زيد" أجزت ظرُف بِشر، وكرُم خالد"[٦]، ولو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل وذلك منافٍ لحكمة الوضع، فوجب أن يوضع وضعا قياسيًّا عقليًّا لا نقليًّا، بخلاف اللغة، فإنها وضعت وضعًا نقليًّا لا عقليًّا، فلا يجوز القياس فيها، بل يقتصر على ما ورد به النقل[٧].

---

(١) الأصول: ١٠١/١

(٢) ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١٤/١

(٣) طبقات النحويين واللغويين: ٣٢

(٤) الكتاب: ٢٠٩/١

(٥) ينظر: الخصائص: ٣٥٨/١ والاقتراح: ٢١١

(٦) الخصائص: ٣٥٨/١

(٧) الاقتراح: ١٨١

وللقياس أربعة أركان: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة[١].

وقد قسم الأنباري القياس إلى ثلاثة أنواع[٢]: قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد.

فقياس العلة: حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل؛ كحمل نائب الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد؛ فالأصل في الرفع للأصل (الفاعل)، وأجري على الفرع (نائبه) بعلة الإسناد. وهذا النوع من القياس معمول به إجماعًا.

وقياس الشبه: حمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل؛ كإعراب المضارع لشبهه بالاسم. وهذا معمول به عند الأكثر.

وقياس الطرد: الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة. وهذا معمول به عند كثير.

ولقد أولى الشاوي القياس من بين أصول النحو اهتمامًا واضحًا يظهر للمطلع على ما تركه من إرث علميٍّ، وخاصة كتابه المحاكمات، ويتأكد ذلك بالنظر في تعليقاته فيه ؛ حيث اعتدّ بالقياس، وأكثر من التعليل في تعليقاته على أبي حيان في اعتراضاته على ابن عطية والزمخشري في مسائل متعددة، **سأحاول إظهار ذلك في الآتي من المسائل المدروسة وما يتبعها من مظاهر.**

---

(١) ينظر: لمع الأدلة: ١٠٥، والاقتراح: ١٨٠

(٢) لمع الأدلة: ١٠٥

المسألة الأولى: البدل في الاستثناء الواجب

أعرب ابن عطية (قليل) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيل مِّنكُمْ﴾[البقرة: ٨٣] – برفع (قليل)[١] – بدلًا من الضمير في (توليتم)[٢]، واعترض أبو حيان[٣].

فقال الشاوي: **"ما ألزمه من التأويل في كل محل غيرُ لازم؛ لأن مراده في سياق يشعر بالنفي من الفعل أو من المقام كالتولي والإعراض والامتناع، وكقوله: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾، وقوله: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيل مِّنْهُمْ﴾[٤] إذ هو في قوة ما لو قال: لم يمتثلوا، بخلاف نحو:قام زيد، فلا نفي من فعلٍ ولا من سياقٍ، وحيث كان كذلك فلا يبعد أن يكون مراد النحويين جوازَ البدل بعد النفي صريحًا أو معنى، وقد نزلوا غير الصريح منزلة الصريح كثيرًا، فجوزوا الابتداء بالنكرة مع تقدير النفي في نحو: لولا اصطبارٌ .....، وغير ذلك، ولا فساد في توجيه بعد ثبوت الرواية سيما والجمهور على أن العلل تابعة للأحكام؛ فلا يخاف الزلل بالقياس، سلّمنا، فهو بقيده من إفهام نفي، لا أنَّ كلَّ فعلٍ يُؤَوَّلُ بضده أو نقيضه، سيما والوصفية لا تصح على الصحيح من اشتراط كون الموصوف نكرة، ولو معنى كالمعرف بلام الجنس. فالبدل أحسن أو هو واجب، وما ذكره ابن عصفور من الوصفية مطلقًا كأنه خارج عن القواعد، وكذا البيان، لا اشتراط التطابق تعريفًا وسواه، والخصوصية في (إلا) بقيد، سيما وهو فيها عارض"**[٥].

محل الاعتراض: إعراب (قليلٌ) من الآية موضع النزاع.

الأصل النحوي: القياس؛ إذ يقيس غير المنفي على المنفي؛ كما نُزّل غير الصريح منزلة الصريح.

---

(١) رويت عن أبي عمرو؛ ينظر: البحر المحيط: ٤٦٣/١

(٢) ينظر: المحرر الوجيز: ١٧٣/١

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٤٦٣/١

(٤) قرأ بالرفع عبد الله وأُبي والأعمش؛ ينظر: البحر المحيط: ٥٨٩/٢

(٥) المحاكمات: ٣٢/١

علق الشاوي بما سبق على اعتراض أبي حيان على ابن عطية حين أعرب (قليل) في الآية موضع النزاع بدلًا من الضمير في (توليتم)، حيث قال أبو حيان: "والذي ذكر النحويون أن البدل من الموجب لا يجوز، لو قلت: (قام القوم إلا زيد بالرفع) على البدل لم يجز، قالوا: لأن البدل محل المبدل منه، فلو قلت: (قام إلا زيد) لم يجز؛ لأن (إلا) لا تدخل في الموجب"(١). وقد أنكر الزجاج هذه القراءة، وعلل بأن المصحف على النصب، والنحو يوجبه، وأما الرفع فلا وجه له(٢).

أقوال المعربين: للمعربين في إعراب (قليل) في الآية المذكورة – عند من قرأها بالرفع – أقوال:

الأول: أنها بدل من الضمير في (توليتم).

قال ابن عطية: "وجاز ذلك مع أن الكلام لم يتقدم فيه نفي لأن (تولَّيْتُم) معناه النفي كأنه قال: ثم لم تفوا بالميثاق إلا قليل"(٣)، وفي آية ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيل مِّنْهُمْ﴾[البقرة: ٢٤٩] ذكر الزمخشري أن رفع (قليل) ميل مع المعنى، وإعراض عن اللفظ جانبًا، كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليل منهم(٤)، وهي محمولة على أن (شربوا) في معنى: لم يكونوا منه، بدليل ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى﴾ [البقرة: ٢٤٩](٥).

وقد يحمل الكلام على النفي وليس فيه أداة نفي؛ مثل: (فني الجسد إلا العظمُ)، وذلك لأن معنى (فني) لم يبقَ. وكذلك ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢] نفي؛ لأن معنى (يأبى): (لم يرض). ومن هذا قولُه تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾، وقُرِئ (إلا قليلٌ منهم)(٦).

الثاني: أنها مع (إلا) صفة؛ ذكر أبو حيان أن النحويين أجازوا في مثل: (قام القوم إلا زيدٌ) أن تكون صفة(٧)، وقال السمين : إنه أصح الأقوال؛ أي: تأويل إلا وما بعدها بمعنى (غير) صفةً(٨).

---

(١) البحر المحيط: ٤٦٣/٢

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٢٧/١

(٣) ينظر: المحرر الوجيز: ١٧٣/١، والبحر المحيط: ٥٨٩/٢، والجواهر الحسان في تفسير القرآن: ٢٧٢/١، والمحاكمات: ٣٢/١

(٤) ينظر: الكشاف: ٢٩٥/١، والبحر المحيط: ٥٨٩/٢

(٥) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٥٤٣/١، وشرح التسهيل: ٢٨١/٢-٢٨٢، والتذييل والتكميل: ٢٠٢/٨-٢٠٣

(٦) الموجز في قواعد اللغة العربية: ٣١٣-٣١٤

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٤٦٣/٢-٤٦٤، والدر المصون: ٤٧١/١، واللباب في علوم الكتاب: ٢٤٣/٢

(٨) ينظر: الدر المصون: ٤٦٩/١

الثالث: أنها عطف بيان؛ ذُكر عن ابن عصفور أن النحويين يعنون بالوصف بإلا: عطفَ البيان[١].

الرابع: الرفع بفعل محذوف؛ كأنه قيل: (امتنع قليل)، وقال أبو حيان عنه: "من تخليط المعربين"[٢].

الخامس: توكيد للمضمر المرفوع[٣].

السادس: مبتدأ خبره محذوف[٤]؛ ذهب إليه الفراء وتبعه ابن خروف؛ وضعَّف أبو حيان ما ذهبا إليه؛ لعدم وجود دليل على الخبر[٥].

ولم يجوز أبو البقاء الوجه الأول[٦]، وكذا أبو حيان؛ قال: "ولم يذهب إلى هذا الإعراب نحوي"[٧]، ورد على ابن عطية بقوله: "وما ذهب إليه دليل على أنه لم يحفظ الإتباع بعد الموجب، فلذلك تأوله وأن هذا لا نُضطر إليه"[٨].

قال السمين عن هذه الأوجه الثلاثة الأخيرة التي ذكرها أبو البقاء[٩]: "وفي هذه الأوجه – أي: الثلاثة الأخيرة- ما لا يخفى ولكنها قد قيلت"[١٠].

ويرى الباحث أن إعراب (قليل) في الآية على قراءة الرفع تقبل البدل من الضمير في (توليتم) وأن ما اعترض به من أن كل فعل يمكن نفيه لا يرد هذا الإعراب، لأن بعض الأفعال يظهر فيها معنى النفي؛ مثل: (تولى، وأبى، ...) فحملها على المعنى سائغ.

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٤٦٣/٢-٤٦٤، والدر المصون: ٤٧١/١، واللباب في علوم الكتاب: ٢٤٣/٢

(٢) البحر المحيط: ٤٦٤/٢

(٣) الدر المصون: ٤٧١/١

(٤) البحر المحيط: ٤٦٤/٢

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٠٤/٨

(٦) ينظر: التبيان: ٨٥/١

(٧) الدر المصون: ٥٨٩/٢

(٨) المصدر السابق: ٥٨٩/٢-٥٩٠

(٩) ينظر: التبيان: ٨٥/١

(١٠) الدر المصون: ٤٧١/١-٤٧٢

المسألة الثانية: إعراب (أكابر) في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾

عدَّ ابن عطية (أكابر) المفعول الثاني لِـ (جعلنا)، و(مجرميها) المفعول الأول[١]، وخطّأه أبو حيان، وقال: "كان حقه أن يقيد بمعرفة"[٢].

فقال الشاوي: **"من لم يجعله مضافا يمنع كونه جمع "أكبر"، بل له أن يدعي أنه جمع "كبير" على غير قياس، وإن كان "أفعل" و"أفاعل" قياسا، ولئن سلمنا فلا يراد به التفضيل، ثم إن في قوله: "مضاف إلى معرفة" بحثا؛ لأن "مجرميها" وصفٌ لا يتعرف بالإضافة، إذ ليس المراد به المضي بل الحال والاستقبال أو الاستمرار، فكيف يجعله مضافا لمعرفة؟ نعم على تعريف ما يفيد الاستمرار يصح ما قال"**[٣].

محل الاعتراض: إعراب (أكابر) في الآية موضع النزاع.

الأصل النحوي: القياس- جمع (أفعل) على(أفاعل) قياسًا.

علق الشاوي بما سبق على قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[الأنعام:١٢٣]؛ حيث عدَّ ابن عطية (أكابر) المفعول الثاني لـ (جعلنا)، و(مجرميها) المفعول الأول، وخطّأه أبو حيان، وقال: "كان حقه أن يقيد بمعرفة".

أقوال المعربين: للمعربين في إعراب (أكابر) في هذا الموضع أقوال:

القول الأول: أن (أكابر) مفعول ثانٍ لجعلنا؛

نقل ابن عطية عن القاضي أبي محمد قوله[٤]: "يعني أن التمثيل لهم، وجَعَلْنا في هذه الآية بمعنى صيرنا، فهي تتعدى إلى مفعولين الأول مُجْرِميها والثاني أَكابِرَ وفي الكلام على هذا تقديم وتأخير تقديره: (وكذلك جعلنا في كل قرية مجرميها أكابر)، وقدم الأهم؛ إذ لعلة كبرهم أجرموا، ويصح أن يكون المفعول الأول (أَكابِرَ)، و(مُجْرِميها) مضاف، والمفعول الثاني قوله: (فِي كُلِّ قَرْيَةٍ)".

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز: ٣٤١/٢

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٦٣٦/٤

(٣) المحاكمات: ٣١٠/١

(٤) المحرر الوجيز: ٣٤١/٢

وقال ابن جزي عن القول السابق: "إنه جيد في المعنى ضعيف في العربية"[١].

وذكر مكي أن (مجرميها): مفعول أول، و(أكَابِر) مَفْعُول ثَانٍ، وقال: "هُوَ الْمَعْنى الصَّحِيح"[٢].

وذكر الأنجري أن (جعلنا) بمعنى صيَّرنا، فيتعدى إلى مفعولين، و(مجرميها): مفعول أول، و(أكابر) : مفعول ثانٍ، وأن فيه ضعفًا من جهة الصناعة؛ لأن (أكابر) جمع (أكبر)، وهو من (أفعل) التفضيل، فلا يستعمل إلا بالإضافة، أو مقرونًا بمن[٣].

وجاء عن ابن قتيبة أنَّ (أكَابِرَ) مفعول ثانٍ لـ"جَعَلَ"، كأنَّ (جعل) عنده بمعنى (صَيَّرَ)، يتعدى إلى مفعولين[٤].

القول الثاني: أن (أكابر) مفعول أول لجعلنا

ذكر أبو حيان أنَّ (جعلنا) بمعنى (صيرنا) ومفعولها الأول (أكابر) و(في كل قرية) المفعول الثاني، و(أكابر) على هذا (مضاف) إلى (مجرميها). وقال: "أفعل التفضيل إذا كان بـ (مِن) ملفوظًا بها أو مقدرة أو مضافة إلى نكرة كان مفردا مذكرا دائما سواء كان لمذكر أو مؤنث مفرد أو مثنى أو مجموع، فإذا أنث أو ثني أو جمع طابق ما هو له في ذلك ولزمه أحد أمرين: إما الألف واللام أو الإضافة إلى معرفة، وإذا تقرر هذا فالقول بأن (مجرميها) بدل من (أكابر) أو أن (مجرميها) مفعول أول خطأ لالتزامه أن يبقى (أكابر) مجموعا وليس فيه ألف ولام ولا هو مضاف إلى معرفة فلا يجوز"[٥].

ورأى الشهاب: أنَّ (أكابر) أجري مجرى الأسماء لكونه بمعنى الرؤساء- كما نص عليه الراغب- وما ذكره أبو حيان إنما هو إذا بقي على معناه الأصلي[٦].

---

(١) التسهيل: ٢٧٤/١

(٢) مشكل إعراب القرآن: ٢٦٨/١

(٣) ينظر: البحر المديد: ١٦٦/٢

(٤) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: ٢١٧٥/٣

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٦٣٥/٢-٦٣٦

(٦) ينظر: روح المعاني: ٢٦٤/٤

وقال أبو البقاء: "و(جعلنا) بمعنى صيرنا، و(أكابر): المفعول الأول، و(في كل قرية): الثاني. و(مجرميها): بدل من (أكابر)، ويجوز أن تكون (في) ظرفا، ومجرميها المفعول الأول، و(أكابر) مفعول ثانٍ. ويجوز أن يكون (أكابر) مضافا إلى (مجرميها)، و(في كل) المفعول الثاني"(١).

وتبع الشنقيطي أبا حيان من وجه؛ فقال: "وأظهر أوجه الإعراب المذكورة في الآية عندي اثنان؛ أحدهما: أن (أكابر) مضاف إلى مجرميها، وهو المفعول الأول لجعل التي بمعنى صير، والمفعول الثاني هو الجار والمجرور، أعني في كل قرية. والآخر: أن مجرميها مفعول أول، وأكابر مفعول ثان، أي: جعلنا مجرميها أكابرها، والأكابر جمع الأكبر"(٢).

القول الثالث: قدَّر بعضهم المفعول الثاني محذوفا أي (فساقا) ليمكروا فيها؛ ذكره أبو حيان وقال عنه: "وهو ضعيف جدًا لا يجوز أن يحمل القرآن عليه"(٣).

القول الرابع: أن (جعل) بمعنى (خلق)؛ قال به ابن عاشور، وجعله الأظهر في نظم الآية.

و(جعل) يتعدى إلى مفعول واحد كقوله: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] فمفعوله: أكابر مجرميها. وقوله: ﴿فِي كُلِّ قَرۡيَةٍ﴾ ظرف لغو متعلق بـ (جعلنا)، وقُدِّم على المفعول - مع أنه دونه في التعلق بالفعل- لأن كون ذلك من شأن جميع القرى هو الأهم في هذا الخبر، ليعلم أهل مكة أن حالهم جرى على سنن أهل القرى المرسل إليها(٤).

ويرى الباحث أن رأي ابن عاشور هو الأقرب – والله أعلم- خروجًا من الخلاف؛ لأنك إذا أضفت الأكابر فقد أضفت النعت إلى المنعوت، وذلك لا يجوز عند البصريين(٥)، وإذا جعلته بمعنى (صيّر) كانت المآخذ على الأعاريب حاضرة كما في رد المعربين الأقوال الثلاثة الأُول.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ٥٣٦/١

(٢) أضواء البيان: ٤٩٢/١

(٣) البحر المحيط: ٦٣٥/٢-٦٣٦

(٤) التحرير والتنوير: ٤٨/٨

(٥) التفسير البسيط: ٧٩/٧

المسألة الثالثة: التسوية بالواو أو بأم؟

قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُواْ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ ۚ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٦١﴾﴾ [الأعراف:١٦١]: "وسواء قدموا الحطة على دخول الباب أو أخروها فهم جامعون في الإيجاد بينهما"(١)، فاعترض أبو حيان على تركيب الزمخشري بقوله: "تركيب غير عربي، وإصلاحه سواء أقدموا ... أم أخروها كما قال تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ ﴿٢١﴾﴾ [إبراهيم:٢١]"(٢).

فقال الشاوي: **"الذي رأيته بالواو، فاعتراض الالشيخ بأن العطف بـ (أم)، وكذا إن كان في نسخة الزمخشري بـ (أو) فالعربي بـ (أم) على أن القياس يقتضي الواو، ولذلك احتاجوا إلى التأويل بأن هذا يراد معناه، أي: الأمران سواء، وذلك أن هذا مما لا يغني متبوعُه؛ لأن التسوية تقتضي اثنين فاللائق الواو، فتأمله"**(٣).

محل الاعتراض: التسوية بـ (أو).

الأصل النحوي: القياس؛ اقتضاء القياس التسوية بالواو.

علق الشاوي بما سبق على اعتراض أبي حيان على الزمخشري في تسويته بِـ(أو)، وأنه اللائق والقياس يقتضي (الواو)، لا كما قال أبو حيان بـ (أَمْ).

أقوال المعربين: للمعربين في هذا أقوال:

الأول: وجوب التسوية بـ (أم)؛ قال به أبو علي(٤)، وتبعه أبو حيان(٥)، وابن هشام(٦)، والزركشي(٧).

---

(١) الكشاف: ١٧٠/٢

(٢) البحر المحيط: ٢٠١/٥

(٣) المحاكمات: ٣٤٨/١

(٤) ينظر: الحجة: ٢٦٦/١

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٢٠١/٥، والمحاكمات: ٣٤٨/١

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٦٣

(٧) ينظر: البرهان: ١٨٦/٤

قال أبوعلي: "لو أظهرت المصدرين اللذين دلّ عليهما لفظ الفعلين المذكورين في قوله تعالى: ﴿ٱصۡلَوۡهَا فَٱصۡبِرُوٓاْ أَوۡ لَا تَصۡبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ﴾ [الطور: ١٦] لقلت: سواء عليكم الجزع والصبر، ولم تقله بأو، كما قال تعالى: ﴿سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِ﴾ [الحج: ٢٥]، ولو قلت: سواء عليّ العاكف أو البادي، أو سواء عليّ الجزع أو الصبر، لكان المعنى سواء عليّ أحدهما، وسواء عليّ أحدهما كلام محال، لأن التسوية لا تكون إلا بين شيئين فصاعدًا"(١).

ورأى ابن هشام أن العطف بـ (أو) بعد الهمزة غير جائز، وأن الفقهاء وغيرهم قد أولعوا به فيكثرون من قول: (سواء كان كذا أو كذا)، وصوابه العطف بـ (أم)(٢).

الآخر: جواز التسوية بـ (أو)؛ وممن قال به: الفراء(٣)، والسيرافي(٤)، والرضي(٥)، والزجاج(٦)، وأبو حيان(٧).

قال الفراء: "وقوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ ١٩٣﴾ [الأعراف: ١٩٣]، ولم يقل: أم صمتُّم. وعلى هذا أكثر كلام العرب أن يقولوا: (سواء عليّ أقمت أم قعدت).ويَجوز: سواء عليّ أقمت أم أنت قاعد ... ويجوز مكان الواو (أو) لأن المعنى جزاء كما تقول: (اضربه قام أو قعد). فَ (أو) تذهب إلى معنى العموم كذهاب الواو"(٨).

واستعمل الزجاج (أو) في التسوية في حديثه عن (هيهات)، فقال: "فإذا فتحتَ وَقَفْت على التاء سواء عليك كنت تنوِّن في الأصل أو كنت مِمنْ لا ينَوِّن"(٩).

---

(١) الحجة: ٢٦٦/١

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٦٣

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٤٠١/١

(٤) ينظر: شرح السيرافي: ٤٣٤/٣-٤٣٥، وحاشية الشهاب: ٢٧١/١

(٥) ينظر: شرح الكافية: ٣٧٦/٢

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٢/٤

(٧) ينظر: البحر المحيط: ١٢/٤، والمقصود بذكر أبي حيان هنا الإشارة إلى أنه يستعمله – كما في الصفحة التالية- رغم اعتراضه على الزمخشري.

(٨) معاني القرآن: ٤٠١/١

(٩) معاني القرآن وإعرابه: ١٢/٤

وكرر أبو حيان في البحر المحيط استعمال (أو) مع التسوية؛ من ذلك ما يأتي[١]: "سواء المبتدأ والجملة بعده الخبر أو العكس"، و"صم بكم عمي فهم لا يرجعون جموع كثرة على وزن فُعْل، وهو قياس في جمع فعلاء وأفعل الوصفين سواء تقابلا، نحو: أحمر وحمراء، أو انفرد المانع في الخلقة، نحو: عذل ورتق"، و"سواء كانت على شكل السطح أو على شكل الكرة".

وإذا دخلت همزة الاستفهام بعد (سواء) لزِمت (أم) بعدها؛ مثل: (سواء عليّ أقمت أم قعدت)، فإذا عُطف بعدها أحد اسمين على آخر عُطف بالواو لا غير نحو: (سواء عندي زيد وعمرو)، وإن كان بعدها مصدران جاز العطف بأيهما؛ نحو: (سواء عليّ قيامك وقعودك)، وإذا كان بعدها فِعلان بغير استفهام عُطف أحدهما على الآخر بـ(أو) مثل: (سواء عليّ قمت أو قعدت)، وإنما دخلت في الفعلين بغير استفهام لما فيهما من معنى المجازاة فإذا قلت: (سواء عليّ قمت أو قعدت)، فتقديره: (إن قمت أو قعدت فهما عليّ سواء)[٢].

ونقل الصبَّان عن الدماميني قوله: "فإن قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه؛ لأنها تقتضي شيئين فصاعدًا و(أو) لأحد الشيئين أو الأشياء؟ قلت: وجهه السيرافي بأن الكلام محمول على معنى المجازاة. قال: فإذا قلت سواء عليّ قمت أو قعدت فتقديره إن قمت أو قعدت فهما على سواء، وعليه فلا يكون سواء خبرًا مقدمًا ولا مبتدأ كما قيل، فليس التقدير: قيامك أو قعودك سواء عليّ أو سواء عليّ قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أي: الأمران سواء، وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضي بمثل ذلك"[٣].

ويرى الباحث أن استعمال الزمخشري لِـ (أو) في التسوية استعمال صحيح؛ فقد جاء بـ(سواء) بلا همزة، وعطف بها بين فعلين، وهذا جائز. إنما المنع من (أو) وإلزام (أم) في حال وجود الهمزة.

---

(١) البحر المحيط: ٧٧/١، ١٢٣، ١٥٨

(٢) ينظر: شرح السيرافي: ٤٣٤/٣-٤٣٥، وحاشية الشهاب: ٢٧١/١

(٣) حاشية الصبان: ١٤٦/٣

مظاهر اعتداد الشاوي بالقياس في ترجيحاته:

الأول: معرفته بعلم الكلام؛ فلعلَّ معرفته بالمنطق والفلسفة، وتعمقه في علم الكلام؛ مما أدى إلى توسعه في القياس، والجدل، والتعليل، والتحليل، والنظر، والتأمل. ومن ذلك:

قوله: "وقياس الإنشاء على الخبر مما تنفر عنه طباع من مارس الكلام"[١]، وهذا يدلُّ على كثرة تأمُّله، وإطالة نظرِه في القول قبل إصدار الحكم عليه، وقوله عن مسألة وزن الأعمال – وهي مسألة عقدية-: إنها مبسوطة في علم الكلام[٢] في إشارة إلى معرفةٍ منه بذلك، وفي تعليقه عند قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا﴾ [البقرة:١٦٤] قال: "تعلم قاعدة المعطوف على الصلة، والمقدر له موصول باتحاد المصدق واختلافه، فإذا قلت: جاء الذي قام وقعد، فإن كانا لشخص واحد؛ فهو موصول واحد، والعطف على الصلة، وإن كانا لشخصين فهو من حذف الموصول؛ لاختلاف الماصدق، وعليه اختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٣] هل هو من حذف الموصول أم من العطف على الصلة على الخلاف في أن الثاني لأبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ أو هو النبي ﷺ"[٣]، وعند قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَخَافَآ﴾ [البقرة: ٢٢٩] قال: "وعدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود"[٤]، وعند قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ﴾ [المائدة: ٤٥] أكَّد أن: "المجرور وإن كان يتعلق بكونٍ مطلقٍ فجعْله خاصًّا من حيث المقام كـ(زيد على الفرس) أي: راكب لا يدفع أن المحذوف كون مطلق؛ لأن المقيّد بعضُ ماصدقاته، ونفي بعض الماصدقات بمقتضى المقام غير منافٍ، والكون المطلق لا بد من وقوعه في ضمنٍ خاص، وليس المراد وقوعَه بكونيته المطلقة، وغايته أنْ ينفى منهما عند نفي القرينة، ويعيَّنا عندها"[٥]، وعند قوله تعالى: ﴿وَنَكُونَ عَلَيۡهَا

---

(١) المحاكمات: ٨٦/١

(٢) المصدر السابق: ٢٩٢/١

(٣) المصدر السابق: ٥٢/١

(٤) المصدر السابق: ٩١/١

(٥) المصدر السابق: ٢٣٨/١

مِنَ ٱلشَّـٰهِدِينَ ﴿١١٣﴾﴾ [المائدة: ١١٣] قال: "فإنَّ جعْل المطلق خاصًّا بقرينة المقام لا ينفي الكون المطلق، فمن فسر (رجلًا) الشائعَ بأنه (زيد) لم يدفع إطلاق الرجل عليه؛ إذ هو من ماصدقاته"(١)، وعند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٩] قال: "توجيهه بتلخيص أن تقدير(أن) قبل (لا) يصيِّر النفي غير النفي السابق المتسلط، وهو كالعدول عند المناطقة بحيث يصير السلب جزءَ المفرد، وتقدير (أن) بعدها يصيِّر النفي هو النفي الأول، فـ(لا) تأكيد لـ(لا) الأولى"(٢)، وقال: "لا يحتاج إلى ترديد؛ لأن المراد المعنى لا غير؛ بدليل ذكره ماصدقها وهم الكفرة"(٣) تعليقًا عند قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الأعراف:١٦٨]، هذا دليلُ تأثره بالمنطق وعلم الكلام؛ فكان القياس عنده عالي المنزلة، اتخذ حيّزًا كبيرًا في ترجيحاته.

الثاني: تأثره بالفارسي وابن جني؛ يظهر على الشاوي تأثره بأبي علي الفارسي وبأبي الفتح ابن جني – وهما من هما في القياس- وهو خيرُ دليل على مكانة القياس عنده، فلقد تكرر ذكرهما في تعليقاته كثيرًا؛ كقوله: "نعم يستفاد من كلام (ع) ومن كلام أبي علي أن كل ما قصد لربط أو لابتدائية والباقي يصلح للإغناء عنه لا يجوز حذفه"(٤)، وكيف لا يؤثران فيه والفارسي هو القائل: "أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس"، وابن جني هو القائل: "مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"(٥).

الثالث: تنوع أحكام القياس عند الشاوي؛ فقد تنوعت الأحكام لدى الشاوي ومنها:

أولًا: الاطراد؛ فقد كان الشاوي يعلّل بالاطراد، ويؤكد على أولويته، ومن ذلك قوله: "فلعل الشيخ استنبط منه قياسًا مطردًا في كل جملة فيها إسناد إلى معرفة أو فيها معرفة ولو مفعولًا، فتأمله"(٦)،

---

(١) المحاكمات: ٢٦٢/١

(٢) المصدر السابق: ١٨٥/١

(٣) المصدر السابق: ٣٥٠/١

(٤) المصدر السابق: ٢٧٧/٢

(٥) ينظر: الخصائص: ٨٨/٢

(٦) المحاكمات: ٣٩٧/١

وقوله: "وحيث اجتمع موجبان أحدهما باطراد، والآخر دونه؛ فالحمل على المطرد متعيِّن، أو أولى"(١).

ثانيًا: الكثرة والفشوّ؛ يستعمل الشاوي مصطلحاتٍ للدلالة على الكثرة؛ كالشيوع والغلبة والفشوّ، من ذلك قوله: "لأن حذف حرف الجر معها مع نصب المجرور شائع"(٢)، واستعمل الغلبة في الترجيح والقبول؛ كما في ختام أحد تعليقاته إذ قال: "وإذا في الممكن الغالب الوقوع فلا اعتراض"(٣). وقد يرجح رأيًا ويقبله بكثرة القائلين به؛ قال: "وعدمُ إعادة الجار وجهٌ رجّحه كثير، فلا ينكر، وإن خالف البصريَّ"(٤)، وكما في قوله: "وكون البنوة والأبوة مصدرًا فاشٍ لا يخفى، لكن لا يلزم منه أنه لم يستعمل جمعًا، وقد حفظه والبيت منه كالخؤولة والعمومة، ودعوى حذف التاء منه لكثرة سماعها مقبولة، فلا يدعى في الخالي منها أنه على غير حذفها"(٥)، وقال: "وكثيرًا ما يطلقون الإضمار على الحذف، وعكسه"(٦)، ولكنْ مع هذا فهو لا يعتدُّ بهذه الكثرة في القياس؛ فقد صرَّح بذلك، فقال: "قد بيَّن أن مستنده الكثرة، والكثرة لا تستدعي القياس"(٧).

ثالثًا: القلة؛ لا يرى الشاوي العمل بالقليل الجائز في الشعر، ولا القياس عليه؛ يقول: "ما ذكره من وجوده مرفوعًا في الأشعار وإن جوزوه في الكلام فهو أقل من العمل وخارج عن القياس"(٨)، وينفي أن تكون القلة والندرة ناقضة لما ثبت من القواعد، فيقول: "قلَّ وندر لا تنقص به القواعد الأغلبية"(٩).

---

(١) المحاكمات: ٤٠٥/١

(٢) المصدر السابق: ٤٠٥/١

(٣) المصدر السابق: ٢٢/١

(٤) المصدر السابق: ٧٤/١

(٥) المصدر السابق: ١٥٦/٢

(٦) المصدر السابق: ١٥٩/١

(٧) المصدر السابق: ١٤٩/٢

(٨) المصدر السابق: ١٦٤/١

(٩) المصدر السابق: ٣٥٣/٢

رابعًا: الحسن؛ إذ يستعمل الشاوي في تعليقاته ألفاظًا تدل على تفضيل قولٍ والأخذ به؛ بالاستحسان والأولوية وعدم الوجوب؛ منها: (حسن – أحسن – أولى- لا يجب)، يقول في ختام تعليقه عند قوله تعالى: ﴿فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ﴾ [يوسف: ٧٤]: "فالأوجه كلها حسنة"(١)، ويقول: "فالبدل أحسن أو هو واجب"(٢) في تعليقه عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيۡتُمۡ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنكُمۡ وَأَنتُم مُّعۡرِضُونَ ٨٣﴾ [البقرة: ٨٣] بقراءة الرفع (قليلٌ)؛ إذ يرى أن البدل أحسن في إعراب (قليلٌ) والاستثناء موجب، وقال: "وما قاله الشيخ أحسن وأبعد عن الاستحالة والتكلف"(٣) في تعليقه عند آية: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢] حين جعل الضمير في (أمنيته) عائدًا على الشيطان، ويستحسن الشاوي الرأي -وإن كان العمل به قليلًا- حين يكون الآخر ممنوعًا؛ قال: "هذا حسن؛ لأنه انتقال مما لا وجه له – وهو ممنوع- لقليل؛ فهو شبه ارتكاب أخف الضررين"(٤).

خامسًا: الشذوذ؛ وهو أحد الأحكام النحوية التي يطلقها القائسون على الخروج عن القياس وعدم الاتساق مع المألوف من القواعد، وقد ورد عند الشاوي في ترجيحاته؛ يقول: "فيكون – أي: أَحَبُّ- عند التعدية بـ(إلى) شاذًّا؛ لأنه تفضيل من المفعول وهو شاذ، بخلاف ما إذا تعدى بـ(في) فإن اسم التفضيل مقيس"(٥)، ويمنع القياسَ الشاذ، والحملَ عليه مع إمكان غيره؛ يقول: "ولا يرتكب ما شذ قياسًا أو مُنع"(٦)، ويقول: "فعلى هذا القول فيه شذوذ من ثلاثة أوجه"(٧)، ويقول: "لأن (عليك) و(دونك) عند استعمالها لذلك أسماءُ أفعالٍ عاملة ولا يلحظ فيها ما كانت عليه من المعمولية فهي كسائر أسماء الأفعال العاملة يصح حذفها للدليل فلا يلزم حذف عوض ومعوض،

---

(١) المحاكمات: ٤٢٥/١

(٢) المصدر السابق: ٣٢/١

(٣) المصدر السابق: ١٠٣/٢

(٤) المصدر السابق: ١٥٦/٢

(٥) المصدر السابق: ٤١٤/١

(٦) المصدر السابق: ٢٣٤/٢

(٧) المصدر السابق: ٣٧٥/٢

نعم إغراء الغائب -كما هنا- شاذ كما ذكر فالحمل عليه عند إمكان غيره ضعيف، فالأولى (اِلْزموا سنةَ الله) أو (عليكم) مثلًا ..."[١].

سادسًا: القبح؛ كقوله: "وتنظيره بقوله: (من كانت أمك) صحيح؛ لأن وجوب التأنيث لتأنيث الخبر وإلا لم يجب، وسبب ذلك أنه يلزم من مراعاة اللفظ قبحٌ، وكلما لزم القبح أو اللبس وجب لحظُ المعنى كما نص عليه هو وغيره"[٢]، ويقول في العطف مع طول الفصل: "القبح فيما ينتظمهما عامل مفردين أو جملتين، أما جملٌ لا عامل ينتظمهما إنما فيها التناسب المعنوي كهذه المذكورة هنا فلا وجه للمنع"[٣].

سابعًا: البعد؛ كقوله: "مع ما في هذا القول من تضمن الحرف معنى حرفين وهو بعيد"[٤] مؤكدًا على أن القول البعيد غير معتدٍّ به عنده، وهو من الأحكام التي يطلقها في ترجيحاته لاستنكار قولٍ وردّه، ومع ذلك يقول: "فالبعيد خيرٌ من القاصر"[٥] مشيرًا إلى أن القول البعيد مقبول في حالة تعذر غيره.

ثامنًا: المنع؛ كقوله: "ما ذكره ممنوع؛ لأنه بعد وصول الفعل إليه لا يبقى على حاله، فيجب نيابة غيره"[٦]، وقال: "وتسليم (ح) له ممنوع"[٧]، وقال: "لأن فصل الضمير من غير موجب ولا مجوز ممنوع وثبوت النون مع الإضافة ممنوع، فذكر دفع ممنوع بممنوع ممنوع"[٨]، وقال: "وقول (ح) هو أبلغ في الامتناع ممنوع إذ ذكر ما شوهد منعه لا يفيد منع ما نوزع فيه مما لم يشاهد لا معنى ولا لغة"[٩]، يقول: "ولا يرتكب ما شذ قياسًا أو مُنع"[١٠].

---

(١) المحاكمات: ١/١٧٦

(٢) المصدر السابق: ١/١٣٤

(٣) المصدر السابق: ٢/٢٠٢

(٤) المصدر السابق: ١/٤٣١

(٥) المصدر السابق: ١/٢٩

(٦) المصدر السابق: ٢/١٢٥

(٧) المصدر السابق: ٢/١٨٥

(٨) المصدر السابق: ٢/١٩٩

(٩) المصدر السابق: ٢/٢٢٦

(١٠) المصدر السابق: ٢/٢٣٤

تاسعًا: الندرة؛ إذ يؤكد الشاوي على أن النادرَ لا يكون ناقضًا للقواعد والأصول؛ فإذا أطلقه فإنه يعني به حكمًا رادًّا لرأي سابقِه، يقول: "وما ذكره (ح) من الأمثلة النادرة التي ليست على مقتضى الأصل لا ينقض بها الأصل"(١)، ويقول: " فإنه قدَّم (ح) أنه نادر أو ضرورة"(٢)؛ في إشارة منه إلى أن بداية كلام أبي حيان وتقديمه لاعتراضه بالندرة وبالضرورة كافٍ لردِّ قوله ولعدم قبوله.

الثالث: استعماله القياس بأنواعه؛ فقد تعددت أنواع القياس عند الشاوي، ومنها:

أولًا: قياس الطرد؛ يكثر قياس الطرد في ترجيحات الشاوي، فيكرر عبارات دالة عليه؛ ك (أولى، ونظير،ومثل)، منها: قوله: "وإذا صح البدل في الاستفهام الذي في معنى النفي لمعناه ففي صريح النفي أولى"(٣)؛ فهو يرى جواز إعراب ما بعد (إلا) في الاستثناء الموجب بدلًا في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُۗ﴾ [الحج: ٥٢]؛ لأن (غير) صريحة في النفي، فصحّ البدل بعدها، لأن البدل صحيح في الاستفهام الذي في معنى النفي فهو أولى في صريح النفي. وقوله: "وإن صح التسويغ بالتفضيل فبالوصف أولى"(٤)، وذلك عند قوله تعالى: ﴿وَرَجُلٗا سَلَمٗا لِّرَجُلٍ هَلۡ يَسۡتَوِيَانِ مَثَلٗاۚ﴾ [الزمر: ٢٩] في قراءة الرفع على أنه مبتدأ وخبر؛ أي: (ورجلٌ سلمٌ)، وسوغه التفضيل عند أبي حيان، أما الشاوي فقد جعل الوصف مسوغًا، وقال: "هو أولى من التفضيل". وقال عند قوله تعالى: ﴿ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصۡنَامًا ءَالِهَةً﴾ [الأنعام: ٧٤]: "جعله منصوبًا بمحذوف مدلول عليه بالموجود لأنه أخذ مفعولًا بعده وهو (أصنام) ونظيره في التركيب: (سعيدًا ضربت كرزًا)"(٥). ومن ذلك قوله: "ومثالهما ما ذكره (ع) ونظيره:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى* وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كُنْت جَائِيَا

---

(١) المحاكمات: ١٢٦/٢

(٢) المصدر السابق: ٢٦٩/١

(٣) المصدر السابق: ٩٩/٢

(٤) المصدر السابق: ٢١٢/٢

(٥) المصدر السابق: ٣٠٠/١

بجر (سابق) على توهم الباء لقبول المحل لها فالتوهم تقدير ما ليس في المحل مما يقبله المقام"[١].

ومن ذلك قوله: "ولم يردَّه (ز) كقوله: كأنه في قوة إنزاله وحيث كان كذلك كان نظير قولك: رأيت أسدًا زيدًا وتريد بالأسد الحقيقة وتريد بزيد الحقيقة وكأنه أسد لشجاعته"[٢].

ثانيًا: قياس الشبه؛ قال الشاوي عن حمل اسم الفاعل على الفعل عند قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلۡ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ ۝٥٤﴾ [الصافات:٥٤]: "... والأولى تخريج أبي الفتح وهو: أن اسم الفاعل شُبِّه بالفعل فتثبت نونه مع الياء كما تثبت في الفعل مع الياء- وإن كانت الياء مع الفعل منصوبة ومع الوصف مضافًا إليها- ولذلك لم يأت إلا في الشعر أي: حمل اسم الفاعل على الفعل"[٣]. وقال عن حمل اسم التفضيل على اسم الفاعل عند قوله تعالى: ﴿وَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ هُمُ ٱلۡأَخۡسَرُونَ ۝٥﴾ [النمل:٥]: "مراد ابن عطية النظر في التعليل في قوله: إن أضيف تقوى رتبته في الأسماء فإنه قويُّ الرتبة في الاسمية، وقد جُمع الوصف والمصدر فكيف به؟ لأنه لمعنى ثابت فلا يشبه الفعل وليس منع جمعه لأجل ذلك بل لأجل قصد التفضيل والزيادة، فهو في قوة مفرد أبدًا، فإذا قلت: الزيدون أفضل من عمرو كان معناه: يزيد فضلهم، والفضل واحد، وليس القصد الإخبار بذواتهم ومجرد الوصف، فإن حُلِّي بأل أو أضيف لمعرفة سُلخ عنه التفضيل وصار بمعنى فاضل فهو كاسم الفاعل يجب مطابقته"[٤].

ثالثًا: قياس العلة؛ قال الشاوي عند قوله تعالى: ﴿وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي﴾ [آل عمران:٤٣]: "هذا تحامل على تاج المفسرين[٥]، وما ذكره من الاحتمالات لا يدفع إشكالَ كون اللفظ جاء فيه تأخير ما عُلم تقديمه، وفرق بين المحتمِل والنص، وجواب كلام (ع) أن كل ما جاز احتمالًا جاز نصًّا؛ إذ لا تحقُّق للاحتمال دون الوقوع، فكما جاز (قام زيد وعمرو) وفي الواقع تقدم (عمرو) يجوز ﴿وَٱسۡجُدِي

---

(١) المحاكمات: ٢/٢٨٧

(٢) المصدر السابق: ٢/٢٨٩

(٣) المصدر السابق: ٢/١٩٩

(٤) المصدر السابق: ٢/١٤٢

(٥) يعني الشاوي بتاج المفسرين ابنَ عطية.

وَٱرۡكَعِي﴾"[1]؛ فالشاوي يعلل تقدم السجود على الركوع في الآية لفظًا على جواز تقدم (زيد) على (عمرو) في الجملة لفظًا وتأخره حكمًا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَوِ ٱطَّلَعۡتَ عَلَيۡهِمۡ لَوَلَّيۡتَ مِنۡهُمۡ فِرَارٗا وَلَمُلِئۡتَ مِنۡهُمۡ رُعۡبٗا ١٨﴾[الكهف:١٨]، فإن الرعب قد تأخر ذكره في الآية، وهو حتمًا سيتقدم على الفرار واقعًا. ويقول في إدخال همزة الاستفهام على الفعل في قوله تعالى: ﴿أَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ١﴾ [الماعون:١]: "وأما إدخاله الهمزة على فعل الإنشاء فقد جرى استعمال (نعم) و(بئس) لشدة الجمود مجرى الأسماء فكما دخل حرف الجر ظاهرًا عليهما وإن كان التحقيق مؤولًا. كذلك يدخل الاستفهام مؤولًا بذلك"[2].

(١) المحاكمات: ١٣٧/١

(٢) المصدر السابق: ٣٥٨/٢

المبحث الثاني: العلة في ترجيحات الشاوي

العلة لغةً: المرض، صاحبُها مُعْتَلٌ. والعِلَّة: حدثٌ يَشْغَلُ صاحبه عن وجهه. والعَلِيل: المريضُ[١]، وهي عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمى المرض علة؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف[٢]. والعلة: السبب، يقال: قد اعتلّ، وهذه علته؛ أي: سببه[٣].

واصطلاحًا: ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه[٤].

واعتلالات النحويين – كما ذكر الدينوري– صنفان[٥]:

الأول: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وهم لها أكثر استعمالًا وأشد تداولًا، والمشهورة منها أربعة وعشرون نوعًا: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى.

والآخر: علة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم.

وقد اعتد الشاوي بالتعليل كثيرًا في ترجيحاته، **وسأحاول إظهار ذلك في الآتي من المسائل المدروسة وما يتبعها من مظاهر.**

---

(١) العين: ٨٨/١

(٢) التعريفات: ١٥٤

(٣) القاموس المحيط: ١٠٣٥/١

(٤) التعريفات: ١٥٤

(٥) ينظر: الاقتراح: ٢٢٧-٢٣٨

المسألة الأولى: تناسب الأفعال

اعترض أبو حيان على عطف الزمخشري (أَحلَّ)[١] في قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ﴾ [النساء:٢٤] على ناصب (كتاب)، أي: كَتَب الله عليكم تحريم ذلك، وأَحَلَّ الله لكم ما وراء ذلكم، ومن قرأ (وأُحِلَّ لكم)[٢] فهو معطوف على (حُرِّمت)[٣]، قال أبو حيان: "لأن اختياره التفرقة بين القراءتين غير مختار؛ لأن انتصاب (كتاب) إنما هو انتصاب المصدر المؤكد لجملة (حرمت) وجملة (أحل) مؤسسة؛ فلا تعطف على مؤكدة"[٤].

فقال الشاوي: **"قصد الزمخشري مناسبة الأفعال بعضها بعضا، فإنّ "كَتب" المقدر مبنيا للفاعل و"أَحَلّ" كذلك، بخلاف "حُرِّمت" وعلى قراءة "أُحِلّ" مبنيا للنائب يناسب "حُرّمت"[٥].**

موضع الاعتراض: عطف الجمل المتناسبة

الأصل النحوي: القياس- علة مناسبة

بدأ الشاوي كلامه السابق بتبيين علة الزمخشري في هذا العطف، وهي تناسب الأفعال؛ المبنية للمعلوم تعطف مع بعضها، والمبنية للمجهول تعطف مع بعضها.

ففي قراءة (أَحلَّ) جعله متناسبًا مع الفعل المقدر (كَتَب) الناصب للمصدر (كتاب)، أما في قراءة (أُحلَّ) فجعله متناسبًا مع (حُرّمت) في الآية السابقة ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾ [النساء: ٢٣].

أقوال المعربين: للمعربين قولان في هذا الموضع، هما:

---

(١) قراءة السبعة ما عدا حمزة والكسائي وحفصًا، ينظر: البحر المحيط: ٥٨٦/٣، ومعاني القراءات للأزهري: ٣٠٠/١-٣٠١

(٢) قرأ بها من السبعة: حمزة والكسائي وحفص، ينظر: السبعة في القراءات: ٢٣١، ومعاني القراءات: ٣٠٠، وحجة القراءات: ١٩٨.
وقرأ بها أبو جعفر وخلف؛ ينظر: المبسوط: ١٧٨

(٣) ينظر: الكشاف: ٥٨٦/٣

(٤) البحر المحيط: ٥٨٧/٣

(٥) المحاكمات: ١/ ١٨٦

الأول: مراعاة تناسب الأفعال في العطف

فمن قرأ (أَحَلَّ) فهو لقرب اسم (الله) من الفعل، فأسنده إليه على تقدير: (كتاب الله ذلك عليكم، وأَحلَّ لكم)، ومن قرأ (أُحِلَّ) فإنه أجراه على أول الآية السابقة (حُرِّمَتْ عليكم)؛ فأجرى التحليل على لفظ التحريم؛ لتسابق الألفاظ ولئلا تختلف[١]. فلما حرم الله تعالى من ذكر تحريمه في قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] وعنى به نكاح الأمهات ومن ذكر معهن، ثم عطف عليه قوله: {وأحل لكم ما وراء ذلكم} اقتضى ذلك إباحة النكاح فيمن عدا المحرمات المذكورة[٢].

قال الزمخشري: "فإن قلت: علام عطف قوله (وَأُحِلَّ لَكُمْ)؟ قلت: على الفعل المضمر الذي نصب (كِتابَ اللَّهِ) أي: كتب اللَّه عليكم تحريم ذلك، وأحلّ لكم ما وراء ذلكم. ويدل عليه قراءة اليماني: (كتب اللَّه عليكم)، وأحلّ لكم. وروي عن اليماني: كتب اللَّه عليكم، على الجمع والرفع أي: هذه فرائض اللَّه عليكم. ومن قرأ: (وأُحِلّ لكم) على البناء للمفعول، فقد عطفه على (حُرِّمت)"[٣].

ويقول القرطبي: "(وَأُحِلَّ لَكُمْ) عطف على الفعل المضمر الذي نصب (كتاب الله)"[٤].

قال النسفي: "أي: كتب الله عليكم تحريم ذلك وأحل لكم (مَّا وَرَاء ذلكم) ما سوى المحرمات المذكورة"[٥].

ذكر ابن عاشور أن (وأُحِلَّ لكم) عطف على قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] وما بعده، فالْتأمَتِ الجمل الثلاث في الخبرية المراد بها الإنشاء، وفي الفعلية والماضوية، وأنها على البناء للنائب على طريقة ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾، ويكون الإسناد في قوله: (حُرِّمت) على البناء

---

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية: ١٢٨١/٢-١٢٨٢

(٢) أحكام القرآن للجصاص: ١٨٤/٢

(٣) الكشاف: ٤٩٧/١

(٤) تفسير القرطبي: ٦٨/٢

(٥) مدارك التنزيل: ٣٤٨/١

للمجهول؛ لأن التحريم مشقة فليس المقام فيه مقام منة بعكس إسناد التحليل إلى الله في قراءة (وأَحَلَّ لكم) إظهارًا للمنة"[١].

الثاني: عدم مراعاة التناسب بين الأفعال في العطف

قال أبو حيان: "قرأ حمزة والكسائي وحفص: (وأُحِلَّ) مبنيا للمفعول، وهو معطوف على قوله: (حُرِّمت عليكم). وقرأ باقي السبعة: (وأَحَلَّ) مبنيا للفاعل، والفاعل ضمير يعود على الله تعالى، وهو أيضا معطوف على قوله: (حُرِّمت)، ولا فرق في العطف بين أن يكون الفعل مبنيا للفاعل، أو للمفعول، ولا يشترط المناسبة ولا يختار، وإن اختلف الفاعل المحذوف لقيام المفعول مقامه، والفاعل الذي أسند إليه الفعل المبني للفاعل، فكيف إذا اتحد كهذا، لأنه معلوم أن الفاعل المحذوف في (حُرِّمت) هو الله تعالى، وهو الفاعل المضمر في: (أَحَلَّ) المبني للفاعل". وردَّ على الزمخشري في كلامه السابق بقوله: "ففرق في العطف بين القراءتين، وما اختاره من التفرقة غير مختار؛ لأن انتصاب (كتابَ الله عليكم) إنما هو انتصاب المصدر المؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله: (حُرِّمت)، فالعامل فيه وهو كتب، إنما هو تأكيد لقوله: (حُرِّمت)، فلم يؤت بهذه الجملة على سبيل التأسيس للحكم، إنما التأسيس حاصل بقوله: (حُرِّمت)، وهذه جيء بها على سبيل التأكيد لتلك الجملة المؤسسة، وما كان سبيله هكذا فلا يناسب أن يعطف عليه الجملة المؤسسة للحكم، إنما يناسب أن يعطف على جملة مؤسسة مثلها، لا سيما والجملتان متقابلتان: إذ إحداهما للتحريم، والأخرى للتحليل، فناسب أن يعطف هذه على هذه. وقد أجاز الزمخشري ذلك في قراءة من قرأ: (وأَحَلَّ) مبنيا للمفعول، فكذلك يجوز فيه مبنيا للفاعل، ومفعول (أَحَلَّ) هو: (ما وراء ذلكم)"[٢].

---

(١) التحرير والتنوير: ٧/٥

(٢) البحر المحيط: ٥٨٦/٣-٥٨٧

وقال السمين: "الجملة الفعلية من قوله: (حُرِّمت) والمحرِّم والمحلِّل هو الله تعالى في الموضعين، سواء صرح بإسناد الفعل إلى ضميره أو حذف الفاعل للعلم به"، وعدَّ كلام الزمخشري السابق ادّعاءً، وتبع أبا حيّان في رده عليه ومنع التفرقة بين القراءتين[١].

ويرى الباحث أن البناء للمعلوم أو للمجهول ليس فيه إظهارٌ للمنة من عدمها؛ بدليل قراءة (أُحِلَّ) فهي منّة، وجاءت على البناء للمجهول، وعلى هذا فالراجح – والله أعلم- ما ذكر أبو حيان من عدم اشتراط المناسبة ولا اختيارها.

(١) الدر المصون: ٣/٦٥٠

المسألة الثانية: وزن (أيّدتك)

جعل الزمخشري (أيّدتك) في قوله تعالى: ﴿إِذۡ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِ﴾ [المائدة: ١١٠] على وزن أَفْعَلْتُك[١]، وهو فاعَلْتُك عند ابن عطية[٢]، واعترض أبو حيان عليهما بأن وزنه: فَعَّلْتُك، وأنه لم يفهم مراد ابن عطية من قوله: "يظهر في القراءتين أنه أفعلتك ثم اختلف الإعلال"[٣].

فقال الشاوي: "**معناه ومراده أن الأصل "أَفْعَلْتُكَ" بهمزتين فإما قلبت الثانية ألفا عملًا بحكم اجتماع الهمزتين والثانية ساكنة بعد فتح، فصار "فَاعَلْتُكَ" صورةً، وإن كان في الحقيقة على "أَفْعَلْتُكَ"، وإما على قراءة التشديد فقلبت الثانية ياءً وأدغمت في الياء فهو "أَفْعَلْتُكَ"، هذا معنى كلام (ع)**"[٤].

موضع الاعتراض: وزن (أَيَّدْتُكَ)

الأصل النحوي: القياس- علة اجتماع

بدأ الشاوي تعليقه بتبيين مراد ابن عطية في وزن (أَيَّدْتُكَ) من الآية موضع النزاع.

أقوال المعربين: للمعربين في وزن (أَيَّدْتُكَ) أقوال يمكن سردها كما يلي:

قال الفراء: "وقوله: (إِذْ أَيَّدْتُكَ) ... عَلَى (فعَّلْتُكَ) كما تَقُولُ: قَوَّيْتُكَ. وقرأ مجاهد (آيَدْتُكَ) عَلَى (أَفْعَلْتُكَ). وقال الكسائي: (فَاعَلْتُكَ)، وهي تَجوز. وهي مثل (عاونتك)"[٥].

وللزجاج أنه قرئ (أَأْيَدْتُكَ) على (أَفْعَلْتُكَ) من الأيد، و(آيَدْتُكَ) على (فَاعَلْتُكَ)، أي: عاونتك"[٦].

وقال الطبري: "وقد اختلف أهل العربية في"أَيَّدْتُكَ"، ما هو من الفعل؛ فقال بعضهم: هو(فَعَّلْتُكَ)، من (الأيد)، كما قولك: (قوّيتك) (فعّلت) من (القوّة)، وقال آخرون: بل هو

---

(١) ينظر: الكشاف: ٦٩١/١

(٢) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٥٧/٢

(٣) البحر المحيط: ٤٠٦/٤

(٤) المحاكمات: ٢٦٠/١

(٥) معاني القرآن: ٣٢٥/١

(٦) معاني القرآن وإعرابه: ٢١٩/٢

(فاعلتك) من(الأيد)، وروي عن مجاهد أنه قرأ: (إذْ آيَدْتُك) ، بمعنى(أفعلتك)، من القوّة والأيد"[١].

وفي قراءة مجاهد (آيدتك)، قال ابن مجاهد: (فاعلتك)، وردَّه ابن جني بأنه (أفعلتك) من (الأَيْد)، وجعله (فاعلتك) لا وجه له، وذكر قول أبي علي: إنما كثر فيه (أيَّدتك) فعَّلتك؛ لما يعرض في آيدتُك من تصحيح العين مخافة توالي إعلالين في آيدتك.

وأنشد: يُنْبي تجاليدي وأَقتادَها ناوٍ كرأس الفدَنِ المُويَد

فاسم المفعول (مُويَد) على مُفعَل كمُكْرَم، ولو كان (آيدتك) على فاعلتك؛ لكان اسم (مُؤايَد) كمقاتَل[٢].

وقال ابن عطية: "وقرأ جمهور الناس «أيّدتك» بتشديد الياء، وقرأ مجاهد وابن محيصن «آيدتك» على وزن فاعلتك ويظهر أن الأصل في القراءتين «أيدتك» على وزن أفعلتك، ثم اختلف الإعلال، والمعنى فيهما قويتك من الأيد[٣].

وقال أبو حيان: "قرأ الجمهور بتشديد الياء، وقرأ مجاهد وابن محيصن أيدتك على أفعلتك"، ورد على ابن عطية بقوله: "والذي يظهر أن (أيد) في قراءة الجمهور ليس وزنه (أَفْعَلَ) لمجيء المضارع على يؤيد فالوزن فعل ولو كان أفعل لكان المضارع يؤيد كمضارع آمن يؤمن وأما من قرأ آيد فيحتاج إلى نقل مضارعه من كلام العرب فإن كان يؤايد فهو فاعَل وإن كان يؤيد فهو أفعَل"[٤].

وتبع السمين أبا حيان، فقال: "والصحيح أن فاعَل وأفعَل هنا بمعنى واحد وهو قويناه. وقد فرق بعضهم بينهما فقال: «أما المد فمعناه القوة، وأما القصر فمعناه التأييد والنصر» ، وهذا في الحقيقة ليس بفرق، وقد أبدلت العرب في آيد على أفعل الياء جيما فقالت: آجده أي قواه، قال الزمخشري:

---

(١) تفسير الطبري: ١١/٢١٣-٢١٤

(٢) المحتسب: ١/٩٥-٩٧

(٣) المحرر الوجيز: ٢/٢٥٧

(٤) البحر المحيط: ٤/٤٠٦

يقال: الحمد لله الذي آجدني بعد ضعف وأوجدني بعد فقر، وهذا كما أبدلوا من يائه جيما فقالوا: لا أفعل ذلك جد الدهر أي: يد الدهر، وهو إبدال لا يطرد"[١]، وتبعهما صاحب اللباب[٢].

وملخص ما مضى: أن (أيّدتك) عند الزمخشري على (أفْعَلْتُك)، وعند ابن عطية على (فاعَلتُك)، وقال أبو حيان: ويحتاج إلى نقل مضارعه من كلام العرب، فإن كان (يؤايد) فهو (فاعَل)، وإن كان (يؤيد) فهو (أفعَل)[٣].

وبناءً على ما سبق من خلاف فإن هناك ثلاثة أوزان محتملة لوزن الفعل (أيَّد) هي:

الأول: (أَفْعَل)؛ قال به الزمخشري، والثاني: (فاعَل)؛ قال به ابن عطية، والثالث: (فَعَّل)؛ قال به أبو حيان.

ويرى الباحث صحة ما ذهب إليه أبو حيان بأن وزنه (فعَّل)؛ قال الشهاب: (أيد) بالتشديد وزنه (فعَّل) لا غير على الصحيح، ولا يحتاج في ثبوت هذه اللغة إلى سماع المضارع، نعم يحتاج إليه في كون وزنه أفعَل أو فاعَل كما قيل لأنه اكتفى بمضارع الآخر، ويكفي لثبوته القراءة به ومعناهما واحد، وقيل معناه بالمدّ القوّة، وبالتشديد النصر، وهما متقاربان لأنّ النصر قوّة[٤].

---

(١) الدر المصون: ٤٩٦/١-٤٩٧

(٢) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٢٦٥/٢

(٣) ينظر: نواهد الأبكار: ٣١٧/٣، وروح المعاني: ٥٤/٤

(٤) حاشية الشهاب: ٢٩٨/٣

المسألة الثالثة: العطف على معمولي عاملين

قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٣ وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ۝٤ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ۝٥﴾ [الجاثية: ٣-٥]: "وأمّا قوله آياتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ فمن العطف على عاملين، سواء نصبت أو رفعت، فالعاملان إذا نصبت هما: إن، وفي: أقيمت الواو مقامهما، فعملت الجر في اخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهار"(١)، واعترض عليه أبو حيان(٢).

فقال الشاوي: **"هذه المسألة هي مسألة العطف على معمولي عاملين وفيها خلاف ثالثه إن تقدم المجرور جائز، وعلى المنع يقدر (في) أخرى غير الأولى، ووجه المنع أن (الواو) لا تنوب مناب عاملين لضعفها. فالمؤاخذة للزمخشري من حيث قال، فعملت إلا أن تكون نسبة العمل إليها مجازًا للنيابة فيصح"**(٣).

موضع الاعتراض: العطف على معمولي عاملين

الأصل النحوي: القياس- علة ضعف

بدأ الشاوي تعليقه بالتعريف بهذه المسألة الخلافية مضيفًا قولًا ثالثًا، ومبيّنًا وجه المنع بأنه ضعف الواو تأييدًا لأبي حيان في اعتراضه.

ويَمنع هذا العطف أكثرُ البصريين، ويجيزه أكثرُ الكوفيين(٤). وقد نقل السيوطي الخلاف في هذه المسألة فقال: "اختلف في جواز العطف على معمولي عاملين؛ فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرد وابن السراج وابن هشام(٥). وجوزه الأخفش والكسائي والفراء والزجاج"(٦).

---

(١) الكشاف: ٢٨٤/٤

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٤١٣/٤

(٣) المحاكمات: ٢٤٠/٢

(٤) روح المعاني: ١٣٨/١٣

(٥) لعل المعني هشام لا ابن هشام، كما جاء في: مغني اللبيب: ٦٣٢، وشرح التصريح: ٧٢٩/١، وحاشية الصبان: ١٨٢/٣، وابن هشام يجيز.

(٦) الإتقان: ٣٨٣/٢، ومعترك الأقران: ٥٠٠/٣

قال الرضي: "معنى قولهم: العطف على عاملين، أن تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع أو متفقين كالمنصوبين أو المرفوعين على معمولي عاملين مختلفين، نحو: إن زيدا ضرب عمرا وبكراً خالداً. وهذا عطف متفقي الإعراب على معمولي عاملين مختلفين. وقولك: إن زيداً ضرب غلامه وبكرا أخوه، عطف مختلفي الإعراب، ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما. فهذا القول منهم على حذف المضاف"(١).

أقوال المعربين: للمعربين في مسألة العطف على معمولي عاملين قولان:

الأول: المنع؛ وهو رأي سيبويه(٢)، والمبرد(٣)، وابن السراج(٤)، وابن خالويه(٥)، ومكي(٦)، وأبو علي(٧)، وغيرهم(٨).

قال سيبويه: "وتقول: ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ، وإن شئت نصبتَ شحمةً. وبيضاءُ في موضع جرٍّ، كأنك أظهرت كلَّ فقلتَ ولا كلُّ بيضاءَ"(٩)، وهذا على تقدير مضاف هو (كل) أخرى.

وقال المبرد عن هذا العطف: "وكان أبو الحسن الأخفش يجيزه وقد قرأ بعض القراء ﴿وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ۝﴾ فعطف على (إنَّ) وعلى (في)، وهذا عندنا غير جائز"(١٠).

وابن السراج يرى هذا العطف خطأ قياسًا، ولم يُسمَع عن العرب(١١)، وابن خالويه يضعِّفُه(١٢).

---

(١) ينظر: شرح الكافية ١/ ٣٢٤

(٢) ينظر: الكتاب: ١/٦٥-٦٦

(٣) ينظر: المقتضب: ٤/١٩٥

(٤) ينظر: الأصول: ٢/٧٥

(٥) ينظر: الحجة: ٣٢٥

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/٦٥٩

(٧) ينظر: الحجة: ٦/١٧٢

(٨) ينظر: تفسير القرطبي: ١٦/١٥٧، ومغني اللبيب: ٦٣٤، وحاشية الصبان: ٢/٣٥١

(٩) الكتاب: ١/٦٥-٦٦

(١٠) المقتضب: ٤/١٩٥

(١١) ينظر: الأصول: ٢/٧٥

(١٢) ينظر: الحجة: ٣٢٥

وقال مكي: "وتقدر حذف (في) من قوله تعالى: ﴿وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ أي: وفي اختلاف الليل والنهار فتحذف (في)؛ لتقدم ذكرها في قوله تعالى ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾، وفي قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلۡقِكُمۡ﴾ فلما تقدمت مرتين حذفها مع الثالث لتقدم ذكرها فبهذا يصح النصب في آيات الآخرة وإن لم تقدر هذا الحذف كنت قد عطفت على عاملين مختلفين وذلك لا يجوز عند البصريين"[١].

الآخر: الجواز؛ نُقل عن الأخفش، والكسائي، والفراء، والزجاج[٢].

وأجازه ابن هشام بأنه قد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه، ومثَّل بالآية المتقدم ذكرها، وقال: "آيات الأولى منصوبة إجماعًا؛ لأنها اسم إنَّ، والثانية والثالثة قرأهما الأخوان بالنصب، والباقون بالرفع، وقد استُدل بالقراءتين في (آيات) الثالثة على المسألة"[٣].

ويرى الباحث – على الرغم من أن الغالبية من المعربين على منع العطف على معمولي عاملين– أنَّ البقاء مع الظاهر كما جاء عن ابن هشام، وذهب إليه الزمخشري من قبلُ هو الراجح في المسألة، لأن عدم التقدير أولى من التقدير.

---

(١) مشكل إعراب القرآن: ٦٥٩/٢

(٢) ينظر: التسهيل: ١٧٨، ومغني اللبيب: ٦٣٢، وشرح التصريح: ٧٢٩/١، وحاشية الصبان: ١٨٢/٣،

(٣) مغني اللبيب: ٦٣٣– ٦٣٤

مظاهر اعتداد الشاوي بالعلة في ترجيحاته:

يمكن الوصول إلى اعتداد الشاوي بالعلة من خلال تنوعها في ترجيحاته، ومن أهمها العلل الآتية:

الأولى: علة سماع

ويندرج تحتها مصطلحات أهمها: (العربي- العرب - اللغة- الفصيح ...)؛ يقول: "ونفيُ كون الأبوة والبنوة جمعًا غيرُ مقبول؛ لأن من حفظ حجة، وكون البنوة والأبوة مصدرًا فاشٍ لا يخفى، لكن لا يلزم منه أنه لم يستعمل جمعًا، وقد حفظه والبيت منه كالخؤولة والعمومة، ودعوى حذف التاء منه لكثرة سماعها مقبولة، فلا يدعى في الخالي منها أنه على غير حذفها"(١). ويقول معللًا اعتراض أبي حيان على الزمخشري في العطف بأو: "الذي رأيته بالواو فاعتراض الشيخ بأن العطف بـ(أم)، وكذا إن كان في نسخة الزمخشري بـ (أو) فالعربي بـ (أم) على أن القياس يقتضي الواو، ولذلك احتاجوا إلى التأويل بأن هذا يراد معناه، أي: الأمران سواء، وذلك أن هذا مما لا يغني متبوعُه؛ لأن التسوية تقتضي اثنين فاللائق الواو"(٢). ويقول: "وأما (كان) وأخواتها فعوامل لفظية، فإذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذه الأفعال لم يكن إعمال الفعل المقدّم لازمًا؛ لأن العرب إذا قدمت عاملين لفظيين قبل المعمول ربما أعملت الأول وربما أعملت الثاني كما كان ذلك في باب الإعمال، فالصحيح إذن جواز تقديم الخبر على الاسم"(٣). كما يعلل بالثبوت في لغة، يقول: "على اللزوم يكون (شيء) صادقًا على العفو، ومن ثم قال (ح): الإسناد إليه مجازي تشبيهًا للمصدر. وعلى تعديه يكون صادقا على الجناية أو على أثرها، وهو غير مصدر هذا الفعل فهو مفعول به، ورده على الزمخشري بأن تأويله – أي: عفا- بـ"محا" لا يكون جرأةً حقٌ، لقوله: ثبت قولهم عفا أثرَه: محاه، وحيث ثبت لغة كيف يكون جرأة؟ "(٤). ويعلل بالفصيح، كقوله عند قوله تعالى ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]: "ما

---

(١) المحاكمات: ١٦٤/١

(٢) المصدر السابق: ٣٤٨/١

(٣) المصدر السابق: ٣٥٤/١

(٤) المصدر السابق: ٥٩/١

ذكره الشيخ (ح) مصادفةً، فمثله؛ لأن التذكير يعني الإتيان بالتاء كذكر المعدود، وهو الفصيح، فكيف يكون خروجا عن كلامهم؟"[١]، و"مررت بزيد وعمرًا؛ لأن ظهور نصب (زيد) ليس فصيحًا؛ لتوقف حذف حرف الجر على الفعل، وما كان كذلك فغير مقيس"[٢].

الثانية: علة مشابهة

يقول: "فأفرد قوله (له) بعد قوله (خالدين)، لكن اعتراضه عليه غير وارد؛ لأن مراد التاج (ع) أن من راعى المعنى أولًا لم يجز الرجوع إلى اللفظ؛ لأنه شبه الرجوع من الحقيقة إلى المجاز"[٣].

ويقول: "يشير إلى أن الجملة الحالية المصدرة بالمضارع المثبت يجب تجريدها من واو الحال لأن المضارع كالمفرد وهو لا يقرن بالواو فكذلك ما أشبهه فإن ورد مقرونا بها أُوِّل بتقدير اسم يسند المضارع له فتكون اسمية فلا تمتنع الواو"[٤]. ويقول: "لأن الفضلة المحتاج إليها كالعمدة لا تحذف إلا لدليل"[٥]. ويقول في الشبه بين التمني والترجي: "لا فرق بينهما إلا من حيث الأداة ليت ولعل ومن حيث التعبير والتفسير وهذا لا يضر في المقام لأن الجميع مستقبل محبوب نعم جواب ليت متفق على نصبه وجواب لعل مختلف فيه فالتجوز في الإطلاق لا يضر مع العلم بالمراد"[٦].

الثالثة: علة استغناء

من ذلك قوله عند ﴿إِنَّ ٱلۡبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا﴾ [البقرة: ٧٠]: "تشديد الشين مع بقاء اللفظ بتاء أَوْهَمَ تاءين في الفعل ولا تاءين فيه فخُرج على ما ذكر وإن كان فيه بعد من ادعاء (ح) الضرر المحوج لهم للوصل بسبب نية التاء فبُني، ولكن استغنى عنه في وصل البقرة بها، فالبعيد خيرٌ من القاصر"[٧].

---

(١) المحاكمات: ٩٥/١

(٢) المصدر السابق: ٥١/١

(٣) المصدر السابق: ١٩/١

(٤) المصدر السابق: ٢٥/١

(٥) المصدر السابق: ٧٩/١

(٦) المصدر السابق: ٣٢٩/٢

(٧) المصدر السابق: ٢٩/١

وقوله: "مراد الزمخشري أنه بعطفه على الأول، وصيرورته معه كالشيء الواحد يكفي الربط الكائن في "أحيا" لعطفه بالفاء؛ للاستغناء بها عن الرابط في جملتها، أو غيرها والكفاية بضمير واحد؛ ولما فيها من الربط والسببية تصيّر الجملتين جملة واحدة فيكتفى برابط"(١). وقوله: "الإخبار بالمبني فيه خلاف، ووجه منعِه أنه أشبهَ في الاستغناء به عما بعده (لا) و(نعم) فلا يخبر به، ولم يعتبر بعضهم هذه العلةَ فأجاز"(٢)، وقوله: "وإنما يشير إلى قاعدة وهي أن المصدر المؤكد لمضمون جملة يجب حذف عامله، وهو من لفظه فمحط كلامه في العامل لا في الجملة الدالة عليه النائبة عنه، وهذا كقوله في الخلاصة في تقدير ما حذف عامله وجوبًا (ومنه ما يدعونه مؤكدا ❊ لنفسه أو غيره فالمبتدا) نحو: (عليَّ ألف عرفًا)، والثاني كابني أنت حقًّا صرفًا، فهو مؤكد للجملة كما هو مؤكد لعامله وحذف عامله استغناء بالجملة"(٣).

الرابعة: علة استثقال

كقوله عن وزن (أيّد): "معناه ومراده أن الأصل (أفعلتك) بهمزتين فإما قلبت الثانية ألفا عملا بحكم اجتماع الهمزتين والثانية ساكنة بعد فتح، فصار (فاعلتك) صورةً ..."(٤)، وكقوله: "ما ذكر (ع) توجيه الشذوذ بأن الحركة قبل الواو إن كانت فتحة توجب القلة في كلامهم، وغيرها وإن لم يوجب قلة يوجب فعله كما قال في نقله عن الخليل، والحركة كانت قبل الواو المفتوحة ثقيلة، ولا يلزم من نقلها فسخها أو عدم وجودها بل يستروح منه إن من سكن الواو وجه في الفرار من الثقل، وهو المطلوب بل بلا تطويل"(٥)، وقوله: "مراد (ع) كما لا يخفى أن حذف نون الرفع لحن في الأصل عند الانفراد إذ لم يثبت في النثر وحذف نون الوقاية قد ورد من حيث الجملة كثيرًا في حروف وأسماء

---

(١) المحاكمات: ٥٢/١

(٢) المصدر السابق: ٤٢٦/١

(٣) المصدر السابق: ١٥٣/٢

(٤) المصدر السابق: ٢٦٠/١

(٥) المصدر السابق: ٩٨/١

وأفعال فعند الداعية إلى حذف أحدهما بسبب الاجتماع المؤدي للثقل يختار حذف ما كان يحذف قبل الاجتماع ..."[١].

الخامسة: علة تخفيف

مما علله الشاوي بعلة التخفيف ما جاء في بناء (مناص) على الفتح، قال: "وإنما تخريجه على أن (حين) اسم (لات) أخت (ليس) أو مبتدأ على المذهبين لسيبويه والأخفش، وفتح (مناص) لبنائه بقطعه عن الإضافة وبني على الفتح تخفيفًا، وإن كان قياس الساكنين الكسر، فهو ككيف وأين"[٢].

السادسة: علة الفرق

ورد عند الشاوي في تعليقاتٍ كثيرة التعليلُ بعلة الفرق للترجيح. من ذلك:

قوله: "ليس في كلام سيبويه، إلا أنك إن شئت لم تأت بالنون كما أنك إن شئت لم تأت بـ(ما)، ولم يقل عند عدم الإثبات بما أنك تأتي بالنون فأخذ الشيخ (ح) منه جواز النون دون غير لازم وإن كانت من حيث الظاهر يقبل لكن فرق بين اللزوم والاحتمال وإنما قلنا يحتمل من جهة أن قوله وإن شئت لم تأت بالنون يشمل ودونها وإن شئت لم تأت بما يشمل مع النون ودونها فقد صدق بثبوت النون دون ما لكن هذا ليس نصًّا فيما قال وقد نص كثير على المنع دون ما وكلام سيبويه قابل للتقييد"[٣].

وقوله: "فرق بين جعل المثبت يفيد النفي وبين أخذ الشيء من لوازمه ..."[٤].

وقوله في التفريق بين النفي والنهي: "من المعلوم أن الطلب لا يكون جواب طلب، فالجواب على النفي لا على النهي؛ لأن النهي مستقل لا يترتب على غيره بخلاف النفي فيقبل أن يكون جوابا ولا يقبل النهي أن يكون جوابا"[٥]، وقوله: "هو جارٍ على ما ذكره فيما مضى من الفرق بين إجرائه مجرى

---

(١) المحاكمات: ٢/٢١٥

(٢) المصدر السابق: ٢/٢٠٤

(٣) المصدر السابق: ٢/٢٢٢

(٤) المصدر السابق: ٢/٢٢٣

(٥) المصدر السابق: ٢/١٤٥

التعجب، أو مجرى "نعم" و"بئس"، ثم ما ذكره من انعقاد المبتدأ والخبر إن كان من حيث المخصوص ..."[١]. وقوله في الفرق بين ليت ولعل: "لا فرق بينهما إلا من حيث الأداة ليت ولعل ومن حيث التعبير والتفسير وهذا لا يضر في المقام لأن الجميع مستقبل محبوب نعم جواب ليت متفق على نصبه وجواب لعل مختلف فيه فالتجوز في الإطلاق لا يضر مع العلم بالمراد"[٢]. وقوله: "الفرق بينهما قطعي في هذا المقام؛ لأن المصدر الفعلُ، والحيض ذات الدم، فلو حُدّ الأول لقيل: خروج دم بنفسه من قُبُل مَن تحمل عادة مثلًا، ولو حد الثاني لقيل: دمٌ. وكذا في الزكاة اسما ومصدرا، جزءٌ من المال إلخ، أو إخراج جزء من المال، على أن ابن عطية لم يقل "اسم مصدر" بل قال اسما، والمتفقان اللذان جعل هذا منهما مثل القبلة والتقبيل المراد بهما معًا الفعل، لكن أحدهما مصدر والآخر اسم مصدر، فهما مفترقان صناعة لا معنى"[٣]. وقوله: "بعض الظروف المحضة الشرطية لم تتقوَّ فلم تجزم كـ"إذا" و"حيثما"، فكيف بما خرج من ظرفيته إلى حالية وإن بقيت فيه الشرطية؟ فلا يقدم على الجزم بأنه جازم إلا بسماع، وما أشار إليه (ح) قياس ظاهر في الفرق بينها وبين "كيف" نعم يتخرج الجزم بالأحروية عليه في "كيف" الحالية عند من جزم بها"[٤]. ويقول: "وجعلُه (إنْ) مخففة ممكن، لكنّ جعلَه مع نصب الجزأين بها حملًا على نصبهما بالمشددة من أبعدِ ما يكون؛ لأن ذلك لم يثبت في المشددة فكيف بالمخففة التي لا اختصاص لها"[٥].

السابعة: علة التغليب

قال: "الجواب والسؤال متطابقان على صحة التغليب، لكن الملجىء للتغليب ذكر ما لا يليق بالمقام فيتحقق دخول اللائق، وذلك أن السجود حقيقة من العقلاء فحيث ذكرت ما وأصلها لغير العاقل،

---

(١) المحاكمات: ٢٧٩/١

(٢) المصدر السابق: ٤٤/١

(٣) المصدر السابق: ٨٢/١

(٤) المصدر السابق: ٨٤/١

(٥) المصدر السابق: ٣٦٥/١

وكان العاقل بالسجود أحق يتحتم إرادتها؛ إذ لا يراد ما لا يليق دون ما يليق ولو ذكرت من وأصلها للعاقل، والسجود يناسب العاقل حقيقة لم يكن يلجيء للتغليب فيتبادر إرادة خصوص العاقل لعدم القرينة الداعية للتغليب؛ لأن التغليب ممتنع "(١).

الثامنة: علة اللبس

قال: "إنما جاز اتحاد الفاعل والمفعول إن كان المفعول نفسًا لعدم الإلباس في النفس، بخلاف: ضرب زيد زيدًا، وتريد:ضرب نفسه؛ لأن الذهن ينصرف للتباين؛ لأنه الأصل، فجاء اللبس، ومن ثم جاء اتحاد الفاعل والمفعول ضميرين في أفعال القلوب؛ لأن الأصل تعلق علمِ الإنسان وظنه بنفسه، فلا لبس "(٢).

التاسعة: علة الأصل

يقول: "مراد (ع) كما لا يخفى أن حذف نون الرفع لحن في الأصل عند الانفراد إذ لم يثبت في النثر وحذف نون الوقاية قد ورد من حيث الجملة كثير في حروف وأسماء وأفعال فعند الداعية إلى حذف أحدهما بسبب الاجتماع المؤدي للثقل يختار حذف ما كان يحذف قبل الاجتماع "(٣). ويقول: "احتاج إلى هذا؛ لأن دليل الجواب إذا قدم لا فاء فيه، وهو هنا مقترن بالفاء مع تقدمه، والأصل عدم زيادة الفاء، أي: إن كنتم مؤمنين فلم تقتلون إن كنتم مؤمنين فلم فعلتم "(٤)، ويقول عن (جعل وخلق): "... لأن كلًا أصل في بابه، فالأصل في (جعل) التعدية لاثنين، وفي (خلق) لواحد، أما قوله: (لم أره) فمردود؛ لأن من حفظ حجة، وظاهر لفظ الآية يشهد له؛ إذ هو أحق من جعله حالًا؛ للاعتماد عليه، والاعتماد على الحال خلاف الأصل "(٥).

---

(١) المحاكمات: ١٣/٢

(٢) المصدر السابق: ٨٩/١

(٣) المصدر السابق: ٢١٥/٢

(٤) المصدر السابق: ٣٩/١

(٥) المصدر السابق: ١٧٤/١

العاشرة: علة نظير

قال: "والتعليل بعد النهي محمول على الامتثال، نحو: لا تدنُ من الأسد تسلمْ، وغاية ما فعل (ز) أنه ذكر النهي وعلّله، فيحمل على نظائره من أنها علة الامتثال، ولم يقل هي علة النهي "[١].

وقال: "ما ذكره في الرد على الأوجه السابقة ظاهر، ويمكن صحتها على جعلها قيدا في الامتثال لا في الأمر؛ لأن الأمر له جهتا التكليف والامتثال ومن ثم كان حالا مستقبلا، أي: حالة كونكم عند الوفاء بها غير محلين الصيد، وكذا على جعلها حالا من (لكم)"[٢].

الحادية عشرة: علة الحمل على المعنى

قال في أهمية مراعاة المعنى عند الداعي إليها: "لكن الخبر المؤنث أو خوفَ اللبس يحتِّم مراعاته وعضَّده بسابق مرجِّح، وعند غير هذه لا تلزم مراعاة المعنى "[٣]، وقال: "لم يدع (ز) فساده إعرابا بل من حيث تنافر النظم لأنه من حيث استوقف بقي الكلام الأول غير مفيد في مخاطبة المؤمنين لعلمهم أن فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن لا يعلمون أنه لو يطيعهم في كثير من الأمر لعَنِتُوا فالحاصل تعلقه بما قبله بالمعنى لا الإعراب"[٤].

الثانية عشرة: علة الفائدة

يقول: "زيادتها على السبك الأول ظاهر، لا على "آخذة بأيديكم"؛ إذ ليس المعنى "أخذ اليد"، بل المعنى: أن تقوده مثلًا آخذا بيده، والباء مرادة لا مزادة؛ لأن لها معنى لا يحصل بفقدها"[٥].يقول: "عدم الإفادة لا تمنع الخبرية؛ لأن الفائدة قد تكون بالضميمة"[٦].

---

(١) المحاكمات: ١٦٥/١

(٢) المصدر السابق: ٢٢١/١

(٣) المصدر السابق: ١٣٤/١

(٤) المصدر السابق: ٢٥٦/٢

(٥) المصدر السابق: ٦٧/١

(٦) المصدر السابق: ٣٩/١

الثالثة عشرة: علة الضعف

قال: "الظرف والمجرور لضعف الإخبار بهما، لا بد من استقلالهما بخلاف غيرهما"(١).

الرابعة عشرة: علة الشهرة والشيوع

يقول: "وجهه اختصاص النصب في جواب التمني لا الترجي، وبتسليم المساواة ففي الترجي بالحرف؛ لأن المشهور فعلية عسى"(٢). ويقول: "ولا أدري ما موجِب ما فعله (ز) ولا سكوت (ح) عنه، ثم على جعله من الحذف لأجل (أن) يختلف في المحل منصوب هو أم لا؟ وإن كان لأجل "أَمَر" فمنصوب لا غير؛ لأن حذف حرف الجر معها مع نصب المجرور شائع"(٣).

الخامسة عشرة: علة الأولوية

يقول: "حيث كانت (أن) موجودة، وإن كان الفعل "أَمَر" فالحمل على الحذف لأجل (أن) هو المتعيِّن لا سيما والحذف مع "أمر" ونحوه فاشٍ لا مقيس، وحيث اجتمع موجبان أحدهما باطراد والآخر دونه فالحمل على المطرد متعيِّن أو أولى"(٤).

السادسة عشرة: علة الشبه

يقول في هذه العلة: "فإن الصفة المشبهة لثبوتها تُشبه الجوامد فتتعرف، ولا أقل من المساواة"(٥).

---

(١) المحاكمات: ٣٩/١

(٢) المصدر السابق: ٢٤٣/١

(٣) المصدر السابق: ٤٠٥/١

(٤) المصدر السابق: ٤٠٥/١

(٥) المصدر السابق: ٤٠٧/١

موقف الشاوي من القياس

يظهر للمطلع على كتاب المحاكمات اعتمادُ المؤلف على القياس أصلًا في ترجيحاته؛ فهو يكرر ألفاظًا وعباراتٍ تدل على ذلك؛ ومن مظاهر اعتداده بالقياس والإكثار منه ما يلي:

أولًا: تأكيده على أنه لا خوف من القياس مع ثبوت الرواية؛ يقول: "ولا فساد في توجيهٍ بعد ثبوت الرواية سيما والجمهور على أن العلل تابعة للأحكام؛ فلا يخاف الزلل بالقياس"(١).

ثانيًا: تأكيده على إمكان القياس وثبوته في مسائل وإن لم يثبت فيها المسموع، ويشير إلى أن هناك من ينكر القياس؛ يقول: "إن لم يثبت هذا الحديث لا يبطل الإجماع، ولا القياس؛ لثبوته بحجج أخرى أثبتها مثبتو القياس"(٢).

ثالثًا: لا يعتد بالكثرة للقياس؛ قال: "قد بيَّن أن مستنده الكثرة، والكثرة لا تستدعي القياس"(٣).

رابعًا: تأكيده على أن ما جاز في الشعر والكلام لا يقاس عليه؛ يقول: "ما ذكره من وجوده مرفوعًا في الأشعار وإن جوزوه في الكلام فهو أقل من العمل، وخارج عن القياس"(٤).

خامسًا: إشارته إلى ما ورد على غير قياس؛ يقول: "فـ﴿أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرٗا﴾ تفضيل على غير القياس"(٥).

سادسًا: إشارته إلى أن المصادر والجموع غير منضبطة بالقياس؛ يقول: "مراده أن المصادر والجموع لا تنضبط بالقياس؛ لأن أكثر الموجود منها غير مقيس"(٦).

سابعًا: ذكر أبو حيان أنه كما يصرف الممنوع للمشاكلة؛ فإنه يمنع المصروف لأجلها، لكن الشاوي لم يقبل هذا القياس منه؛ قال: "قياس (ح) لا يصح؛ إذ الصرف رد للأصل فيقع بأدنى شيء"(٧).

---

(١) المحاكمات: ٣٢/١

(٢) المصدر السابق: ٢١/٢

(٣) المصدر السابق: ١٤٩/٢

(٤) المصدر السابق: ١٣٣/١

(٥) المصدر السابق: ٧٤/١

(٦) المصدر السابق: ٣٧٣/١

(٧) المصدر السابق: ٢٦٦/٢

ثامنًا: منع القياس؛ للفرق بين المقيس والمقيس عليه؛ كقوله: "ما أشار إليه الشيخ (ح) قياس ظاهر في الفرق بينها – أي (أنى)- وبين (كيف)"(١)، وقد يعضده بعدم السماع؛ كقوله: "ولأن العلامة التي يتوهم معها تعدد الفاعل فوجب إسقاطها في الفعل وحمل الوصف عليه مفقودةٌ في التكسير فلا قياس للفارق والنص"(٢).

تاسعًا: الترجيح بأن المراد القياس لا مخالفة قاعدة متفق عليها؛ كقوله: "لا يخفى على ابن عطية أن حرف الجر لا ينصب الحال، ولكن مراده القياس"(٣).

عاشرًا: رده ما لم يعهد عن العرب ولم يُعضد بالإجماع أو القياس؛ يقول:"لأن العرب لا تعرفه، ولم تنشد عليه، وهذا كله لا إجماع ولا قياس يدل عليه"(٤).

حادي عشر: منعه بعض قياسات القائسين، وتعليل ذلك بأنه مما ينفر منه؛ يقول: "وقياس الإنشاء على الخبر مما تنفر عنه طباع من مارس الكلام"(٥).

ثاني عشر: الترجيح بما يقتضيه القياس وإن خالف العربي؛ يقول: "الذي رأيته بالواو، فاعتراض الشيخ بأن العطف بـ (أم)، وكذا إن كان في نسخة الزمخشري بـ (أو) فالعربي بـ (أم) على أن القياس يقتضي الواو، ولذلك احتاجوا إلى التأويل بأن هذا يراد معناه، أي: الأمران سواء، وذلك أن هذا مما لا يغني متبوعُه؛ لأن التسوية تقتضي اثنين فاللائق الواو، فتأمله"(٦).

ثالث عشر: تجويزه الخروج عن القياس لعلة: "وفتح (مناص) لبنائه بقطعه عن الإضافة وبني على الفتح تخفيفًا، وإن كان قياس الساكنين الكسر فهو كـ (كيفَ)"(٧).

---

(١) المحاكمات: ٨٤/١

(٢) المصدر السابق: ٢٦٥/٢

(٣) المصدر السابق: ٢٨/٢

(٤) المصدر السابق: ١٠٨/٢

(٥) المصدر السابق: ٨٦/١

(٦) المصدر السابق: ٣٤٨/١

(٧) المصدر السابق: ٢٠٤/٢

رابع عشر: منع القياس الشاذ، والحملِ عليه مع إمكان غيره؛ يقول: "ولا يرتكب ما شذ قياسا أو مُنع"[١]، ويقول: "فعلى هذا القول فيه شذوذ من ثلاثة أوجه"[٢]، ويقول: "لأن (عليك) و(دونك) عند استعمالها لذلك أسماءُ أفعالٍ عاملة، ولا يلحظ فيها ما كانت عليه من المعمولية فهي كسائر أسماء الأفعال العاملة يصح حذفها للدليل فلا يلزم حذف عوض ومعوض، نعم إغراء الغائب كما هنا شاذ كما ذكر فالحمل عليه عند إمكان غيره ضعيف فالأولى (الزموا سنة الله) أو (عليكم) مثلًا"[٣].

خامس عشر: تأكيده على أن نفي القياس لا يمنع الوقوع؛ يقول:"ونصهم على أن المشدد لا تبدل واوه لا يدفع باب سماعه وضرورة الحمل عليه ونفي القياس لا يمنع الوقوع "[٤].

سادس عشر: التماس استنباط قياسٍ ما ما أمكنه ذلك؛ يقول:"فلعل الشيخ استنبط منه قياسًا مطردًا في كل جملة فيها إسناد إلى معرفة أو فيها معرفة ولو مفعولًا"[٥].

سابع عشر: قبول القياس وعضده باحتمال السماع؛ يقول: "ما قاله الشيخ (ح) أنه ليس موضعًا لزيادتها صحيح قياسًا ولا يبعد سماعًا"[٦].

ثامن عشر: تأكيده على منع القياس في اللغة؛ فلا تقاس (رأى) على (علم)؛ فيقول: "(رأى) بمعنى (علم)، و(علم) ذات وجهين تتعلق بالنصب فتنصب مفعولين وتكون بمعنى (عرف) فكذا تكون رأى لكن لا قياس في اللغة"[٧]، ويقول: "لكن لا قياس في اللغة وهذا متمسك (ح) ولعل (ز) اطلع أو قاس"[٨].

---

(١) المحاكمات: ٢/٢٣٤

(٢) المصدر السابق: ٢/٣٧٥

(٣) المصدر السابق: ١/١٧٦

(٤) المصدر السابق: ٢/٣٣٨

(٥) المصدر السابق: ١/٣٩٧

(٦) المصدر السابق: ٢/٣٤٠

(٧) المصدر السابق: ٢/٣٦٢

(٨) المصدر السابق: ٢/٣٦٢

تاسع عشر: تفريقه بين المسموعات، وأنها ليست على درجة واحدة؛ فيقبل مسموع القرآن ولو كان غير مقيس؛ يقول في ذلك: "كونه غير مقيس لا يمنع وقوعه في القرآن لأنه من أعلى ما يفيد المسموع ويوقف عنده ..."(١).

العشرين: تأكيده على أنه لا يلزم جري القراءة على المقيس، وكذلك فإن السماع عن العرب غير موجب للاقتياس؛ فيقول: "ما ذكره لا يقدح في ما ذكره أبو علي لأن ما ذكره هو الأصل والنصب في غيره وإن ورد فليس على مقتضى القياس ولا الأصل ولا يلزم من تواتر القراءة به جريها على المقيس، بل على وجه حسن في العربية ولو بتأويل، وسماع ابن كيسان له عن العرب لا يوجب اقتياسه"(٢).

الحادي والعشرين: التأكيد على الاحتياج إلى السماع في القياس؛ يقول: قول (ح) يحتاج إلى نقل شاهده الآية ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ﴾[مريم:٢٣] إلا أن يكون أخذًا من السياق، وقوله "ألا تراك" يعني لأن أصل النقل المخالف في اقتياسه حيث لم يتغير المعنى، أما هذا فهو تغيير المعنى واللفظ فلا يقال ولو على القول بالقياس إلا حيث سمع"(٣).

الثاني والعشرين: يرى أن تخريج المسموع على ما حمل عليه آكد في قبوله؛ يقول: "والسماع يجب قبوله سيما حيث يتقدر تخريجه على عين ما حمل عليه"(٤).

الثالث والعشرين: تجويزه الحمل على المعنى ولو خالف القياس؛ كقوله: "لأن (شَتَّانَ) معناها (افترق)، و(ما) شيء واحد فالقياس شتان زيد وعمرو، وهو لا يصح لواحد ووجه الجواز علم المعنى بالمضاف إليه"(٥)، وقوله: "لا شك أن الخلو عن الضمير على ما علم من التفصيل في الجمل

---

(١) المحاكمات: ٢/٢٣٤

(٢) المصدر السابق: ٢/٢٧٤

(٣) المصدر السابق: ٢/٥٧

(٤) المصدر السابق: ٢/١٢٥

(٥) المصدر السابق: ٢/١٥٣

ليس للخلو، بل من حيث المعنى يعني أن القصد بالحال الوقوع فيه كما يقع العامل في الظرف، ولا يحتاج لضمير مكانه بقول مقتضى القياس أن كل حال لا يحتاج لربط؛ لأنه كالظرف مع عامله فقولك: (جاء زيد والشمس طالعة) في قوة قولك: (في هذه الحالة) فهو ظرف ولم يقصد الظرف الذي يكون حالا"(١).

الرابع والعشرين: رد الكلام لعدم الموجب والدليل؛ كقوله: "هذا فيما بعد من لفظ مفرده جعله جمعًا له إما على غير قياس، أو على تقدير مفرد لائق، أما معاذير فليس فيه إلا زيادة حرف علة وهو الياء وذلك غير مخل لأن حروف العلة كثيرًا ما يزاد فيما حذف منه حرف، وقليلًا فيما لم يحذف فدعوى أنه اسمُ جمعٍ إن لم يكن مجازًا عن الجمع بعلاقة أنه صار لا مفرد له - وذلك شأن اسم الجمع - دعوى غير مقبولة لعروها عن الموجب والدليل"(٢).

الخامس والعشرين: لا يرى رد الأصل إلى الفرع؛ يقول: "لا نعرف قياس ما قال في عارض الاجتماع؛ لأن الياء ليست أصلية؛ لأنها جاءت بدل همزة وشرط ما ذكر السلامة من العروض قال ابن مالك فيه: ومن عروض عريا، وهذا عارض وحيث كان عارضًا فلا يقاس قلب الواو ياء إذ لا يرجع الأصل للفرع، بل يفسر الأصل بحاله فيقال مثلًا (أيواب) أو يرد الفرع للباقي على أصله فيقال (أواب) ورد الأصل للفرع خلاف القياس كما قاله (ع) والله أعلم"(٣).

السادس والعشرين: التوجيه باحتمالٍ، ولو على غير قياس؛ كقوله في (أكابر): "من لم يجعله مضافًا يمنع كونه جمع (أكبر)، بل له أن يدعي أنه جمع (كبير) على غير قياس، وإن كان (أفعل، وأفاعل) قياسا"(٤).

---

(١) المحاكمات: ١٦٧/٢

(٢) المصدر السابق: ٣٢٠/٢

(٣) المصدر السابق: ٢٣٨/٢

(٤) المصدر السابق: ٣١٠/١

السابع والعشرين: استنباط مراد القائس؛ كقوله: "في كلام (ز) تصريح بأن اسم الجمع جمع كثرة لقوله: فكان القياس (كلم)، وقد ذكر مثله في شرح التسهيل ابنُ مالك"(١).

الثامن والعشرين: التنبيه على ما لا يأتي قياسًا: وجه النظر عند (ع)أنه (ثناء). وهو ثلاثي، ومفاعل لا تأتي من ثلاثي قياسًا، وما ذكره (ح) تأويلٌ خلافُ الظاهر من الثناء؛ إذ لو أريد ما قال لقال (أثناء) على الله ..."(٢).

التاسع والعشرين: جوّز حمل (كم) الخبرية على الاستفهامية في تعليقه عند الآية: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم﴾ [يس:٣١] (٣).

الثلاثين : ردُّ قول بعدم قبوله التنزيل على نظيره: "وما قاله (ح) يلزم مثله في الأفعال الناقصة ك (كان) إذ لا حدث لها مع أن الصحيح المسلم عنده وعند غيره عملها في الظرف والمجرور..."(٤).

---

(١) المحاكمات: ١٦٧/٢

(٢) المصدر السابق: ٥/٢

(٣) المصدر السابق: ١٩٥/١

(٤) المصدر السابق: ٢٦٧/٢

الفصل الثالث

استصحاب الحال والإجماع في ترجيحات الشاوي

المبحث الأول:استصحاب الحال في ترجيحات الشاوي

المبحث الثاني: الإجماع في ترجيحات الشاوي

المبحث الأول: استصحاب الحال في ترجيحات الشاوي

الاستصحاب لغةً: الملازمة؛ و"كل شيء لازم شيئًا فقد استصحبه ... ومن هنا قالوا: استصحب الحال إذا تمسك بها كأنك جعلت تلك الحالة مصاحبة غير مفارقة"(١).

ويُعرِّف الأنباريُّ استصحاب الحال بأنه: "إبقاءُ اللفظِ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنيًّا؛ لأنّ الأصلَ في الأفعال البناءُ، وإنّ ما يُعرب منها لشبَه الاسم، ولا دليلَ على وجود الشبَه، فكان باقيًا على الأصل في البناء"(٢). وقال عنه من ناحية التمسك به في وجود غيره من الأدلة:" استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء في شبه الحرف أو تضمين معناه وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته للاسم"(٣). وقال: "الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال بأن يذكر دليلًا على زواله كأن يدل الكوفي على زواله إذا تمسك البصري به في بناء فعل الأمر فيبين أن فهل الأمر مقتطع من المضارع ومأخوذ منه والمضارع قد أشبه الأسماء وزال عنه استصحاب حال البناء وصار معربًا بالشبه فكذلك فعل الأمر، والجواب: أن يبين أن ما توهمه دليلًا لم يوجد فبقي التمسك باستصحاب الحال صحيحًا "(٤). "من تمسك به خرج عن عهدة المطالبة بالدليل"(٥)، وإن تعارض مع دليل سماعيٍّ أو قياسيٍّ فلا عبرة به(٦). وقد اعتد الشاوي بالاستصحاب في ترجيحاته، **وسأحاول إظهار ذلك في الآتي من المسائل المدروسة وما يتبعها من مظاهر.**

---

(١) التوقيف على مهمات التعاريف: ٢١١

(٢) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٦

(٣) لمع الأدلة: ١٤٢

(٤) الإغراب في جدل الإعراب: ٦٣-٦٤

(٥) الإنصاف: ١/٣٠٠

(٦) الاقتراح: ٤٠١

المسألة الأولى: صاحب الحال من (كافة)

أجاز الزمخشري في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ﴾ [البقرة: ٢٠٨] أن تكون (كافة) حالًا من السِّلم؛ لأنها تؤنث كما تؤنث الحرب(١)، واعترض أبو حيان بأن هذا التعليل ليس بشيء، وأنَّ (كافة) حال من فاعل (ادخلوا)(٢).

فقال الشاوي: **"(تاء كافة) لكون أصلها للتأنيث وإن نقلت وصارت لا دلالة فيها على التأنيث، فجعلها للمؤنث كـ "السِّلم" أنسب من المذكر، لأنه الوطن الأصلي للتاء. وأما ترديده بين المعنيين؛ فترديد بين الأشخاص والأجناس، فالأول: "لا في طاعة دون طاعة" هو الأشخاص، والثاني الجنس؛ لأن كل شعبة محتوية على أفراد فهما متغايران بالذات، والقصد واحد"**(٣).

محل الاعتراض: تعليل كون كافة حالًا من السِّلم.

الأصل النحوي: استصحاب الحال- مراعاة أن أصل التاء للتأنيث.

نقل الشاوي اعتراض أبي حيان على الزمخشري في عدِّه (السِّلم) صاحبَ الحال (كافة)، وأيَّد الزمخشريَّ في ذلك مستصحبًا كون أصل التاء للتأنيث.

أقوال المعربين: انقسمت أقوال المعربين في صاحب الحال (كافة) في الآية إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه (الواو) في (ادخلوا)؛ وممن قال به أبو حيان(٤)، والنخجواني(٥)، والسامرائي(٦).

القول الثاني: أنه (السِّلم)؛ قال به السيوطي(٧)، والشربيني(٨).

---

(١) ينظر: الكشاف: ٢٥٢/١

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٣٣٩/٢

(٣) المحاكمات: ٧٨/١

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٣٣٨/٢

(٥) ينظر: الفواتح الإلهية: ٧٢/١

(٦) ينظر: معاني النحو: ٣٠٧/٢

(٧) ينظر: تفسير الجلالين: ٤٣

(٨) ينظر: السراج المنير: ١٣٦/١

القول الثالث: أجاز الوجهين؛ ومنهم: الزجاج[١]، والعكبري[٢]، والراغب[٣]، والكرماني[٤]، والنسفي[٥]، والزمخشري[٦]، والسمين[٧]، ورجَّحه، وتبعهم النيسابوري[٨]، وغيره[٩].

وعلل النسفي والزمخشري والنيسابوري كونها من السلم بأنها تؤنث.

وأجاز ابن عطية أن تكون حالًا من الوجهين معًا، وشبهه بقوله تعالى: ﴿فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ﴾ [مريم: ٢٧] ، وتبعه أبو السعود[١٠]، والأنجري[١١].

وبالنظر إلى (كافة) فإن التاء للمبالغة لا للتأنيث[١٢]، وهي تأتي على صورة واحدة في حالة كونها حالًا من السِّلم أو من الواو، أو من غيرهما مذكرًا كان أو مؤنثًا.

ومنع ابن هشام أن تكون حالًا من السِّلم، ووهَّم الزمخشريَّ في ذلك، فقال: "وتجويز الزمخشري الوجهين وَهْمٌ؛ لأن (كافة) مختص بمن يعقل"[١٣].

والغريب أن ابن هشام وجَّه هذا الكلام للزمخشري دون من سبقه من المعربين كالزجاج والعكبري والكرماني وغيرهم.

ويرى الباحث صحة اعتراض أبي حيان؛ فليس في تاء (كافة) دلالة على التأنيث، بل هي للمبالغة - كما مرَّ-، ويستوي فيها المذكر والمؤنث.

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٧٩/١

(٢) ينظر: التبيان: ١٦٩/١

(٣) ينظر: تفسير الراغب: ٤٣٣/١

(٤) ينظر: غرائب التفسير: ٢٠٩/١

(٥) ينظر: مدارك التنزيل: ١٧٥/١

(٦) ينظر: الكشاف: ٢٥٢/١

(٧) ينظر: الدر المصون: ٣٥٩/٢

(٨) ينظر: غرائب القرآن: ٥٧٩/١

(٩) ينظر: جامع البيان: ١٤٣/١-١٤٤

(١٠) ينظر: إرشاد العقل السليم: ٢١٢/١

(١١) ينظر: البحر المديد: ٢٣٥/١

(١٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٩٢/١، وأوضح المسالك: ٢٦٨/٢، وشرح الأشموني: ١٨/٢

(١٣) ينظر: مغني اللبيب: ٧٣٣

المسألة الثانية: تجرد (أفعل) من (أل) بين التفضيل والانسلاخ عنه

ذكر ابن عطية عند قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةً﴾ [الأنعام: ١٩] أنه يصحُّ نصب (شهادةً) على المفعول بحمل (أَكْبَرُ) على التشبيه بالصفة المشبهة باسم الفاعل(١)، واعترض عليه أبو حيان بقوله: "وهذا كلام عجيب؛ لأنه لا يصح نصبه على المفعول، ولأن (أفعل من) لا يتشبه بالصفة المشبهة باسم الفاعل، ولا يجوز في (أفعل من) أن يكون من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل؛ لأن شرط الصفة المشبهة باسم الفاعل أن تؤنث وتثنى وتجمع، و(أفعل من) ..."(٢).

فقال الشاوي: **"ما ذكره صحيح باعتبار الأصل، أما مع سلْخ (أفعل) من التفضيل فيصير ك (أحمر) بمعنى الموصوف بالحمرة فلا يبعد فيه ما قال (ع)، على أنه هو التحقيق في أوصاف الله لعدم المشارك كما صرحوا به في "الله أعلم" وفي "وهو أهون عليه" وإن لم يكن صفة له"**(٣).

وقال في موضع آخر: **"اسم التفضيل عند تحليته بأل ينسلخ منه التفضيل، فلا يختص بما يفيد الزيادة، إنما يختص بما هو للتفضيل كالمجرد، والمضاف إلى النكرة وله والمضاف إلى معرفة في وجه، اللّهم إلا إن التزموا أن هذه البينة التي للتفضيل، وإن كانت من غير تفضيل لا تصاغ من غير قائل للزيادة، فيصح ما قاله الشيخ (ح) لأنه يراعي أصل الاستعمال"**(٤).

محل الاعتراض: تجرد (أفعل) من (ال) بين التفضيل والانسلاخ عنه

الأصل النحوي: استصحاب الحال- مراعاة أصل الاستعمال.

علق الشاوي بكلامه السابق مؤيدًا أبا حيان في قوليه؛ لأنه يراعي الأصل، وبيَّن عدم بُعد قول ابن عطية – في التعليق الأول- عند سلخ (أفعل) عن التفضيل.

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز: ٢/٢٧٥

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٤/٤٦٠

(٣) المحاكمات: ١/٢٧٧

(٤) المصدر السابق: ١/٩٩

أقوال المعربين: في انسلاخ (أفعل) عن التفضيل أقوال:

الأول: أن اسم التفضيل ينسلخ عن التفضيل.

قال المبرد[١] عن انسلاخ (أفعل) عن التفضيل: "فأما قوله في الأذان (الله أكبر) فتأويله: كبير، كما قال -عزّ وجلّ-: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] فإنما تأويله: وهو عليه هيِّن؛ لأنّه لا يقال: شيء أهون عليه من شيء. ونظير ذلك قوله[٢]:

لَعَمْرُكَ مَا أدْري وإنّي لأوجلُ على أينا تَعْدُو المنيةُ أولُ

أي: إني لوجل.

وقصره ابن مالك على السماع[٣]، وأيده الرضي[٤].

ونقل أبو بكر الأنباري- في الزاهر - شواهد على ورود اسم التّفضيل مسلوب المفاضلة، فقال: "واحتجوا بقول الفرزدق[٥]:

إنّ الّذي سَمكَ السّماءَ بَنى لنَا بيتاً دَعائِمهُ أعزُ وأطولُ

أي: دعائمه عزيزة طويلة. وحجتهم في تجريد أسماء التّفضيل عن دلالتها هي: "إنما يفاضل بين شيئين إذا كانا من جنس واحد"[٦].

وصرح الخضري بإجماع النحويين على جواز سلخ اسم التّفضيل المضاف إلى المعرفة عن دلالته، فقال: "ولا خلاف في جواز عروّه عن التّفضيل مع وجوب مطابقته"[٧].

---

(١) ينظر: المقتضب: ٣/٢٤٥

(٢) لمعن بن أوس: ديوانه: ٩٣، والبيت من الطويل.

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٤٣.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٥٩.

(٥) ينظر: ديوانه: ٢/ ٢٠٩، وهو من الكامل.

(٦) خزانة الأدب: ٨/ ٢٤٥.

(٧) ينظر: حاشية الخضري: ٢/ ٥٢

الثاني: أن اسم التفضيل لا ينسلخ عن التفضيل.

قال سيبويه عن تأويل (الله أكبر): "معناه الله أكبر من كل شيء"(١) فَ(مِنْ) محذوفة، والتقدير: أكبر من كل شيء(٢). وعن تأويل بيت الفرزدق السابق فالتقدير: "أعزّ من غيره وأطول من غيره، والمراد : دعائمه عزيزة طويلة، فقدَّر تقديرًا بمِنْ ، نحو: أَكْرَمُ مِنْ وأَعْلَمُ مِنْ (٣) .

ويرى الرضي أنَّ : "المحذوف هو المضاف إليه ، أي أكبر من كل شيء، وأعز دعامة، ولم يعوض منه التنوين لكون (أفْعَلُ) غير منصرف، فاستشبع ذلك"(٤).

وقد قيل: إن اسم التّفضيل لا يخلو من الدلالة على المفاضلة مطلقًا، وتأولوا ما استدل به الفريق الأول على تجرده: بأنَّ معناه: (الله أكبر من كل شيء)، فحذفت (من) لأن (أفعل) خبر، كما تقول: أبوك أفضل، وأخوك أعقل، فمعناه أفضل وأعقل من غيره، واحتجوا بالبيت(٥):

إذا ما سُتورُ البيتِ أُرخيْنَ لم يكنْ سِراجٌ لنا إلاّ وَوجهُكَ أنورُ

أراد: أنور منه(٦).

وقال الصبان: "أمَّا ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤] فلا مانع من جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجوه، أي: أعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم، فالمشاركة في مطلق علم، وأما ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] فيجعل التّفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثيرٍ من قياس الغائب على الشاهد، أو باعتبار عادة الحوادث لا الأمر نفسه، وأما أعز وأطول فالمراد بالبيت بيت المجد والشرف وقوله: أعز وأطول: من دعائم كل بيت وعلى هذا هما للتفضيل"(٧).

---

(١) الكتاب: ٣٣/٢

(٢) شرح المفصل: ٩٩/٦

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٩٧/٦، وشرح ابن عقيل : ١٨٢/٣

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٤٥٣/٣

(٥) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٤٦٧، ولم ينسبه إلى قائله، وهو من الطويل.

(٦) ينظر: الزاهر: ١/ ١٢٣ – ١٢٤

(٧) ينظر: حاشية الصبان: ٣/ ٥١.

ويرى الباحث أن اسم التفضيل المجرد من (أل) ومن (الإضافة) لا ينسلخ عنه التفضيل بل تبقى دلالة التفضيل فيه على تقدير (مِن) وهو رأي سيبويه ومن وافقه.

مظاهر اعتداد الشاوي باستصحاب الحال في ترجيحاته:

الأول: الأصول التي استصحبها الشاوي في ترجيحاته؛ فقد كرَّر أصولًا في أبواب كثيرة، ومنها:

- الأصل في الفاعل والمفعول المباينة[١].
- الأصل في (جعل) التعدية لاثنين، وفي (خلق) لواحد[٢].
- أصل الأسماء الإضافة وأصل المشتقات من حيث الجملة العمل[٣].
- (مِن) أصل في التبعيض[٤].
- أصل المجرور النصب[٥].
- أصل (مَن) للعاقل، وأصل (ما) لغير العاقل[٦].
- أصل العطف المغايرة[٧].
- أصل التوقع في الحوادث للمسند إليه[٨].
- الأصل في النعت التخصيص[٩].
- كل حكم فهو مسنَد عند التحقيق إلى أصل يتفرع منه[١٠].
- الأصل عود الضمير على ما قبله[١١].

---

(١) المحاكمات: ١٣١/١

(٢) المصدر السابق: ١٧٤/١

(٣) المصدر السابق: ٣٢٩/٢

(٤) المصدر السابق: ٤٣٨/١

(٥) المصدر السابق: ٦٨/٢

(٦) المصدر السابق: ١٣/٢

(٧) المصدر السابق: ١٠٩/١

(٨) المصدر السابق: ١٥٧/١

(٩) المصدر السابق: ١٥٥/٢

(١٠) المصدر السابق: ٢١٢/١

(١١) المصدر السابق: ٢٩٥/١

الثاني: تنوع مظاهر استعماله لاستصحاب الحال؛ فالشاوي يكثر من استصحاب الأصل في ترجيحاته، ويمكن أن يظهر ذلك في:

أولًا: موافقة قولٍ لمراعاته أصل الاستعمال كما في تعليقه على انسلاخ التفضيل عن اسم التفضيل عند تحليته بـ(أل)؛ حيث قال: "... فيصح ما قاله الشيخ (ح) لأنه يراعي أصل الاستعمال"(١).

ثانيًا: تبيين الأوجه الإعرابية المحتملة عند ملاحظة الأصل من عدمها كما في قوله عن الجامد الموصوف به: "قد يلحظ في الجامد ذاته فيكون بيانا، أو أصله فيفيد مدحًا، نحو: جاء أبو بكر الصديقُ وعمرُ الفاروقُ، فكيف إذا وصف عطفُ البيان بمشتق؟ على أن (الحرام) من قوله (البيت الحرام) كأنه جزء علم؛ إذ الاسم لا يتم إلا به، لكنه وصفٌ صورةً أو باعتبار الأصل فتأمله"(٢).

ثالثًا: تأكيده على أنه لا يصح اتحاد الفاعل والمفعول في مثل: (ضرب زيدٌ زيدًا)، والقصد: (ضرب نفسه)؛ للإلباس؛ لأن الذهن ينصرف للتباين؛ لأنه الأصل، ويصح مجيئهما ضميرين في أفعال القلوب؛ لأن الأصل تعلق علمِ الإنسان وظنه بنفسه، فلا لبس(٣).

رابعًا: ذكره أنَّ عود الضمير على ما بعده جائز على البدل، والأصل خلافُه، وإنما يعتبر حيث لم يوجد الأصل(٤).

خامسًا: تأكيده على الأصل في النعت، قال: "اسم الإشارة نعت، والأصل فيه التخصيص"(٥).

سادسًا: استغرابه إبطال عمل المصدر المؤول، يقول: "أما المصدر المؤول بغيره فغريب وعجيب أن لا يعمل، لأن إبطال عمله إخراج له عن أصله وعما يؤول به"(٦).

---

(١) المحاكمات: ٩٩/١

(٢) المصدر السابق: ٢٥٢/١

(٣) المصدر السابق: ٨٩/١

(٤) المصدر السابق: ٢٩٥/١

(٥) المصدر السابق: ١٥٥/٢

(٦) المصدر السابق: ٤٢٩/٢

سابعًا: تعليله ما ذكَره غيرُه بأنه استصحب الأصل؛ يقول: "وأما قول (ح): إنه مركب فهو باعتبار أصله ولا يدفع صيرورته اسم فعل، وأن أصله من حرف وفعل في القولين"(١).

ثامنًا: استصحابه الأصل في ترجيح قول؛ يقول: "وإن صح التسويغ بالتفضيل فبالوصف أولى وقد أمكن لكن فيه حذف، والأصل عدمه فهذا مطمح نظر الشيخ"(٢).

تاسعًا: تأكده على أن الأصل عدم حذف المفعول الثاني لظن وأخواتها، يقول: "تستعمل درى من أخوات ظن فتنصب مفعولين وهو الذي لاحظه (ز) ... والثاني محذوف أي: حسبنا (أم غيره) ولكن الأصل عدم الحذف"(٣).

عاشرًا: رده الاعتراض إذا خالف الأصل كما في قوله: "ما ذكره لا يقدح في ما ذكره أبو علي لأن ما ذكره هو الأصل"(٤).

حادي عشر: تأكيده على أن الأصل في تقدم جواب الشرط أن يكون بلا فاء بقوله: "احتاج إلى هذا؛ لأن دليل الجواب إذا قدم لا فاء فيه، وهو هنا مقترن بالفاء مع تقدمه، والأصل عدم زيادة الفاء، أي: إن كنتم مؤمنين فلم تقتلون إن كنتم مؤمنين فلم فعلتم"(٥).

ثاني عشر: نصه على أن القليل النادر غير ناقضٍ للأصل، قال: "وما ذكره (ح) من الأمثلة النادرة التي ليست على مقتضى الأصل لا ينقض بها الأصل(٦).

ثالث عشر: اعتداده بعدم الدليل وحمل التقدير على المعنى لا الإعراب عند تعذر الدليل، كقوله: "وتقدير (ز) يحمل على المعنى أيضا لا تفسير إعراب، أو يكون ذلك عند عدم الدليل"(٧).

---

(١) المحاكمات: ١/١٧١

(٢) المصدر السابق: ٢/٢١٢

(٣) المصدر السابق: ٢/٢٤٦

(٤) المصدر السابق: ٢/٢٧٤

(٥) المصدر السابق: ١/٣٩

(٦) المصدر السابق: ٢/١٢٦

(٧) المصدر السابق: ١/١٦٨

رابع عشر: تعليقه بالتأييد لمن اعتد بالأصل كقوله: "ما ذكره صحيح باعتبار الأصل"[١].

خامس عشر: تأكيده على أن استصحاب الأصل - ولو بَعْدَ النقل- أنسب، كما في تاء (كافة)، يقول: "تاء (كافة) لكون أصلها للتأنيث وإن نقلت وصارت لا دلالة فيها على التأنيث، فجعلها للمؤنث كـ (السِّلم) أنسب من المذكر، لأنه الوطن الأصلي للتاء[٢].

سادس عشر: لا يمنع الشاوي الوجه الجائز ما لم يخالف الأصل، كما في قوله: "لأن تأخير الضمير اعتبار بجعله الذي كان مقدمًا مؤخرًا، ويجوز تقديمه للإتيان على الأصل، وهو وصل الضمير"[٣].

سابع عشر: قال الشاوي عن كون (خلق) بمعنى (جعل) عند قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَـٰذَا بَـٰطِلًا﴾ [آل عمران: ١٩١]: "فيه إيماء؛ إلَّا أنَّ (جعل) حيث حكموا عليها عند مساواتها لـ (خلق) لا يصح تعدية (خلق) التي بمعناها لمفعولين، وفيه نظر؛ لأن كلًا أصل في بابه، فالأصل في (جعل) التعدية لاثنين، وفي (خلق) لواحد. أما قوله: (لم أره) فمردود؛ لأن من حفظ حجة، وظاهر لفظ الآية يشهد له؛ إذ هو أحق من جعله حالًا؛ للاعتماد عليه، والاعتماد على الحال خلاف الأصل"[٤].

---

(١) المحاكمات: ٢٧٧/١

(٢) المصدر السابق: ٧٨/١

(٣) المصدر السابق: ٢٤٠/١

(٤) المصدر السابق: ١٧٤/١

المبحث الثاني: الإجماع في ترجيحات الشاوي

الإجماع: في اللغة يطلق على معنيين: أحدهما العزم التام، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ﴾ [يونس: ٧١]، وقوله عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: "من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له"(١)، والإجماع بهذا المعنى يتصور من الواحد.

وثانيهما: الاتفاق يقال: (أجمع القوم على كذا): إذا اتفقوا(٢)، وهذا أمر مجمع عليه: أي متفقٌ عليه. وقال الراغب: أَي: اجتمعت آراؤهم عليه(٣). وفي القرآن الكريم: ﴿وأجمعوا وَأَجۡمَعُوٓاْ أَن يَجۡعَلُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّ﴾ [يوسف: ١٥]، وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُواْ كَيۡدَكُمۡ ثُمَّ ٱئۡتُواْ صَفّٗاۚ﴾ [طه: ٩٤]، قال: الإجماع الإحكام والعزيمة على الشيء، تقول: أجمعت الخروج وأجمعت على الخروج(٤).

والإجماع في الاصطلاح النحوي: "إجماع نحاة البلدين؛ البصرة والكوفة"(٥).

وقد جاء عند ابن جني في الخصائص قوله باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة، وذكر فيه أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه. وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله: "أمتي لا تجتمع على ضلالة" وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة(٦).

ويعني ابن جني بهذا – كما بيّن بعد ذلك– أنه لا يرى لأحدٍ الخروجَ عن إجماع الذين طال بحثهم ونظرهم "إلا بعد أن يناهضه إتقانًا، ويثابته عرفانًا، ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من

---

(١) سنن الترمذي: ٢/ ١٠٠، رقم الحديث ٧٣٠

(٢) الكليات: ٤٢

(٣) تاج العروس: ٤٦٣/٢٠

(٤) ينظر: لسان العرب: ٥٧/٨، ومعاني القرآن: ١٨٥/٢

(٥) الاقتراح: ١٥٩

(٦) الخصائص: ١٩٠/١

نزوات تفكره. فإذا هو حذا على هذا المثال وباشر بإنعام تصفحه أحناء الحال أمضى الرأي فيما يريه الله منه غير معازٍّ به، ولا غاضٍّ من السلف -رحمهم الله- في شيء منه"[١].

ولعلّه قد طال بحثه، ودقق نظره، وناهض إتقانهم حين خرج عن إجماعهم في مسألة "هذا جحر ضب خربٍ" بأنه ليس كما أجمعوا عليه من أنه غلط وشاذ لا يقاس عليه؛ فيقول: "وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفًا على ألف موضع. وذلك أنه على حذف المضاف لا غير. فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس وشاع وقبل"[٢].

وقد يكون في هذا النص السابق ما يؤيد النظرة إلى الإجماع على أنه ليس دليلًا منفردًا بذاته[٣]، ولا رديفًا للسماع والقياس؛ بل هو قائمٌ معهما، مؤيدٌ لهما، لا يحصل إلا بدليل من أحدهما. ومن فوائد الإجماع الاستغناء بذكره في المسائل المجمع عليها عن سوق أدلتها، وتطويل الكلام بها[٤].

وقد اعتد الشاوي بالإجماع في ترجيحاته، **وسأحاول إظهار ذلك في الآتي من المسائل المدروسة وما يتبعها من مظاهر.**

---

(١) الخصائص: ١٩١/١

(٢) المصدر السابق: ١٩٣/١

(٣) ينظر: في أدلة النحو: ٢٢٦، وقياس العكس: ٥٣/١

(٤) قياس العكس: ٥٤/١

المسألة الأولى: حذف خبر (لا أبرح)

قال ابن عطية عند قوله تعالى: ﴿لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾ [الكهف: ٦٠]: "قال – أي: موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ – هذه المقولة وهو سائر..."(١)، فاعترض أبو حيان بقوله: "فيه حذف خبر (لا أبرح) وهي من أخوات كان ولا يجوز – وإن دل عليه دليل – إلا في الشعر"(٢).

فقال الشاوي: **"نصوص النحويين بخلافه من جواز حذف خبر النواسخ لدليل كأصله"**(٣).

محل الاعتراض: خبر (لا أبرح)

الأصل النحوي: الإجماع – نصوص النحويين.

علق الشاوي بالتعليق السابق على اعتراضات لأبي حيان على ابن عطية والزمخشري في قوله تعالى: ﴿لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾ [الكهف: ٦٠] مؤيدًا ابنَ عطية.

أقوال المعربين: للمعربين أقوال في هذا الموضع، منها:

الأول: جواز حذف خبرها

قال به الزجاج: (لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين). معنى (لا أبرح) لا أزال، ولو كان لا أزول كان محالًا؛ لأنه إذا لم يزل من مكانه لم يقطع أرضًا، ومعنى لا أبرح في معنى لا أزال – موجود في كلام العرب..."(٤).

وقال ابن جزي: "قال موسى هذا الكلام وهو سائر، أي: لا أبرح أسير حتى أبلغ مجمع البحرين، فحذف خبر لا أبرح اختصارًا لدلالة المعنى عليه، ومعنى لا أبرح هنا لا أزال، لأن حقيقة لا أبرح تقتضي الإقامة في الموضع، وكان موسى حين قالها على سفر لا يريد إقامة"(٥).

---

(١) المحرر الوجيز: ٥٢٧/٣

(٢) االبحر المحيط: ١٩٨/٧

(٣) المحاكمات: ٥٣/٢

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٢٩٨/٣

(٥) التسهيل لعلوم التنزيل: ٤٦٩/١

وقال الزمخشري: "فإن قلت: لا أَبْرَحُ إن كان بمعنى لا أزول- من برح المكان- فقد دل على الإقامة لا على السفر. وإن كان بمعنى: لا أزال، فلا بد من الخبر. قلت: هو بمعنى لا أزال، وقد حذف الخبر، لأنّ الحال والكلام معًا يدلان عليه. أمّا الحال فلأنها كانت حال سفر، وأمّا الكلام فلأن قوله حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ غاية مضروبة تستدعى ما هي غاية له، فلا بد أن يكون المعنى: لا أبرح أسير حتى أبلغ مجمع البحرين.

ووجه آخر: وهو أن يكون المعنى: لا يبرح مسيري حتى أبلغ، على أن حتى أبلغ هو الخبر، فلما حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وهو ضمير المتكلم، فانقلب الفعل عن لفظ الغائب إلى لفظ المتكلم، وهو وجه لطيف"(١).

الثاني: عدم جواز حذفه

قال أبو حيان عن قولي الزمخشري آنفًا: "وهما وجهان خلطهما الزمخشري: أما الأول: فجعل الفعل مسندا إلى المتكلم لفظا وتقديرا وجعل الخبر محذوفا كما قدره ابن عطية وحتى أبلغ فضلة متعلقة بالخبر المحذوف وغاية له.

والوجه الثاني جعل لا أبرح مسندا من حيث اللفظ إلى المتكلم، ومن حيث المعنى إلى ذلك المقدر المحذوف وجعله لا أبرح هو حتى أبلغ فهو عمدة إذ أصله خبر للمبتدأ لأنه خبر أبرح"(٢). وهو يقصد عدم جواز الحذف.

قال الشوكاني: "قال الفراء: وإنما سمي فتى موسى لأنه كان ملازما له يأخذ عنه العلم ويخدمه، ومعنى لا أبرح لا أزال، ومنه قوله: لن نبرح عليه عاكفين ... وبرح إذا كان بمعنى زال فهو من الأفعال الناقصة، وخبره هنا محذوف اعتمادا على دلالة ما بعده وهو حتى أبلغ مجمع البحرين"(٣).

---

(١) الكشاف: ٢/٧٣١.

(٢) البحر المحيط: ٧/١٩٨، والمحاكمات: ٢/٥٣

(٣) فتح القدير: ٣/٣٥٢

ويرى الباحث أن (لا أبرح) بمعنى (لا أزال)، وحُذِف خبره، وقد قال به جمعٌ من المعربين؛ كالزجاج، والزمخشري في قولٍ، وابن جزي، والشوكاني، والشاوي؛ اعتمادًا على الدليل كسائر الأفعال الناقصة الجائز حذفها لدليل، والدليل هنا كما قال الشوكاني (حتى أبلغ).

المسألة الثانية: الأصل في اسم الفاعل التنوين أم الإضافة.

ذكر الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا ۝٤٥﴾ [النازعات: ٤٥] أن (مُنذِر) قرئ بالتنوين وأنه الأصل، والإضافة فيه للتخفيف(١)، فاعترض أبو حيان بأن الأصل الإضافة؛ لأن العمل إنما هو بالشبه والإضافة(٢).

فقال الشاوي: **"ما قاله (ز) هو ما يلهج به النحويون ومن ثم امتنع إضافة المحلى بأل لعدم التخفيف فالإضافة في الأوصاف لما لم يكن فيها تعريف كانت للتخفيف وحيث لا تخفيف تمتنع الإضافة فلو كانت الإضافة هي الأصل لما احتيج إلى توجيه بالتخفيف وكان ما اختاره (ح) وما عليه غيره مبني على مراعاة كونه أي الوصف اسمًا أو كونه مشتقًا فأصل الأسماء الإضافة وأصل المشتق من حيث الجملة العمل كالفعل والمصدر وهذا أمر قرب ليس محل اعتراض قوله: إذا كان بمعنى الماضي فيه خلاف وتفصيل؛ أما الخلاف فالمعتمد منه ما قاله (ز) أنه لا عمل له فتحتم إضافته ولا معمول على قول الكسائي بإعماله، وأما التفصيل فإن كان يشير إلى ما قبل أن الماضي إما منقطع أو مستمر والمستمر عامل دون المنقطع فهذا لا يرد على الزمخشري لأن المستمر ليس بماضٍ عند التحقيق فكلام (ز) صحيح"**(٣).

محل الاعتراض: الأصل في اسم الفاعل التنوين أم الإضافة

الأصل النحوي: الإجماع – ما يلهج به النحويون.

بدأ الشاوي تعليقه السابق مؤيدًا ما ذهب إليه الزمخشري من أن الأصل في اسم الفاعل هو التنوين لا الإضافة، ومشيرًا إلى أنَّ كلام النحويين وما يلهجون به هو كذلك، لا كما اختار أبو حيان الذي بنى على أن كون الأصل في المشتقات العمل.

---

(١) ينظر: الكشاف: ٦٩٩/٤

(٢) البحر: ٤٠٣/١٠

(٣) المحاكمات: ٣٢٩/٢

أقوال المعربين: للمعربين قولان في الأصل في اسم الفاعل أهو التنوين أم الإضافة:

الأول: أن الأصل في اسم الفاعل التنوين؛ والحذف يكون للتخفيف؛ قال به: سيبويه[١]، والنحاس[٢]، والرازي[٣]، وابن يعيش[٤]، والسمين[٥]، والبقاعي[٦]، وغيرهم[٧].

جاء عن الزجاج عند هذه الآية: أن اسم الفاعل من الرباعي (مُفعِل) ومن الثلاثي (فاعِل) إذا كان أحدهما للمستقبل وللحال فإنه ينوَّن لأنه يكون بَدَلاً من الفعل، والفعل لا يكون إلا نكرة.

ويحذف التنوين استخفافًا، والمعنى بثبوت التنوين وعدمه واحد، فإذا كان لما مضى فلا يُنَوَّن[٨].

قال الزمخشري: "وقرئ: (منذر) بالتنوين، وهو الأصل، والإضافة تخفيف، وكلاهما يصلح للحال والاستقبال، فإذا أريد الماضي فليس إلا الإضافة، كقولك: هو منذر زيد أمس"[٩].

وعلل ابن يعيش كون التنوين أصلًا بأنه لو لم يكن الأصلَ، لما جاز دخوله؛ لأنّه ثقيل[١٠].

الثاني: أن الأصل في اسم الفاعل الإضافة؛ قال به أبو حيان.

ورد قول الزمخشري السابق في أن التنوين هو الأصل بقوله: "أما قوله وهو الأصل، فهو قول قد قاله غيره ممن تقدم، وقد قررنا في هذا الكتاب، وفيما كتبناه في هذا العلم أن الأصل الإضافة، لأن العمل إنما هو بالشبه، والإضافة هي أصل في الأسماء"[١١].

وساوى الكسائي بين التنوين والإضافة، وذهب إلى تفضيل الإضافة[١٢].

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٦٨/١، وشرح السيرافي: ٢٧/٢

(٢) ينظر: إعراب القرآن: ٢٤٤/١

(٣) ينظر: تفسير الرازي: ٥١/٣١

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٨٥/٤

(٥) ينظر: الدر المصون: ٤٣٠/٩

(٦) ينظر: نظم الدرر: ٥١٣/١٦

(٧) ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ٣٢٩/٢ ، وتفسير البيضاوي: ٢٨٥/٥، وروح المعاني: ١٩٦/٨، و٥٩/١٠

(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٨٢/٥

(٩) الكشاف: ٦٩٩/٤

(١٠) ينظر: شرح المفصل: ٨٥/٤

(١١) البحر المحيط: ٤٠٣/١٠

(١٢) ينظر: البحر المحيط: ١٣٩/٧، وروح المعاني: ١٩٦/٨

ويرى الباحث أن ما ذكره الزمخشري هو الراجح فالإضافة واجبة في المضي، ولا يجوز النصب معها، وأن التنوين أصل، والإضافة تخفيف. بإجماع المعربين على ذلك وهو دليل كافٍ.

المسألة الثالثة: تأنيث العدد المذكر عند حذف المعدود:

أوَّل الزمخشري (عشرًا) في قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] بقوله: "ذهابًا إلى الليل، والأيام داخلة معها"(١)، واعترض عليه أبو حيان بأنه لا محوج إلى التأويل بليالٍ، والمعدود المذكر إذا حذف ففيه وجهان: إبقاء العدد كعدم حذف التاء، وجواز حذفها(٢).

فقال الشاوي: **"ما ذكره الشيخ (ح) ... فمثله لأن التذكير يعني الإتيان بالتاء كذكر المعدود، وهو الفصيح، فكيف يكون خروجا عن كلامهم؟ وأما اعتراضه عليه في استشهاده بقوله: ومن البين فيه إلخ، فغير وارد؛ إذ مراده أنهم أنثوا مع قصد الأيام، فهو بيان لقوله: ولا تراهم يستعملون التذكير ذاهبين أي: قاصدين الأيام، وعين قصد الأيام بالآية، ولم يرد الاستدلال على إرادة الليالي، والأيام تبع"**(٣).

محل الاعتراض: تأويل (عشرًا) في الآية موضع النزاع.

الأصل النحوي: الإجماع – الفصيح وعدم الخروج عن كلام العرب.

بدأ الشاوي ببيان الوجه الفصيح في العدد بأن التذكير يعني الإتيان بالتاء كأن المعدود مذكور.

أقوال المعربين: للمعربين قولان في حذف المعدود من الآية موضع النزاع:

الأول: تغليب الليالي؛ قال به الفراء(٤)، والزمخشري(٥)، وتبعهما الرضي(٦).

قال الفراء: " قال (وعشرًا) ولم يقل (عشرة)، وذلك أن العرب إذا أبهمت العدد من الليالي والأيام غلَّبوا عليه الليالي، حتى إنهم ليقولون: قد صمنا عشرًا من شهر رمضان؛ لكثرة تغليبهم الليالي على الأيام، فإذا أظهروا مع العدد تفسيره كانت الإناث بطرح الهاء، والذكران بالهاء كما قال الله تبارك

---

(١) الكشاف: ٢٨٢/١

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٥١٧/٢

(٣) المحاكمات: ٩٥/١

(٤) ينظر: معاني القرآن: ١٥١/١

(٥) ينظر: الكشاف: ٢٨٢/١، والمحاكمات: ٩٥/١

(٦) ينظر: شرح الكافية: ٥٦/٢

وتعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧]، فأدخل الهاء فِي الأيام حين ظهرت، ولم تدخل فِي الليالي حين ظهرن"(١).

وقال الرضي: "إذا أبهمتَ ولم تذكر الأيام ولا الليالي جرى اللفظ على التأنيث؛ نحو قولك: (أقام فلانٌ خمسًا)، قال الله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾"(٢).

وقال الطبري: "ذلك جائز في عدد الليالي والأيام، وغير جائز مثله في عدد بني آدم من الرجال والنساء"(٣).

الثاني: جواز الوجهين؛ إبقاء التاء وحذفها. قال به أبو حيان(٤)، وتبعه الشربيني(٥)، والصبان(٦).

قال أبو حيان: "فلما حذف المعدود المذكر وهو الأيام حذفت التاء من العدد وذلك على أحد الوجهين الجائزين"، قال: وحسَّنه – أي الحذف– أنه مقطع كلام، فهو شبيه بالفواصل"(٧).

والتاء تأتي مع المذكر على الأصل؛ قال المرادي: "واختلف في علة إثبات التاء في العدد المذكر وإسقاطها في عدد المؤنث، فقال في شرح التسهيل ما معناه: إن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة، فالأصل أن يكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل من المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقًا لتأخير رتبته"(٨).

وما دامت التاء هي الأصل مع المذكر؛ فهي أفصح؛ قال السيوطي عن العدد: "يؤنث بالتاء ثلاثة فما فوقها إلى العشرة أي معها إن كان المعدود مذكرًا مذكورًا؛ نحو: أربعة أيام وعشرة رجال، (وكذا) إن كان المعدود المذكر محذوفا على الأفصح؛ نحو: (صمت خمسة) أي: خمسة أيام ويجوز فصيحًا ترك

---

(١) معاني القرآن: ١٥١/١

(٢) شرح الكافية: ١٥٦/٢

(٣) تفسير الطبري: ٩١/٥

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٥١٧/٢

(٥) ينظر: السراج المنير: ١٥٣/١

(٦) ينظر: حاشية الصبان: ٤٤/٤.

(٧) البحر المحيط: ٥١٧/٢

(٨) توضيح المقاصد: ١٣١٩/٣

التاء وعليه ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾، و(من صام رمضان وأتبعه ستًّا من شوال). وحكى الكسائي: (صمت من الشهر خمسًا) وتحذف التاء من ثلاثة إلى عشرة إن كان المعدود مؤنثًا حقيقة أو مجازًا نحو: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ﴾"[١].

وقيل عن حذف التاء:"إنما حذف التاء؛ لأن التاريخ يكون بالليلة إذا كانت هي أول الشهر واليوم تابع لها، ويعضده قراءة من قرأ: (وعَشْرَ لَيَالٍ)"[٢].

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه الزمخشري – من أن حذف التاء لأن المراد (عشر ليالٍ)، والأيام داخلة فيها – هو الراجح؛ لأن العرب تقدم الليل على النهار في تاريخهم، والتغليب عند التمييز بمذكر ومؤنث معًا يكون للمذكر.

---

(١) همع الهوامع: ٢٥٣/٣

(٢) إعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الأنصاري: ١٩١

مظاهر اعتداد الشاوي بالإجماع في ترجيحاته:

يمكن الوصول إلى اعتداد الشاوي بالإجماع من خلال **كثرة المصطلحات المتنوعة التي استعملها للدلالة عليه؛** فهو يستعمل مصطلحات مختلفة منها:

أولًا: (الإجماع)

حيث يصرح الشاوي بلفظ من ألفاظ الإجماع مثل: (إجماع، وأجمعوا)؛ كقوله: "فلو قلت يعجبني أيهم قام لكانت معربة بإجماع؛ لأن شرط البناء حذف الصدر ولا حذف هنا؛ لفقد شرطه وهو عدم صلاحية الباقي للوصل الكامل، ومع الجملة الصلاحية حاصلة"، وقوله: "... لكن قد أجمعوا على جواز "عندي صقر صائدًا به غدا"، وهو صريح في الاستقبال"(١).

ثانيًا: (الاتفاق)

كقوله: "وما ذكره من تخيّل العموم لا يدفع الانقطاع لفظا لاتفاقهم على تخيل "بدوابهم" في "قام القوم إلا حمارًا" ولم يسموه متصلًا؛ لأن تحسين المعنى بتقديرٍ لا يدفع المباينة الظاهرة(٢)، وقوله: "لأن بدل البعض جائز باتفاق"(٣).

ثالثًا: (مذهب الجمهور)

كقوله في العطف على ما صدر بـ (ما) عند قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ۝ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾ [البقرة: ١٠، ١١]: "كان يقال: أولى، ولا يقال في مثل هذا: خطأ؛ لاحتمال جعله أنها مصدرية مراعيًا مذهب الجمهور"(٤).

وقوله: "... والآية عند الجمهور أن الحال عند عدم القرينة"(٥).

---

(١) البحر المحيط: ٢٤/٤، والمحاكمات: ٢٠١/١

(٢) المحاكمات: ٢٠٩/١

(٣) المصدر السابق: ١٨٥/١

(٤) المصدر السابق: ٢١/١

(٥) المصدر السابق: ٤٤٨/١

رابعًا: (مذهب النحويين، ونصوصهم، وكلامهم)

كقوله: "نصوص النحويين بخلافه من جواز حذف خبر النواسخ لدليل كأصله"(١).

وقوله: "ما قاله الشيخ (ح) متعين إذ الوصف بالذكورة والأنوثة فرع عن تحقق ذلك ولا يتحقق في النملة والقملة بخلاف الشاة والبقرة لأن للذكر فرجًا يباينه بخلاف النملة والقملة لا يعلم ذلك فكيف يصف بذكر أو أنثى أما الإسناد فلا يكون إلا بتأنيث في التمييز وغيره، وكلام النحاة كله على هذا ..."(٢).

وقوله: "وهو الفصيح، فكيف يكون خروجا عن كلامهم؟"(٣).

ويرجح القول لأنه ما يجري على ألسنة النحويين كما قال: "ما قاله (ز) هو ما يلهج به النحويون"(٤).

خامسًا: (مذهب البيانيين)

كقوله: "وما ذهب إليه (ز) هو مذهب البيانيين لا مذهب النحويين"(٥).

وقوله: "وكل من رأينا كلامه من البيانيين على هذا..."(٦).

سادسًا: (الاصطلاح)

كقوله: "تسمية (ز) " أشهُر" اسمَ جمع خلاف الاصطلاح"(٧).

سابعًا: (المسطور)

كقوله: "ما ذكره الشيخ (ح) هو المسطور في كتب النحو، ولا يبعد وجود ما قاله التاج (ع)"(٨).

---

(١) المحاكمات: ٥٣/٢

(٢) المصدر السابق: ١٤٥/١

(٣) المصدر السابق: ٩٥/١

(٤) المصدر السابق: ٣٢٩/٢

(٥) المصدر السابق: ١٧/١

(٦) المصدر السابق: ١٩/١

(٧) المصدر السابق: ٦٨/١

(٨) المصدر السابق: ٩١/١

ثامنًا: (المقرر)

كقوله: "والذي تقرر أن التضعيف يفيد المبالغة، ولم يقولوا في "أكرم" إنه يفيد المبالغة"(١).

تاسعًا: (التحقيق)

قال في الترخيم عند قوله تعالى: ﴿لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴿٢٨﴾﴾ [الفرقان: ٢٨]: "ليس وهمًا وهو قول للفراء أنه مرخم فلان، وفلان كناية عن العَلم على أنه حيث اختص بالنداء لم تكن فائدة في جعله نكرة أو علمًا؛ لأنه متعرف بالقصد والإقبال. فبفرض كونه علما تسلب علميته للنداء كما هو التحقيق"(٢).

عاشرًا: (الفصيح)

قال في تأنيث العدد عند حذف المعدود عند قوله تعالى: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]: "...لأن التذكير يعني الإتيان بالتاء كذكر المعدود، وهو الفصيح، فكيف يكون خروجا عن كلامهم؟"(٣).

حادي عشر: (المبسوط)

كقوله: "والعمل في الظرف والمجرور تكفي فيه رائحة الفعل كما قال:

أسد علي وفي الحروب نعامة .....

وذلك ظاهر، وهو مبسوط في كتب القوم"(٤).

ثاني عشر: (عدم الخلاف)

كقوله: "مراد (ز) أن (ما) مصدرية فلا يحتاج لعائد وحيث كان الفعل مبنيا للنائب ومعه حرف مصدري فلا خلاف في جوازه"(٥).

---

(١) المحاكمات: ٢٩٤

(٢) المصدر السابق: ١٢٨/٢

(٣) المصدر السابق: ٩٤/١

(٤) المصدر السابق: ٨٢/١

(٥) المصدر السابق: ٢٠١/٢

وقوله: "وبدل البعض لا خلاف في جوازه من الضمير"[١]، وقوله: "أما حيث يكون الفعل مصرحا به مبنى للنائب، ومعه حرف مصدري، فلا يمكن الخلاف فيه"[٢].

ثالث عشر: (مذهب المتقدمين)

كقوله: "يشير إلى القولين في ناصب اسم الشرط هل جوابه وهو مذهب المتقدمين أو شرطه وهو للمتأخرين ونصروه بأن الجواب قد يقترن بما يمنع عمله كالفاء"[٣].

رابع عشر: (عدم الشهرة)

لا يرى الشاوي الشهرة مقتضية الإجماع؛ يقول: "توجيهه بالحكم المشهور لا يقتضي الإجماع فلا يضر خلاف الكوفي وتوجيهه لمذهب سيبويه المشتهر لا يضر به أنه مخالف لبحث ذكره في جعله من عطف الجمل"[٤].

خامس عشر: (استبعاد معرفة ما قالته العرب في لفظ ما)

كقوله: "لكن يتوقف على علم أن العرب راعت اللفظ في أمثال هذا، كما راعته في (عسى) و(علم) حتى يكون مما اعتُبر لفظه دون معناه، وأنى لنا بذلك"[٥].

---

(١) المحاكمات: ٢٧٤/١

(٢) المصدر السابق: ٧/٢

(٣) المصدر السابق: ٣٦١/٢

(٤) المصدر السابق: ٨٢/٢

(٥) المصدر السابق: ٧٨/١

الخاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج، أهمها:

أولًا: أن الشاوي قد يجمع في ترجيحاته أصلين من الأصول النحوية، إذ جمع بين السماع والقياس في مسائل كثيرة.

ثانيًا: أن الشاوي في تعليقات كثيرة قد جمع غير مصدر من المصادر السماعية؛ كجمعه بين الشاهد القرآني والشاهد من كلام العرب كثيرًا.

ثالثًا: لا يكتفي الشاوي في كثيرٍ من المسائل بشاهد واحد، بل يعضد رأيه بكثرة الشواهد، ولو كانت من مصدر واحد.

رابعًا: يميل الشاوي إلى المدرسة البصرية؛ ويظهر ذلك من خلال المصطلح؛ فقد أكثر من استعمال المصطلح البصري؛ مما جعل كثيرًا من ترجيحاته لا تخلو من رأي عقلي.

خامسًا: لم يمنعه الميل إلى المدرسة البصرية من استعمال المصطلح الكوفي؛ فقد أكثرَ من استعمال مصطلحي النعت، والخفض خاصة؛ واستشهد بالقراءات القرآنية، وقدَّمها.

سادسًا: تأثر الشاوي بالمدرسة الكلامية، واستعمل بعض مصطلحاتها في ترجيحاته.

سابعًا: تفرد الشاوي – فيما أعلم- بمصطلحاتٍ خاصة في التسمية لم يسبق إليها، ولا يرى لزوم التمسك بتسمية السلف؛ بل بأحكامهم.

ثامنًا: للشاوي ألفاظه المتكررة المتنوعة الموجِّهة للتعليق على الآراء، وهو يباين بينها؛ كالإشارة من بداية تعليقه لرأيه وترجيحه، أو في أثناء الكلام للدلالة على الاستمرار حتى الوصول للنتيجة، أو

ختم التعليق بلفظ يرجح رأيه في المسألة، ويدعو للتأمل والنظر بصورة واضحة، مكثرًا من السجع والجناس.

تاسعًا: على الرغم من ميوله البصري؛ إلا أنه لا يمنعه ذلك قبول المذهب الكوفي، واتباع مذهب من جوَّز ما لم يُبنَ عليه اختلاف معنى.

عاشرًا: استعان الشاوي بالنظم دفعًا للنسيان واللبس.

فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ۝٤﴾	٤	٥٨
٢	﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾	٨	٣٩
٣	﴿وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ ۝١٠ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ﴾	١٠-١١	١٦٩
٤	﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾	٣٥	٤٣
٥	﴿ثُمَّ تَوَلَّيۡتُمۡ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنكُمۡ وَأَنتُم مُّعۡرِضُونَ ۝٨٣﴾	٨٣	٣٩-٤٦ ١٠٤-١١٦
٦	﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا﴾	٨٣	٣٩
٧	﴿فَلَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ۝٨٩﴾	٨٩	٥٢- ٦٤
٨	﴿بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ﴾	٩٠	٧٩-٩٢
٩	﴿عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةٗ﴾	٩٤	٧٣
١٠	﴿مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوّٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ ۝٩٨﴾	٩٨	٥٤
١١	﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗا سُبۡحَٰنَهُۥۖ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ۝١١٦﴾	١١٦	٢٧
١٢	﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا﴾	١٦٤	٩٥-١١٣
١٣	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ ۝١٧٠﴾	١٧٠	٢٧
١٤	﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةَ﴾	١٧٣	٦٣

١٥	﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ﴾	١٨٧	٥١
١٦	﴿فَمَنۡ شَرِبَ مِنۡهُ فَلَيۡسَ مِنِّي﴾	٢٤٩	٣٩-١٠٥
١٧	﴿فَشَرِبُوا مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ﴾	٢٤٩	٣٩-١٠٥
١٨	﴿أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرٗا﴾	٢٠٠	٩٤
١٩	﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾	٢٢٩	١١٣
٢٠	﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ﴾	٢٢٩	٩٤
٢١	﴿أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗا﴾	٢٣٤	١٣٢- ١٦٦-١٧١
٢٢	﴿وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ﴾	٢٣٨	١٤٦

سورة آل عمران

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ۝٣﴾	٣	٥٨
٢	﴿وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي﴾	٤٣	٩٨
٣	﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيّٖ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٞ﴾	١٤٦	٤٨
٤	﴿وَإِن مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤۡمِنَنَّ بِهِۦ﴾	١٥٩	٣٢

سورة النساء

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ﴾	١٩	٩٢
٢	﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾	٢٣	١٢٦
٣	﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ أَن تَبۡتَغُواْ بِأَمۡوَٰلِكُم﴾	٢٤	٤٨-٦٨
٤	﴿إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ﴾	٩٢	٤٣
٥	﴿وَيَأۡتِ بِـَٔاخَرِينَ﴾	١٣٣	٤١

٦	﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٥٥﴾﴾	١٥٥	٢٦-٤١
٧	﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ﴾	١٥٩	٩٧

سورة المائدة

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿لَّأُكَفِّرَنَّ﴾	١٢	٩٥
٢	﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾	٤٥	٩٢
٣	﴿رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ﴾	٩٠	٩٥
٤	﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾	١١٢	٦٠
٥	﴿وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿١١٣﴾﴾	١١٣	٩٢
٦	﴿ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾	١١٤	٦٠
٧	﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾	١١٤	٤٣-٨٩
٨	﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾	١١٥	٥٥

سورة الأنعام

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾	١	١٢٢
٢	﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ﴾	٧	٦٠
٣	﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١١﴾﴾	١١	٩٠
٤	﴿قُل لِّمَن مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ ۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٢﴾﴾	١٢	٨٨

٥	﴿بَلۡ بَدَا لَهُم مَّا كَانُواْ يُخۡفُونَ مِن قَبۡلُ﴾	٢٨	٣٠
٦	﴿وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦۚ قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةٗ﴾	٣٧	٥٩
٧	﴿بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ﴾	٤١	٨٥
٨	﴿ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصۡنَامًا ءَالِهَةً﴾	٧٤	٩٧
٩	﴿فَمَنۡ أَبۡصَرَ فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ عَمِيَ فَعَلَيۡهَا﴾	١٠٤	٣١-٤٢
١٠	﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا فِي كُلِّ قَرۡيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾	١٢٣	١٢٠
١١	﴿إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ وَيَسۡتَخۡلِفۡ مِنۢ بَعۡدِكُم مَّا يَشَآءُ كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوۡمٍ ءَاخَرِينَ ١٣٣﴾	١٣٣	٤١
١٢	﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٞ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِنَاۖ﴾	١٣٩	٤٠
١٣	﴿أَوۡ لَحۡمَ خِنزِيرٖ فَإِنَّهُۥ رِجۡسٌ﴾	١٤٥	٤٥

سورة الأعراف

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿وَمِنۡهُمۡ دُونَ ذَٰلِكَ﴾	١٦٨	٩٢
٢	﴿عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ﴾	١٩٤	٤٢

سورة الأنفال

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٥٥﴾	٥٥	٦٦

سورة يونس

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ﴾	٧١	١٣٢

سورة هود

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿أَنُلۡزِمُكُمُوهَا﴾	٢٨	٣٨

سورة يوسف

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿وَأَجۡمَعُوٓاْ أَن يَجۡعَلُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّ﴾	١٥	١٣٢
٢	﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ فَصَدَقَتۡ﴾	٢٦	٣١-٣٢ ٤٢-
٣	﴿فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ﴾	٧٤	٩٣
٤	﴿بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرٗاۖ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ﴾	٨٣	٢٨-٢٩

سورة الحجر

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾	٩	٢٤
٢	﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٖ مَّعۡلُومٖ ٢١﴾	٢١	٥٩

سورة النحل

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿وَهُوَ ٱلَّذِي سَخَّرَ ٱلۡبَحۡرَ لِتَأۡكُلُواْ مِنۡهُ لَحۡمٗا طَرِيّٗا﴾	١٤	٦٦
٢	﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾	٤٤	٥٣
٣	﴿وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ﴾	٨٩	٦٧

سورة الكهف

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ١﴾	١	٥٨

سورة مريم

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ﴾	٢٣	١٠٣
٢	﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾	٧١	٦٥

سورة طه

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ۝٣ تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى ۝٤﴾	٣، ٤	٤٢
٢	﴿فَأَجْمِعُوا۟ كَيْدَكُمْ ثُمَّ ٱئْتُوا۟ صَفًّا ۚ﴾	٩٤	١٣٢

سورة الأنبياء

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	٢٢	١٢
٢	﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ۝٢٦﴾	٢٦	٢٨

سورة الحج

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ۖ﴾	٥	٢٢
٢	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾	١٧	
٣	﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ﴾	٤٠	٩٧
٤	﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾	٥٢	٩٤

سورة المؤمنون

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾	١٤	١٣

٢	﴿أَمۡ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةُۢۚ بَلۡ جَآءَهُم بِٱلۡحَقِّ﴾	٧٠	٢٦-٢٨

سورة الفرقان

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيۡرٗا مِّن ذَٰلِكَ﴾	١٠	٢٩
٢	﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِٱلسَّاعَةِۖ وَأَعۡتَدۡنَا لِمَن كَذَّبَ بِٱلسَّاعَةِ سَعِيرًا ﴿١١﴾﴾	١١	٢٩
٣	﴿لَيۡتَنِي لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا خَلِيلٗا ﴿٢٨﴾﴾	٢٨	١٣٦
٤	﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗ﴾	٣٢	٢٢

سورة الشعراء

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿أَتَأۡتُونَ ٱلذُّكۡرَانَ مِنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٦٥﴾﴾	١٦٥	٢٧
٢	﴿بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٌ عَادُونَ ﴿١٦٦﴾﴾	١٦٦	٢٧
٣	﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ﴿١٩٣﴾﴾	١٩٣	٥٢

سورة النمل

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿وَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ هُمُ ٱلۡأَخۡسَرُونَ ﴿٥﴾﴾	٥	٩٨

سورة لقمان

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآ﴾	٢١	٢٨

سورة السجدة

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ بَلۡ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾	٣	٢٨

سورة يس

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿۞ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِن جُندٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ ٢٨﴾	٢٨	١٤
٢	﴿أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم﴾	٣١	١٠٥

سورة الصافات

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿قَالَ هَلۡ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ ٥٤﴾	٥٤	٩٨
٢	﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٞ مَّعۡلُومٞ ١٦٤﴾	١٦٤	٦٣
٣	﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ١٩٣﴾	١٩٣	٥٢

سورة ص

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ١ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي عِزَّةٖ وَشِقَاقٖ ٢﴾	١-٢	٢٩

سورة الزمر

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿وَٱلَّذِي جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾	٣٣	٩١
٢	﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾	٦٥	١٥
٣	﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ٦٦﴾	٦٦	١٥

سورة الشورى

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡوَلِيُّ﴾	٩	٢٧

سورة الزخرف

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلۡفُلۡكِ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ مَا تَرۡكَبُونَ ۝١٢ لِتَسۡتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾	١٢، ١٣	٤٠
٢	﴿وَلَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَخۡلُفُونَ ۝٦٠﴾	٦٠	٤١

سورة محمد

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡلَا نُزِّلَتۡ سُورَةٞۖ فَإِذَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ مُّحۡكَمَةٞ﴾	٢٠	٥٣

سورة الحجرات

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيۡكُمۡ﴾	١٧	٢٨

سورة ق

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٖ ۝٣٢ مَّنۡ خَشِيَ ٱلرَّحۡمَٰنَ بِٱلۡغَيۡبِ وَجَآءَ بِقَلۡبٖ مُّنِيبٍ ۝٣٣﴾	٣٢-٣٣	٦٠

سورة الذاريات

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ لِّلۡمُوقِنِينَ ۝٢٠﴾	٢٠	٥٧
٢	﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ ۝٢١﴾	٢١	٥٨
٣	﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ ۝٢٤﴾	٢٤	٥٨
٤	﴿وَتَرَكۡنَا فِيهَآ ءَايَةٗ لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ ۝٣٧﴾	٣٧	٥٦
٥	﴿وَفِي مُوسَىٰٓ إِذۡ أَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ ۝٣٨﴾	٣٨	٢٣-٥٦
٦	﴿وَفِي ثَمُودَ﴾	٤٣	٦٣

سورة الطور

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿أَمۡ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥۚ بَل لَّا يُؤۡمِنُونَ ﴿٣٣﴾﴾	٣٣	٢٦

سورة النجم

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿أَمۡ لَمۡ يُنَبَّأۡ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ﴿٣٦﴾ وَإِبۡرَٰهِيمَ ٱلَّذِي وَفَّىٰٓ ﴿٣٧﴾﴾	٣٦	٥٩

سورة الواقعة

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾﴾	٧٥	١٣

سورة الجمعة

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾	٥	٦٨

سورة المنافقون

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعۡنَآ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ لَيُخۡرِجَنَّ ٱلۡأَعَزُّ مِنۡهَا ٱلۡأَذَلَّۚ﴾	٨	١٣
٢	﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾﴾	١٠	٣٨

سورة التغابن

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾	١٠	١٤

سورة الطلاق

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿قَدۡ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكُمۡ ذِكۡرٗا ﴿١٠﴾ رَّسُولٗا يَتۡلُواْ﴾	١٠، ١١	٧

٢	﴿وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا يُدۡخِلۡهُ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ قَدۡ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزۡقٗا ١١﴾	١١	٤٠

سورة التحريم

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ ﴾	٤	٤١
٢	﴿عَسَىٰ رَبُّكُمۡ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَيُدۡخِلَكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ﴾	٨	٣٤

سورة الإنسان

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ يَشۡرَبُونَ مِن كَأۡسٖ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ٥ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفۡجِيرًا ٦﴾	٦،٥	١٣

سورة الأعلى

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿صُحُفِ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ١٩﴾	١٩	٥٩

سورة البلد

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ ١١﴾	١١	٧

سورة الضحى

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ٩﴾	٩	١٥

سورة القدر

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ١﴾	١	٥٣

سورة العصر

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾	٢	١٣

سورة الماعون

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ۝١﴾	١	٩٩

سورة الإخلاص

م	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
١	﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾	٤	٦٧

فهرس القراءات القرآنية

م	نص شاهد القراءة القرآنية	اسم السورة ورقم الآية	رقم الصفحة
١	لم ينبه (ح) على ما قالاه في قراءة (كائن) على صيغة اسم الفاعل	آل عمران: ١٤٦	٧
٢	وسكت عن (أطعم)؛ لأن من قرأ (فكَّ) ماضيًا قرأ (أطعم) كذلك	البلد: ١١	٧
٣	فإنَّ (كَتَب) المقدر مبنيًّا للفاعل، و(أَحلَّ) كذلك بخلاف (حُرمت)، وعلى قراءة (أُحل) مبنيًّا للنائب يناسب (حُرِّمت)	النساء: ٢٤	
٤	وقراءة: ﴿إنه من يتقي ويصبر﴾ عن قنبل	يوسف: ٩٠	٣٤
٥	﴿ما دمت حيا﴾ حكاه ابن عليون في كتاب تفرق الخاصة في القراءة الشاذة عن يحيى بن وثاب وطلحة ونص على أنها بكسر الدال فاعلمه.	مريم: ٣١	٤٨
٦	(حسنى) عند من قرأ بها في الآية ﴿وقولوا للناس حسنا﴾	البقرة: ٨٣	٨
٧	﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ:١٠] برفع الطير	سبأ: ١٠	١٤-١٥
٨	وقراءة ﴿تستكثرْ ولربك﴾	المدثر:٦-٧	٣٤
٩	كقراءة الحسن البصري: ﴿وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ﴾	المدثر: ٦	٣٥
١٠	وقراءة ﴿ومن يعشو عن ذكر الرحمن نقيض﴾ بثبوت الواو وسكون (نقيض) على الفصل	الزخرف: ٣٦	٣٤
١١	قراءة حمزة: ﴿فلا تخف دركًا ولا تخشى﴾	طه: ٧٧	٣٥
١٢	﴿ومما يقوّيه قراءة (ويتقْه﴾	النور: ٥٢	٤٦
١٣	في قراءة ابن مسعود: ﴿وأنزل الملائكة تنزيلا﴾	الفرقان: ٢٥	٥٤
١٤	﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ في قراءة الرفع على أنه مبتدأ وخبر	الزمر: ٢٩	٩٧

فهرس الأحاديث النبوية

م	نص الحديث	تخريجه	رقم الصفحة
١	(أحلت لنا ميتتان)	سنن ابن ماجه (٣٢١٨)، ومسند أحمد (٥٧٢٣).	٦٣
٢	(إلا تحلة القسم)	الحديث في صحيح البخاري (١٢٥١)، وصحيح مسلم (٢٦٣٢)	٦٢
٣	(اللّٰهم عليك بالوليد، وعتبة بن ربيعة، وأبي جهل، اللّٰهم عليك بالكافرين)	في البخاري (٢٤٠) بتقديم العموم: «اللهم عليك بقريش» ... «اللهم عليك بأبي جهل، وعليك بعتبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، والوليد بن عتبة، وأمية بن خلف، وعقبة بن أبي معيط».	٥٢-٥٣-٦٤
٤	(تركت فيكم اثنتين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وعترتي أهل بيتي)	سنن الترمذي (٣٧٨٦) بلفظ:"تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي".	٥٩-٦٣
٥	(سبقك بها عكاشة)	صحيح البخاري (٥٧٠٥)، وصحيح مسلم (٢١٦).	٦٥
٦	(من أثنيتم عليه بشر)	ورد في صحيح البخاري (١٣٦٧) بلفظ: "وهذا أثنيتم عليه شرًا"، وفي صحيح مسلم (٩٤٩) وسنن النسائي (١٩٣٢) ومسند أحمد (١٢٩٣٨) بلفظ: "ومن أثنيتم عليه شرًا"	٥٥-٦٣

فهرس أقوال العرب

م	القول	رقم الصفحة
١	ابني أنت حقًا صرفًا	٩٤-١٣٥
٢	اضرب زيدًا أو أشد قوة منه	٩٥
٣	أعط الرجال درهمين	٩٥
٤	إياك أعني واسمعي يا جارة	٤٣
٥	إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب	٨٢
٦	جاء الذي قام وقعد	١١٣
٧	جاء زيد والشمس طالعة	١٤٤
٨	جاء غلام زيد الطويل	٧٦-٧٧
٩	دققته دقًا نعِمّا	٧٩-٩٢
١٠	رأيت أسدًا زيدًا	١١٩
١١	رأيت رجلًا وامرأة قائمًا	٩٣
١٢	رب شاة وسخلتها	٤٣
١٣	زيد وعمرو وخالد إنسان فأكرمهم	٩٢
١٤	سعيدًا ضربت كرزًا	١١٩
١٥	علي ألف عرفًا	٩٣-١٣٤
١٦	عندي صقر صائدًا به غدًا	٤٣-٩٦
١٧	فإيَّاه وإيَّا الشواب	٨٢-٨٣-٨٤-٩٢
١٨	قام غلام زيد العاقل	٧٧
١٩	كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي (هو إياها)	٩٣
٢٠	الماء ماء بارد	٧١-٩٤

٢١	مررت برجل حسن وجهه	٩٢
٢٢	مررت بي المسكينِ و(بك المسكينِ)	٨٧
٢٣	من كانت أمك	١١٧
٢٤	هذا الجراد قد ذهب فأراحنا من أنفسه	٤٠
٢٥	والله لقد حلف عمرو لئن قام زيد ليكرمنه	٩٢
٢٦	وتقلدت سيفًا ورمحًا	٦١
٢٧	وهبت ثوبًا لزيدٍ لقميصِه	٩٣

فهرس الأبيات الشعرية

(ء)

م	البيت	البحر	القائل	رقم الصفحة
١	أمن يهجو رسول الله منكم وينصره ويمدحه سواء	الوافر	حسان	٩٠
٢	كأن سبيئةً من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء	الوافر	حسان	٩٠-٩٧
٣	وما أدري وسوف إخال أدري أقَومٌ آلُ حِصنٍ أم نساء	الطويل	زهير	٩١
٤	إنما الميت من يعيش كئيبا كاسفًا بالُه قليلَ الرجاءِ	الخفيف	عدي الغساني	٧١- ٧٣-٩٧

(ب)

م	البيت	البحر	القائل	رقم الصفحة
١	ما أنس لا أنساه آخر عيشتي ما لاح بالمعزاء ريع سراب	الكامل	بلا نسبة	٣٥
٢	ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب	الطويل	النابغة الذبياني	٩١
٣	يدعى الشباب شيوخا فِي مَجَالِسِهِمْ وَالشَّيْخُ عِنْدَكُمْ يُدْعَى بِتَلْقِيبِ	البسيط	الطُّنبي	٩١

(د)

م	البيت	البحر	القائل	رقم الصفحة
١	لَسْتُ مِمَّنْ يَكِعُّ أو يَسْتَكِينُو نَ إذا كافَحَتْهُ خَيْلُ الأَعادي	الخفيف	بلا نسبة	٣٩
٢	ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد	الوافر	قيس بن زهير	٣٤

(ر)

م	البيت	البحر	القائل	رقم الصفحة
١	إذا ما سُتورُ البيتِ أُرخيْنَ لم يكنْ سِراجٌ لنا إلاّ وَوجهُكَ أنور	الطويل	بلا نسبة	١٥٢
٢	أسد علي وفي الحروب نعامة فتخاء تنفر من صفير الصافر	الكامل	رجل من الخوارج- عمران بن حطان- أسامة بن سفيان	٩٠-١٧٢

(ع)

م	البيت	البحر	القائل	رقم الصفحة
١	فلا تَحْفِرَنْ بِئراً تُريدُ أخاً بهـا فإنك فيها أنتَ مِنْ دُونِهِ تَقَـعْ كذاك الذي يَبْغي عَلَى النَّاسِ ظَالِماً تُصْبه عَلَى رغم عواقب ما صنع	الطويل	بلا نسبة	٣٦

(ق)

م	البيت	البحر	القائل	رقم الصفحة
١	إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق	الرجز المسدس	رؤبة بن العجاج	٣٥
٢	أَلا يا زيدُ والضَّحَّاكَ سِيرَا فقد جاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ	الوافر	بلا نسبة	٤٢

(ل)

م	البيت	البحر	القائل	رقم الصفحة
١	لَعَمْرُكَ مَا أدْري وإنّي لأوجلُ على أينا تَعْدُو المنيةُ أولُ	الطويل	معن بن أوس	١٥١
٢	إنّ الّذي سَمكَ السّماءَ بَنى لنَا بيتاً دَعائِمهُ أعزُ وأطولُ	الكامل	الفرزدق	١٥١
٣	فاليوم أشربْ غير مستحقب إثما من الله ولا واغل	السريع	امرؤ القيس	٣٤-٣٧-٣٨-٤٤

(م)

م	البيت	البحر	القائل	رقم الصفحة
١	لا عيب فيهم سوى أن النزيل بهم يسلو عن الأهل والأوطان والحشم	البسيط	صفي الدين الحلي	٩٤

(ن)

م	البيت	البحر	القائل	رقم الصفحة
١	إذا ما الغانيات برزن يومًا وزجَّجن الحواجب والعيونا	الوافر	الراعي النميري	٦١
٢	ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر وإعلان	البسيط	بلا نسبة	٧١
٣	ولقد أمرّ على اللّئيم يسبّني فَمَضيْتُ عنه وقلتُ لا يعنيني	الكامل	لشمر بن عمرو الحنفي، أو ولرجل من سلول	٨٠

(هـ)

م	البيت	البحر	القائل	رقم الصفحة
١	علفتها تبنًا وماءً باردًا حتى شتت همَّالة عيناها	الرجز	بلا نسبة	٥٩- ٦٠-٦١

(ي)

م	البيت	البحر	القائل	رقم الصفحة
١	بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقا شيئا إذا كان جائيا	الطويل	زهير	٩٤

فهرس الأعلام

م	اسم العلم	رقم الصفحة
١	الأبريجي	١١
٢	أبهلول المجاجي	١٠
٣	أحمد كوبريلي	٩ - ٣٩
٤	الأخفش	٣٦ - ٣٨ - ٨٠ - ٨١ - ٨٣ - ٨٦ - ٨٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٥
٥	إبراهيم بن أحمد	٩
٦	إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ	٦١ - ٦٢
٧	الأشموني	٢٧ - ٢٩
٨	الأصفهاني	٥٥ - ٥٦
٩	امرؤ القيس	٣٦ - ٣٧
١٠	الأنجري	٧٤ - ١٠٨ - ١٤٩
١١	البابلي	١١
١٢	ابن باديس	٥٥ - ٥٦
١٣	ابن برهان	٢٨
١٤	أبو البركات الأنباري	٢١ - ٢٢ - ٤٨ - ٧٧ - ٨٢ - ٨٤ - ١٠٣ - ١٤٧
١٥	برناز	١٣
١٦	أبو البقاء العكبري	٢٧ - ٧٣ - ٧٥ - ٨٢ - ٨٧ - ٨٨ - ١٠٦ - ١٠٩
١٧	البقاعي	٥٥ - ٥٦ - ١٦٤
١٨	أبو بكر الأنباري	١٥١
١٩	أبو بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ	١٥٥

٢٠	البوني	١٢
٢١	البيضاوي	١٥- ٣٦- ٥٣- ٦٩- ٨٧-٨٨
٢٢	الثعلبي	٣٧- ٦٠
٢٣	جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ	٥٤
٢٤	الجرجاني	٨٨
٢٥	ابن جزي	٧٢- ٨٨- ١٠٨- ١٦٠- ١٦٢
٢٦	الجمل	٧٢
٢٧	ابن جني	٢١- ٧٥- ١٠٢- ١١٤- ١٢٧- ١٥٨
٢٨	ابن حجر	٥٣
٢٩	الحراني	١٣
٣٠	أبو الحسن الأزهري	١٣
٣١	الحسن البصري	٣٤-٣٥
٣٢	حمزة	٢٤- ٣٤- ١٣٤
٣٣	الحنبلي	١٣
٣٤	أبو حيان	١- ٢- ٢٥- ٢٦- ٢٩- ٣٠- ٣١- ٣٢- ٣٣- ٣٤- ٣٥- ٣٧- ٣٩- ٤٠- ٤١- ٤٢- ٤٣- ٤٤- ٤٥- ٤٨- ٥٠- ٥٣- ٥٤- ٥٥- ٥٧- ٦١- ٦٥- ٦٦- ٧١- ٧٢- ٧٣- ٧٤- ٧٥- ٧٦- ٧٨- ٧٩- ٨٠- ٨٢- ٨٤- ٨٥- ٨٧- ٨٨- ٨٩- ٩٠- ٩٢- ٩٥- ٩٩- ١٠٠- ١٠٣- ١١٠- ١١١- ١١٢- ١١٣- ١١٤- ١١٥- ١١٦- ١٢٢- ١٢٦- ١٢٨- ١٢٩- ١٣٠- ١٣١- ١٣٣- ١٣٦- ١٤٥- ١٥٥- ١٦٥- ١٦٦- ١٦٨- ١٦٩- ١٧١- ١٧٢
٣٥	خالد الأزهري	٨١
٣٦	ابن خروف	٥١- ٨٣- ١١٠

٣٧	الخليل	٢٥-٣٨-٨٦-٣٧-١٣٧
٣٨	الخلوتي	١٣
٣٩	الدينوري	١٠٦
٤٠	الرازي	٣٧-١٦٩
٤١	الرضي	٨١-١٥٦-١٥٧-١٧١-١٧٢
٤٢	الريغي	١٣
٤٣	الزجاج	٣٢-٣٣-٣٩-١٦٧-١٦٩
٤٤	الزجاجي	٣٧-٨٤
٤٥	الزمخشري	١-٢-٢٥-٢٦-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٨-٣٩-٤١-٤٢-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٥٠-٥٣-٥٤-٥٥-٥٧-٦١-٦٢-٦٣-٦٥-٦٦-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٩-٨٠-٨١-٨٣-٨٤-٨٦-٨٧-٩٠-٩١-٩٢-٩٤-٩٧-١٠٧-١٠٩-١١٤-١١٦-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٥-١٣٦-١٣٨-١٤٦-١٥٣-١٥٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٣
٤٦	زين الدين البصروي	١٣
٤٧	السفاقسي	١٣
٤٨	سعيد قدورة	١١
٤٩	السمرقندي	٣٢-٣٣-٦٤
٥٠	السمين	٢٨-٣٧-٣٩-٦٣-٧٣-٧٨-٨١-٩٠-٩٢-٩٣-١٠٩-١١٠-١٢٩-١٣٢-١٥٤-١٦٩
٥١	سيبويه	٢٢-٢٥-٣٨-٥٠-٧٥-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٩١-٩٥-٩٦-٩٧-١٠٠-١٣٤-١٣٥-١٣٩-١٥٧-١٥٨-١٦٩-

		١٧٧
٥٢	ابن سيده	٥٩
٥٣	السيرافي	٥١- ١١٥-١١٦
٥٤	السيوطي	٢٣- ٧٠-٧٥- ١٠٥ -١٣٤-١٥٣- ١٧٢
٥٥	الشاطبي	٥١
٥٦	الشاوي	١-٢-٤-٥-٦-٨-٩-١٠-١٤-٢١- ٢٢-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧- ٣٠-٣١- ٣٢ -٣٤- ٣٥- ٤٠-٤١-٤٢-٤٣- ٤٤-٤٥-٤٨- ٥٠-٥٣-٥٤- ٥٧-٦١- ٦٥-٦٦-٦٧-٦٩- ٧١- ٧٢- ٧٣-٧٤- ٧٦- ٧٩-٨٢- ٨٤- ٨٥- ٨٧- ٨٨- ٨٩-٩٠- ٩١-٩٢-٩٣- ٩٦- ٩٧-٩٩-١٠٠- ١٠١-١٠٢- ١٠٩- ١١١- ١١٤- ١١٧- ١١٨- ١١٩- ١٢٠- ١٢٢- ١٢٣- ١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٣٠- ١٣٣- ١٣٦- ١٣٩- ١٤٥- ١٥٥- ١٥٩- ١٦٠- ١٦٢- ١٦٣- ١٦٤- ١٦٥-١٦٧- ١٦٨- ١٧١- ١٧٤- ١٧٧
٥٧	الشبراملسي	١٢
٥٨	ابن الشجري	٥٠
٥٩	الشرابلي	١١
٦٠	الشنقيطي	١١٣
٦١	الشهاب	١١٢- ١٣٢
٦٢	الشوكاني	٣٢- ٦٢-١٦٦-١٦٧
٦٣	الشيباني	٧٨
٦٤	الصبان	٢٨- ١١٦- ١٥٧
٦٥	ابن الصفار	٥١
٦٦	الصفاقسي	٧٦

٦٧	ابن الضائع	٥١
٦٨	الطبري	٥٥- ٩٢- ١٣٠-١٧٢
٦٩	ابن عاشور	٣٢- ٣٣- ١١٣- ١٢٧
٧٠	ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٩٦
٧١	عبد الله البصري	١١-١٣
٧٢	ابن أبي عبلة	٣٦-٣٨
٧٣	عثمان الثاني	٩
٧٤	عثمان القطان	١٣
٧٥	ابن عرفة	٢٨-٧٩
٧٦	عصام عامرية	٢
٧٧	ابن عصفور	٥١- ١٠٨- ١١٠
٧٨	ابن عطية	١-٢-٢٥- ٢٩- ٤٠-٤١-٤٣- ٤٦- ٥٣- ٦٢- ٦٥- ٦٦- ٧١- ٧٢- ٧٣- ٧٦- ٧٨- ٨٢- ٨٤- ٨٥- ٨٧- ٨٨- ٨٩- ٩١- ٩٥- ١٠٠-١٠١- ١٠٩- ١١٠-١١١- ١٢٣- ١٣٠- ١٣١- ١٣٢- ١٤٠- ١٤٦- ١٥٤- ١٥٥- ١٦٥- ١٦٦-
٧٩	علم الدين العراقي	٤٠
٨٠	علي الأنصاري	١١
٨١	أبو علي الفارسي	٣٥- ٣٩-٧٣- ٨٣-٨٤-١١٨-١٣٤- ١٦١
٨٢	العمادي	١٤
٨٣	عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	١٦٠
٨٤	أبو عمرو	٣٨-٣٩- ٤٠
٨٥	عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ	٥٩

٨٦	عيسى الثعالبي	١١
٨٧	الفراء	٢٥- ٣٩-٤٠-٥٠- ٦٢-٨٤-٨٧-١١٠- ١١٥- ١٣٠-١٣٣- ١٣٥-١٦٢-١٦٥-١٧٠-
٨٨	الفراتي	١٣
٨٩	الفكون	١٢
٩٠	القاضي أبو محمد	٣٥
٩١	القانوني	٩
٩٢	القتبي	٩١
٩٣	قرة مصطفى	٩
٩٤	القرطبي	٦٢- ٨٣-١٢٧
٩٥	قنبل	٣٤-٤٥
٩٦	الكردي	١٤
٩٧	الكرماني	٦٣-١٥٤
٩٨	الكسائي	٢٥- ٣٩- ٨٣- ٨٤- ٩٦- ٩٩- ١٢٨- ١٣٠- ١٣٣-١٣٥-١٦٨- ١٦٩-١٧٣
٩٩	الكلبي	٣٢
١٠٠	ابن كيسان	٨٦-١٠٣-١٤٨
١٠١	لوط عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ	٦٢
١٠٢	الماتريدي	٣٢
١٠٣	المازني	٨٥
١٠٤	ابن مالك	٢٩-٣٠- ٣١- ٣٧- ٥٠- ٥١- ٧٣- ٨٠- ٨١- ٨٢- ٨٥- ٨٦- ٨٨-١٤٩-١٥٠- ١٥٥-
١٠٥	المبرد	٨٩- ٩٩- ١٣٢-١٣٣-١٥٦

١٠٦	المجلد	١٤
١٠٧	المحبي	١٣
١٠٨	محمد ﷺ	٢٣- ٤٤- ٤٩-٥١-٥٢- ٥٣- ٥٥- ٥٦-٥٧- ٦٠-٦٤-٦٥-٦٨- ١١٧- ١٦٣
١٠٩	ابن محيصن	٤٧- ١٣٠
١١٠	محمد الرابع	٩
١١١	مراد الرابع	٩
١١٢	المرادي	٢٧- ٣١- ١٧١
١١٣	ابن مرزوق	٣٧
١١٤	المزاحي	١١
١١٥	ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ	٢٥
١١٦	ابن مغيزل	١٤
١١٧	ابن مكتوم	٤٨
١١٨	مكي	٤٠- ٦٢- ٧٢-٨١-١١٢- ١٣٤- ١٣٥
١١٩	المهدوي	٧٩
١٢٠	موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ	٤٥- ٦١- ٦٢- ٦٣- ٦٤- ١٦٥-١٦٦
١٢١	ميكال	٥٥
١٢٢	ناجي عبد الجليل	٣
١٢٣	ابن الناظم	٨٦
١٢٤	النحاس	٣٩- ٧٤- ٧٧- ٨٤- ٩١- ١٦٩
١٢٥	النخلي	١٣
١٢٦	النسفي	٥٤-٦٣- ٧٢- ٧٤- ٧٨- ٩٠-١٢٧-١٥٤
١٢٧	ابن هشام	٢٧-٢٨--٣٠- ٦٢-٨٠- ٨١-١١٤- ١٣٤- ١٣٥- ١٥٤

١٢٨	ابن يعيش	٢٧- ٧٥- ٧٨-٧٩-١٦٩
١٢٩	اليماني	١٢٧

فهرس المصادر والمراجع

- ابن الأنباري وجهوده في النحو، د. جميل علوش، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٨١م.
- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- الإحكام، شرح أصول الأحكام، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني الحنبلي النجدي، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ.
- أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي، الجصاص الحنفي، ت: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ١٤٠٥هـ.
- أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي، الجصاص الحنفي، ت: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- أحكام القرآن، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الأشبيلي المالكي، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
- الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، مكاتبة بين الدماميني والبلقيني، ت: د. رياض الخوام، عالم الكتب.

- إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي، أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ
- إصلاح المنطق، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ت: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م
- الأصمعيات، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع، ت: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف- مصر، الطبعة: السابعة،١٩٩٣م
- الأصول في النحو، ابن السراج، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
- أصول النحو؛ دراسة في فكر الأنباري، د. محمد سالم صالح، دار السلام، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.
- أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، الطبعة: الثانية، ١٩٧٩م
- أصول النحو العربي، د. محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
- الأضداد، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، دار الإرشاد للشئون الجامعية: حمص- سورية، دار اليمامة: دمشق- بيروت، دار ابن كثير: دمشق – بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤١٥ هـ.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار/ مايو ٢٠٠٢م.
- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات الأنباري، قدم له وعني بتحقيقه: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، سوريا، ١٣٧٧هـ.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار- الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية- الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي ت: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- إيجاز البيان عن معاني القرآن، محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري أبو القاسم، نجم الدين، ت: د. حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ.
- بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ
- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي، ت: أحمد عبد الله القرشي رسلان، نشر: الدكتور حسن عباس زكي – القاهرة، الطبعة: ١٤١٩هـ.
- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا

- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، ت: طه عبد الحميد ومصطفى السقا، الهيئة المصرية للكتب، ١٤٠٠هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية
- تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٧م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، ت: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، ت: د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤ هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ت: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.
- التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي، ت: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ
- تفسير الإمام ابن عرفة، محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبو عبد الله، ت: د. حسن المناعي، مركز البحوث بالكلية الزيتونية – تونس، الطبعة: الأولى، ١٩٨٦ م

- تفسير ابن باديس (في مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير)، عبد الحميد محمد بن باديس الصنهاجي، علق عليه وخرج آياته وأحاديثه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- التفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي، أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ
- تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، دار إحياء التراث العربي - بيروت
- تفسير القرآن، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، ت: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م
- تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة)، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، ت: د. مجدي با سلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.
- تفسير الماوردي = النكت والعيون، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، ت: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- التفسير الوسيط للقرآن الكريم، محمد سيد طنطاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة – القاهرة، الطبعة: الأولى

- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، ت: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، ت: عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م
- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ت: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م

- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، ت: د. فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، ت: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي)، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، دار النشر: دار صادر، بيروت
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م
- حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة، ت: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
- الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي، ت: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.
- حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

- خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري، ت: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال-بيروت، دار البحار-بيروت، الطبعة: الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤م
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة
- درج الدرر في تفسير الآي والسور، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، ت: (الفاتحة والبقرة) وَليد بِن أحمد بن صَالِح الحُسَيْن، (وشاركه في بقية الأجزاء): إياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، ت: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- الدولة العثمانية عوامل النهضة وأسباب السقوط، علي محمد الصلابي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، بور سعيد، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
- الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، د. إسماعيل أحمد ياغي، مكتبة العبيكان، ١٤١٦هـ.
- ديوان امرئ القيس، شرح: د. محمد الاسكندراني، د. نهاد، دار الكتاب العربي.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح الأعلم الشنتمري، المكتبة التجارية، القاهرة.
- ديوان النابغة الذبياني، ت: كرم بستاني، دار بيروت، بيروت، ١٩٨٢م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، ت: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

- الروض الداني (المعجم الصغير)، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، ت: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي ، دار عمار - بيروت ، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٥.
- زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ.
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي، ت: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، ت: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، ت: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م
- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، أبو الفضل، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- شرح الأزهرية، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ.

- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ
- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ت: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، ضبطه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي، راجعه وفهرسه: د. يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الكتاب العربي.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م
- شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين، ت: مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧م.

- شرح كافية ابن الحاجب، ابن القواس الموصلي، ت: د. علي الشوملي، دار الأمل، الأردن، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى
- شرح اللمع، ابن برهان العكبري، ت: د. فائز فارس، الطبعة: الأولى، الكويت، ١٤٠٤هـ.
- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني، ت: د. حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإرياني، د. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، دار محمد علي بيضون، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله، ت: محمود محمد شاكر، دار المدني – جدة
- طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثانية، دار المعارف
- غرائب التفسير وعجائب التأويل غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، ت: مجموعة من المحققين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م
- فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي، عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنّشْر، صَيدَا – بَيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م
- فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، ت: إياد محمد الغوج، ود. جميل بني عطا، ود. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، نشر:جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م

- الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- فنون العجائب في أخبار الماضيين من بني إسرائيل وغيرهم من العباد والزاهدين، أبو سعيد محمد بن علي بن عمر بن مهدي الأصبهاني الحنبلي النقاش، دراسة وتحقيق: طارق الطنطاوي، مكتبة القرآن، القاهرة.
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، محمد عبد الحي بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٢م.
- في أدلة النحو، د.عفاف حسانين، الطبعة: الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م
- قياس العكس في الجدل النحوي، لمحمد العمري، إصدار كرسي د. عبد العزيز المانع،١٤٣٥هـ.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- كتاب الأفعال، علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي، عالم الكتب، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م

- كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، ت: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م
- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، ت: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، ت: الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة: الخامسة- ١٤١٨هـ.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق، ت: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، ت: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م

- لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، قدم له وعني بتحقيقه: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، سوريا، ١٣٧٧هـ.
- اللمع في العربية، ابن جني، ت: حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.
- المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.
- مجمل اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م
- المجيد في إعراب القرآن المجيد، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي السَّفَاقُسِي، أبو إسحاق: برهان الدين، ت: حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ
- المحاكمات بين أبي حيان وابن عطية والزمخشري، أبو زكريا يحيى بن محمد الشاوي، ت: محمد عثمان، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- المحاكمة بين أبي حيان والزمخشري وابن عطية للشيخ الشاوي: دراسة في المنهج وقضايا النحو، عصام سيد أحمد عامرية، دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م.
- المحاكمة بين المفسرين أبي حيان وابن عطية ومحمود الزمخشري لأبي زكريا يحيى بن محمد الشاوي من أول الكتاب إلى نهاية سورة يوسف: تحقيق ودراسة، ناجي عبد الجليل، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٠هـ.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ
- المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين الرازي، ت: د. طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت: الطبعة: الثالثة، ١٤١٨هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
- المخصص، ابن سيده علي بن إسماعيل الأندلسي، تقديم: د. خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، ت: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
- مدخل في علوم القراءات، السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد، محمد بن عمر نووي الجاوي البنتني إقليما، التناري بلدا، ت: محمد أمين الصناوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٧ هـ.

- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء – الجامعة السلفية – بنارس الهند، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت: أحمد محمد شاكر، دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، ت: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥
- معالم البيان في الحديث النبوي، د.عبد المحسن العسكر، مكتبة دار المنهاج، الرياض.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، محيي السنة ، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، ت: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى ، ١٤٢٠ هـ.
- معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، ت: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م

- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، ت: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- معاني القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد، ت: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩
- معاني القراءات، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
- المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين البصري المعتزلي، قدم له وضبطه: الشيخ خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت.
- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
- معجم أعلام الجزائر، معجم أعلام الجزائر - من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، ت: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة.
- معجم الشعراء، الإمام أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، تصحيح وتعليق: أ.د ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٢هـ.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، ت: د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ
- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، ت: صفوان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

- المنتخب من غريب كلام العرب، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل»، ت: د محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م
- الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، دار الفكر - بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي، دار الرشيد، العراق، ١٤٠٠هـ.
- الناسخ والمنسوخ، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، ت: د. محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- نكت وتنبيهات في تفسير القرآن المجيد، أبو العباس البسيلي التونسي، ت: أ. محمد الطبراني، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - المملكة المغربية، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٥م.

- الهداية إلى بلوغ النهاية الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، ت: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأَهْوَازي، ت: دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢م.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	صفحة العنوان	أ
٢	البسملة	ب
٣	صفحة إجازة الرسالة	ج
٤	صفحة الإهداء	د
٥	صفحة الشكر والتقدير	هـ
٦	ملخص الرسالة باللغة العربية	و
٧	ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية	ز
٨	المقدمة	١-٧
٩	التمهيد	٨-١٩
١٠	الفصل الأول: السماع في ترجيحات الشاوي	٢٠-٩٩
١١	المبحث الأول: استشهاد الشاوي بالقرآن الكريم وقراءاته	٢٣-٤٩
١٢	المبحث الثاني: استشهاد الشاوي بالحديث النبوي الشريف	٥٠-٦٥
١٣	المبحث الثالث: استشهاد الشاوي بكلام العرب	٦٦-٩٩
١٤	الفصل الثاني: القياس والعلة في ترجيحات الشاوي	١٠٠-١٤٥
١٥	المبحث الأول: القياس في ترجيحات الشاوي	١٠١-١٢٠
١٦	المبحث الثاني: العلة في ترجيحات الشاوي	١٢١-١٤٥
١٧	الفصل الثالث: استصحاب الحال والإجماع في ترجيحات الشاوي	١٤٦-١٧٢
١٨	المبحث الأول: استصحاب الحال في ترجيحات الشاوي	١٤٧-١٥٧
١٩	المبحث الثاني: الإجماع في ترجيحات الشاوي	١٥٨-١٧٢
٢٠	الخاتمة	١٧٣
٢١	فهرس الآيات القرآنية	١٧٥-١٨٦
٢٢	فهرس القراءات القرآنية	١٨٧
٢٣	فهرس الأحاديث النبوية	١٨٨
٢٤	فهرس أقوال العرب	١٨٩-١٩٠

٢٥	فهرس الأبيات الشعرية	١٩١-١٩٤
٢٦	فهرس الأعلام	١٩٥- ٢٠٢
٢٧	فهرس المصادر والمراجع	٢٠٣- ٢٢٤
٢٨	فهرس الموضوعات	٢٢٥-٢٢٦